

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

النموذج التنموي المالي ومدى الاستفادة عربياً

نبيل أحمد فياض عبد الهادي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1437هـ/2016م

# النموذج التنموي الماليزي ومدى الاستفادة عربياً

إعداد:

نبيل أحمد فياض عبد الهادي

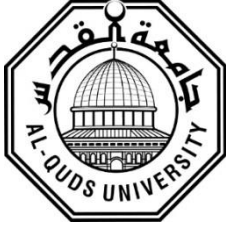
بكالوريوس علم اجتماع / خدمة اجتماعية - جامعة بيت لحم/فلسطين

المشرف: د. سنية فيصل الحسيني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الدراسات  
الآسيوية / معهد الدراسات الإقليمية / كلية الآداب/جامعة القدس .

القدس - فلسطين

1437هـ / 2016م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد الدراسات الإقليمية

## إجازة الرسالة

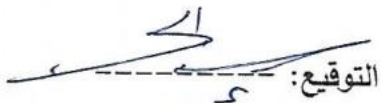

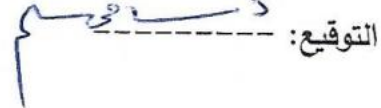
النموذج التنموي المالي ومدى الاستفادة عربياً

إعداد الطالب: نبيل أحمد فياض عبد الهادي

الرقم الجامعي: 21310159

المشرف: د. سنية فيصل الحسيني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 30 / 7 / 2016، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتوقيعهم:

التوقيع:   
التوقيع:   
التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: د. سنية فيصل الحسيني.
2. ممتحناً داخلياً: د. أحمد فارس عودة.
3. ممتحناً خارجياً: أ.د. سامي مسلم.

القدس - فلسطين

1437هـ / 2016 م

## الاهداء

الى الذين يعملون ليل نهار من أجل رفعت وتقدم بلدي فلسطين الحبيبة

الى من صابروا وثابروا فنالوا ما أرادوا.

الى الشرفاء من أبناء شعبي

أهدي دراستي

الباحث. د. نبيل أحمد فياض عبد الهادي

## السيرة الذاتية

### المؤهلات العلمية:

بكالوريوس علم اجتماع - خدمة اجتماعية، علم النفس - جامعة بيت لحم، فلسطين،  
1984م.

دبلوم تربية - جامعة بيت لحم، فلسطين، 1984م.

دبلوم تربية خاصة - جامعة بيرزيت، 1986م.

ماجستير علم نفس تربوي - جامعة اليرموك - اربد، الأردن، 1988م.

دكتوراه علوم تربوية - جامعة القديس يوسف، معهد الآداب الشرقية بيروت، لبنان،  
1995م.

دكتوراه علم نفس (دكتوراه دولة) - جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان، 2003م.

بكالوريوس حقوق - جامعة القدس / أبوديس، فلسطين، 2009م.

ماجستير دراسات آسيوية - جامعة القدس، فلسطين، 2016م.

## إقرار

اقر انا مُعدّ الرسالة قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية، وأنها نتيجة  
ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد. كما اقر ان هذه الرسالة، او أي جزء منها، لم  
يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة او معهد آخر.

الاسم: نبيل أحمد فياض عبد الهادي

التوقيع: 

التاريخ: 2016/7/30

## شكر وتقدير

لا يسعني بعد الإنتهاء من هذا العمل المتواضع أن أزجّ شكري وامتناني الى زملائي واساتذتي الذي كان لهم الفضل في ترسيخ المعرفة لدي في مجال الدراسات الإقليمية، كما أتقدم بجل احترامي وتقديري الى استاذتي التي أشرفت على هذا العمل منذ ان كان فكرة حتى ظهر الى حيز الوجود، التي أكن لها كل الاحترام والتقدير الدكتور سنية الحسيني.

والشكر الموصول الى اخي واستاذي احمد فارس عودة، لما قدمه لي من معرفة تختص في هذا المجال، وشكر خاص لمعلمي، الأستاذ الدكتور سامي مسلم، واستاذي الدكتور أحمد أبو كوش، واستاذي الدكتور عزيز حيدر، وشكر خاص لأخي الدكتور سمير شقير لملاحظاته ودعمه العلمي، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لما قدمه لي من دعم لإظهار هذا البحث الى حيز الوجود.

كما أشكر أختي العزيزة غادة حذوة لما قامت فيه من جهد واعداد في اخراج هذه الرسالة. وشكر موصول أيضاً لأخي وعزيزي جريس فريج لما قدمه من تشجيع.

كما لا يسعني الا أن أتقدم بشكر خاص لزملائي واخواتي وابنائي الذين شاركوني العناء في الدراسة. وأخص بالذكر اخي وصديقي الأستاذ إبراهيم الاعرج، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أخي الحبيب نادر مشاهرة .

## الملخص

هدفت الدراسة لاستكشاف النموذج التنموي الماليزي الذي يمكن تطبيقه في سياق عربي. ولتحقيق ذلك اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتلائمه مع حيثياتها ومعطياتها، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عدة مصادر ومراجع ذات علاقة في موضوعها. حيث قسمت هذه الدراسة الى ستة فصول شكلت المنهجية التأليفية والشكلية وحاولت الإجابة عن اشكالياتها التي تمثلت في سؤالها الرئيسي:

### هل ممكن الاستفادة من النموذج التنموي الماليزي عربياً؟

وبعد التطرق الى كل من أهميتها واسئلتها وفرضياتها ومصطلحاتها، والفصول ذات العلاقة بها توصلت الدراسة بنوع من المقارنة والمقاربة الى نتيجتين رئيسيتين.

**الأولى:** ان التجربة الماليزية في مرتكزاتها قامت على تنمية الموارد البشرية مع تنبيه الموارد الطبيعية وخلقت بذلك نموذجاً تنموياً أدى الى تقدمها.

**ثانياً:** يمكن الاستفادة من النموذج التنموي الماليزي عربياً في حالة التخلص من المعوقات التي تحد من التنمية المتكاملة.

كما أوصت الدراسة على إجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال، والتركيز أيضاً على إيلاء أهمية في تدريس هذه التجربة في كليات الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعتنا العربية.



# **Malaysian development model and the extent of benefit from it in the Arab world.**

**Prepared by : Nabil Ahmad Fayyad Abed El-Hadi**

**Supervisor: Dr. Sanya Faysal Al-Hussaini**

## **Abstracts**

The study aims at investigating the Malaysian Development Model which can be applied in an Arab context. To achieve this, the present study adopted the analytical descriptive method, since it fits the nature and details of this study. The researcher divided the study into six chapters to answer the following question of the study.

### **Is it possible to use the Malaysian Model in an Arab Context?**

After addressing the study significance, questions, hypotheses, terminology, and the relevant chapters, the researcher has come to two main findings:

First, The Malaysian experience was based on the development of both human resources and the natural resources.

Second, The Malaysian model can be applied in the Arab world if relevant obstacles were addressed.

The study concludes by recommending the adoption of the Malaysian Model in schools of Economics and Political Sciences, and by also recommending conducting more research in the field.

### خلفية دراسية وأهميتها

#### المقدمة

عانت ماليزيا بعد استقلالها سنة (1965)، من مشكلات سياسية وإدارية واقتصادية. وتعد ماليزيا بلد متعدد العرقيات والاثنيات، وتعتبر العرقية المألوية من أكبرها، ثم تأتي العرقيات الأخرى. وكانت تعاني ماليزيا من انتشار الفقر والبطالة، فاعتمدت في تلك الفترة الزمنية على المراعي، والزراعة البدائية، والصيد. وكان اقتصادها ضعيف وممتد، ويدين معظم سكانها بالدين الاسلامي، بالإضافة الى ديانات اخرى كالسيحية والهندوسية (اسماعيل، 2014: 46).

وبوصول رئيس الوزراء محاضر محمد الى سدة الحكم، خطت ماليزيا خطواتها الأولى باتجاه التخطيط والبناء والتنمية، فتطورت في جميع المجالات، ادارياً واقتصادياً واجتماعياً، وصحياً وتعليمياً، حتى ان الحكومة الماليزية وضعت خطة التكامل التنموي التي ستصل إليها في سنة (2020)، ولكنها في الواقع حققت تلك الخطة في سنة (2015). إضافة الى ذلك تمكن ماليزيا من تخطي الازمة المالية التي ألمت بها سنة (1997)، ويعود الفضل الى الخطط التنموية التي وضعتها لمعالجة تلك الازمة التي عصفت بها.

وتُعد التجربة التنموية الماليزية، من التجارب الماليزية الناجحة في الاصلاح والبناء والتطور، لاسيما أنها ارتكزت على الإصلاح الاداري وعلى التعليم والصحة والصناعة والاقتصاد، وبهذا تعتبر ماليزيا نموذجاً تنموياً تطبيقياً، يمكن الاستفادة منه في عملية التنمية في الدول العربية.

سنتناول في هذه الدراسة جانباً مهماً نعتمد عليه في عملية المقارنة والمقاربة بمنهجية وصفية تحليلية ألا وهو مقارنة بين ملامح التنمية الماليزيا والعربية من حيث الاسس التي اسندت عليها، ومعوقاتهما، والعوامل الاخرى التي تحد من ايجاد التنمية العربية المتكاملة.

وبهذا الخصوص يشير البرت هيرشمان (Albert Hirshman, 1965) بأن التنمية تحتاج الى مجموعة من العوامل والمتطلبات التي يجب ان تكون متوفرة في المجتمع حتى تتم بشكلها المتكامل (الشرفات، 2010: 168).

وعلى هذا الاساس يمكن ان تقاس التنمية بعدة معايير من أبرزها معدل الدخل الفردي الحقيقي، والفجوة ما بين الدخل وأسعار السلع. حيث يعتبران هذان المعياران ذو اهمية في قياس مؤشرات التنمية، فالأول يمثل الدخل الشهري او السنوي الذي يعود على الفرد، بينما الثاني يمثل تناسب الدخل الفردي مع اسعار السلع والخدمات بحيث يشكل اكتفاء او زيادة او نقص، وهذا بحد ذاته يحدد خصائص رفاهية الفرد ومستوى معيشته، في دولته التي ينتمي لها، وعلى هذا الاساس يمكن قياس مؤشرات التنمية بشكل عام من حيث مستوى الخدمات المقدمة للمواطن داخل مجتمعه الذي ينتمي إليه من تعليم وصحة وسكن، وعمل وصولاً الى مرحلة الرفاه الاجتماعي لديه (Social welfare) (الدردي، 2011: 73).

اما على صعيد الدولة، يمكن ان ينظر للتنظيم الاداري لمؤسساتها، وتطبيق القانون ومحاربة الفساد، والشفافية والمكاشفة، وتطبيق النموذج الديموقراطي على انه مؤشر من مؤشرات التنمية. على اية حال يمكن التأكيد على تطور الدولة من ناحية توفر البنية التحتية لمستوى الخدمات لديها، وتطورها صناعياً، وتقدير مستوى انتاجها ممثلاً بحجم صادراتها وحجم الواردات، ودخلها القومي الاحتياطي من العملات الصعبة، وحجم البطالة والتضخم الاقتصادي. على انه يعتبر احدى المؤشرات الهامة لقياس التنمية (الدردي، 2011: 18).

وسنوضح من خلال هذه الدراسة مجموعة المعايير التي استندت عليها التنمية الماليزيا، ومدى إمكانية الاستفادة منها عربياً من خلال عرض مجموعة من الخطوط العريضة التي يمكن أن نطرحها بشكل وصفي وتحليلي.

## منهج الدراسة

يتجه الباحث الى اتباع منهجية علمية، مرتبطة في بالمنهج الوصفي التحليلي التاريخي المقارن، القائم على محاكاة معايير التنمية النموذجية القائمة على النظريات التنموية التي تم تطبيقها في ماليزيا. وهذا يتطلب من الباحث أن يحدد أهم معايير النموذج التنموي الماليزي، ووصفه بشكل تحليلي علمي، ومعرفة مدى محاكاته على الواقع العربي، والاستفادة منه في مجال تطبيق التنمية المتكاملة.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها ستلقي مزيداً من الضوء على الجوانب الهامة الذي ارتكز عليها النموذج التنموي الماليزي في عملية التطوير والبناء هذا من ناحية، والتركيز أيضاً على أهم معوقات التنمية في الدول العربية، واقتراح السبل لمعالجتها، بعد تشخيصها، ومحاولة الاستفادة من التجربة الماليزية التنموية من ناحية أخرى.

## مشكلة الدراسة:

تعتبر التجربة التنموية الماليزيا تجربة فريدة من نوعها خاصة في مجال التنمية الشاملة التي تطرقت إلى جميع المجالات الحياتيه في الأقتصاد والتعليم ولاصلاح الاجتماعي والقضائي والسياسي، مما أثر ذلك على حياة المجتمع الماليزي بشكل عام، والافراد بشكل خاص، فهي تستحق الدراسة لأنها تعد نموذجاً تنموياً يمكن الإستناد عليه في إنشاء وبناء تنمية متكاملة في الدول النامية بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، ولهذا ستحاول الدراسة الإجابة على اشكالياتها، ممثلة في السؤال المحوري التالي:

- هل من الممكن الاستفادة من النموذج التنموي الماليزي عربياً؟

## مبررات الدراسة:

تتمثل مبررات الدراسة في النقطتين التاليتين:

1. اعتبار التجربة التنموية الماليزيا فريدة من نوعها في مجال التنمية المتكاملة على صعيد العالم عامة والدول النامية خاصة، ولذا تستحق الدراسة والبحث.
2. يمكن الاستفادة من تلك التجربة التنموية في الدول العالم الثالث عامة والدول العربية بشكل خاص التي مرت بنفس ظروف ماليزيا، ولهذا يستحق ذلك الدراسة والبحث.

## أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف:

1. التعريف بمقومات التجربة التنموية الماليزيا.
2. التعريف بالخطط والاستراتيجيات التي اتبعتها ماليزيا.
3. التعرف على كيفية تطبيق تلك التجربة عربياً وفقاً للمقومات البشرية والطبيعية.

## أسئلة الدراسة:

تكمّن أسئلة الدراسة في سؤالين هما:

1. ما العوامل التي ساهمت في نجاح النموذج التنموي الماليزي؟
2. هل هناك نقاط التقاء في التجربة التنموية الماليزية، يمكن الاستفادة منها عربياً؟

## فرضيات الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على فرضيتين انبثقتا عن أسئلة الدراسة، وهما على النحو الآتي:

**الأولى:** تفترض هذه الدراسة أن هناك عدة عوامل كان لها علاقة في إنجاح النموذج التنموي الماليزي.

**الثانية:** تفترض هذه الدراسة أن التجربة الماليزية قد شكلت نموذجاً ناجحاً في التنمية المتكاملة.

**الثالثة:** تفترض هذه الدراسة أنه من الممكن الاستفادة منها عربياً.

## حدود الدراسة:

تحدد إمكانية تعميم نتائج الدراسة في عدة نقاط:

1. **المحدد المكاني:** يشمل ماليزيا، والاقطار العربية، حيث تعمم النتائج عليها دون غيرها من الدول الأخرى.
2. **المحدد الزمني:** يشمل الفترة الزمنية التي تمت فيها إجراء الدراسة.
3. **المحدد المفاهيمي:** سنتقصر هذه الدراسة، الى التطرق الى موضوع النموذج التنموي الماليزي دون غيره، وهذا سيؤدي الى تعميم النتائج في سياق هذا الموضوع.

## ملخص الدراسات السابقة بخصوص النموذج التنموي الماليزي:

سنقدم في هذا السياق ملخصاً لعدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، ذات العلاقة في موضوع النموذج التنموي الماليزي. وبعد ذلك سيتم تعقيب على تلك المؤلفات والدراسات، ويمكن اجمالها على النحو التالي:

قام نجم عبد طارش الغزي، بدراسة سنة (2015)، تدور في محورها حول النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية، وأشارت الدراسة في مجملها بأن ماليزيا تعد نموذجاً واضحاً للتعدد العرقي والديني والاقتصادي والسياسي، ممثلاً في ثلاث أثنيات، المالوية والصينية والهندية بدياناتها المختلفة الإسلام والبوذية والهندوسية، فإستطاع السياسيون الإسهام في بلورة مفهوم التعددية وترسيخها بالوحدة الوطنية، وكان الدور الأكبر لشخصية إبراهيم تانجو الذي أسهم بذلك ومن ثم لمحاضير محمد أهمية في الإسهام بترسيخ الوحدة الوطنية بالرغم من التعددية، ولذلك كان لترسيخ الوحدة الوطنية أهمية في بناء التنمية الشاملة المتكاملة.(الغزي:2015:54).

وبهذا الصدد قدم علي أحمد درج، دراسة سنة (2015)، كانت تدور في محورها حول التجربة الماليزية ومدى الاستفادة منها عربياً، وركزت تلك الدراسة على التجربة التنموية الماليزية من جميع حيثياتها وجوانبها ومدى الاستفادة منها في العالم الثالث عامة وعربياً خاصة، لا سيما أن ماليزيا ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يشجع النشاط التنموي من خلال تركيزه على الإنسان وتطبيقه لمبدأ العدالة والمساواة بين الناس، كما استفادت ماليزيا من تجارب اليابان في التنمية ممثلاً ذلك في الاعتماد على الذات الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يشجع ذلك على تنمية الاقتصاد، وخلصت الدراسة بأن التجربة الماليزية يمكن الإستفادة منها في جميع المجالات في النهوض الاقتصادي وإصلاح الواقع السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية بإعتبارها تجربة تنموية فريدة.(درج:2015:1361).

اما دراسة سحر أحمد حسن، سنة (2015)، التي كانت بعنوان مشكلة البطالة وآليات العلاج دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين (1991-2013)، حيث ركزت هذه الدراسة على أهمية التنمية المتكاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية في بناء التنمية المتكاملة، واقترحت هذه الدراسة اربعة استراتيجيات وهي العمل على زيادة الأنتاج، والتوسع في الصناعات الصغيرة وتطوير الزراعة والدعم المؤسسي من قبل الدولة للخدمات وهذه المرتكزات اعتمدها ماليزيا في التنمية الشاملة التي تصلح أن يتم الاسترشاد بها في التنمية في مصر، وهذا لا يتم إلا بتوفير بنية مؤسسية

تشجع المشاريع والارتقاء بنوعية رأس المال البشري وتعزيز إمكانية التشغيل والارتقاء بتوفير فرص العمل. (حسن:2015:59).

جاء كتاب بعنوان التجربة الماليزية: محاضير محمد والصحة الاقتصادية، للمؤلف محمد صادق إسماعيل، المنشور سنة (2014)، الصادر عن دار النشر (دار العربي للنشر والتوزيع). حيث احتوى هذا الكتاب على ستة فصول، تحدثت عن الجانب التنموي الماليزي من ناحية اقتصادية، التي خطط لها رئيس الوزراء الماليزي محاضير محمد في فترة وصوله الى سدة الحكم. ووضح المؤلف الجوانب التي ركز عليها رئيس الوزراء، خاصة في مجال زيادة الصادرات، والتركيز على التصنيع وتحويل البلد من بلد زراعي بدائي الى بلد صناعي متطور. كما وضح الكتاب مجموعة من الخطط التنموية الاقتصادية التي جلبت العملات الصعبة. وخلص الكتاب الى نتيجة مفادها بان التخطيط والتنفيذ المبرمج جعل من ذلك البلد بلداً صناعياً متطوراً. (اسماعيل، 2014).

وقام نائر هليل كاظم، بإعداد دراسة سنة (2013)، بعنوان التجربة الماليزيا في التنمية الاقتصادية من عام 1991-2010م، واستخدم بذلك المنهج الوصفي التحليلي، وارتكزت دراسته على مقومات نجاح الاقتصاد الماليزي، حيث أكدت هذه الدراسة على أهمية المقومات التي اتبعتها الحكومة الماليزيا في إنجاز عملية التنمية، ممثلاً ذلك في سياسيتها القائمة على احترام جميع العرقيات والإثنيات في ماليزيا، وهذا بحد ذاته أدى إلى التطور الاقتصادي. وتأسيس دولة ماليزيا متحدة داخلياً وخارجياً، والعمل على إيجاد مجتمع ديمقراطي متقدم والابتعاد عن سياسة الاستهلاك واتباع سياسة الانتاج، ومحاربة الفساد الإداري وكذلك العمل على زيادة النمو الاقتصادي والاقتضاء بالتجربة اليابانية التي تقوم على العمل بروح الفريق الواحد ممثلاً في الاعتماد على الذات، وأهتمت بتطوير القطاع الخاص والقطاع العام بحيث يشكل ذلك وحدة من العمل الاقتصادي الذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى التطوير، وخصلت الدراسة في نتائجها بأن النجاح الاقتصادي يعود لتلك الإستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة المركزية. (كاظم:2013:15).

قامت نادية مطاوع، بدراسة سنة (2013)، كانت تدور حول نموذج النهضة التعليمية في ماليزيا وارتكزت هذه الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، واستندت إلى المقومات التعليمية في ماليزيا بحيث ركزت على تأسيس المدارس والجامعات وكذلك التركيز على تنمية المعلمين وتطوير المنهاج الذي يقوم على استخدام التكنولوجيا، وفسرت تطور التعليم في ماليزيا بأن الحكومة تنفق ثلث الميزانية على التعليم مقارنة بالدول الأخرى مما أدى ذلك إلى تطور الناحية التعليمية في تلك البلد، مقارنة بالدول الأخرى،

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها يعد التعليم المرتكز الأساسي في التنمية البشرية، والتطور الاقتصادي. (مطوع:2013:82)

وجاءت دراسة رياض حاوي (2011)، والتي كانت بعنوان معجزة التنمية في ماليزيا. وفكر رئيس وزرائها محاضير محمد، حيث عزت عملية التطور التنموي الى فكره، الذي تمثل في التركيز على التطوير الاقتصادي والبناء ومهارته للفساد الإداري والتركيز على التعليم أدى الى التنمية المتكاملة. كما لخصت الدراسة في نتائجها بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين سياسة الحكومة ممثلة برئيس وزارتها، والتنمية المتكاملة في ماليزيا، (حاوي، 2000:136).

قامت وفاء لظفي، بدراسة سنة (2011)، بعنوان السياسات التنموية في ماليزيا، وتناولت في هذه الدراسة عدة أصعدة سياسية وثقافية واقتصادية، واستخدمت في ذلك الاحصائيات التي صدرت عن الوزارات والمؤسسات الماليزيا، واتضح من خلال هذه الدراسة بأن هناك كان تطور في تلك المجالات سنة 1900 - 2003، وهذا يعزى للإستراتيجيات التي قامت بها الحكومة فعلى الصعيد السياسي، اتبعت ماليزيا السياسة الديمقراطية الموجهة من أجل الصالح العام، كما استندت إلى المنظومة القيمية الغربية التي لها علاقة في تحقيق الإستقرار السياسي، وعلى الصعيد الثقافي وضعت الحكومة الماليزيا عدة استراتيجيات، تقوم على احترام عدة العرقيات المختلفة دون تهميش أي عرقية أخرى، وبالتالي جعلت من ثقافتها هوية تخدم ماليزيا ككل، واستندت بذلك إلى تشجيع المحاضرات والمعارض التي ترسخ التنوع العرقي في ماليزيا بشكل متكامل بحيث يخدم الهوية الوطنية الماليزيا، اما على الصعيد الاقتصادي قامت الحكومة الماليزيا بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي منحت أهمية للاقتصاد ممثلاً في استغلال الثروات وتصنيعها والاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي مع المحافظة على الاقتصاد الوطني، وخلصت الدراسة إلى بناء مجموعة من الاستراتيجيات من شأنها ترسخ التركيز على أهمية القومية الماليزيا، وتقديم نموذج للتنمية الماليزيا يشجع المشروعات الخاصة والاهتمام بدور الإسلام بإعتباره قوة دافعة في ماليزيا، والتركيز على القوى الاقتصادية التي لها أهمية في بناء الدولة. (لظفي، 2011:25).

وتأكيداً على ذلك قامت نادية عباس، بدراسة سنة (2011)، بعنوان التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000-2010، ووضحت من خلال دراستها بأن تلك التجربة تعد من التجارب ذات الأهمية بدول العالم عامة ودول العالم الثالث خاصة، والتي من خلالها تم التخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، فقد استطاعت الحكومة الماليزيا أن توفق ما بين الاتجاهين، الإدماج في اقتصاديات العولمة من جهة مع الاحتفاظ بالنهج الوطني من جهة أخرى، وبذلك تحولت تلك البلد في إعتماها على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى دولة مصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب آسيا.



كما حددت مجموعة من الخطط والمعايير التي استطاعت من خلالها التخلص من الإزمة الاقتصادية التي عصفت بها، خاصة ودول جنوب شرق اسيا عامة سنة 1997، وبذلك تكون قد تحررت من سياسة الإذعان التي تشترط عليها شروطاً قاسية، وتعاونت في حل هذه المشكلة من خلال قدرتها الذاتية وتجنبت الكثير من المشكلات التي جعلتها تتخلص من سياسة البنك الدولي. كما ركزت ماليزيا على المبدأ الإسلامي الذي جعل من الانسان محوراً في النشاط التنموي وركزت على تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة والمساواة الإقتصادية، ورسخت من خلال هذا المبدأ على القطاعات الإنتاجية وتحررت من التبعية الإقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح الجانب التنموي يعزى إلى مجموعة الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة في حل مشكلاتها وصولاً إلى التنمية المتكاملة. (عباس: 2011:155).

قام التير بدراسة عام (2011)، هدفت للتعرف على كيفية تنمية الموارد البشرية وعلاقتها في التنمية الماليزيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن هذه الظاهرة، ودرست الفترات التاريخية للتنمية الماليزيا وتم الوصول إلى عدة خطوط عريضة منها التركيز على التعليم النوعي بصته يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية من خلال التركيز على اقتصاديات التعليم، بمعنى بأن يكون هناك تلائم بين نوعية التعليم وحاجات السوق وهذا بحد ذاته يؤدي إلى التنمية المتكاملة الشاملة ذات العلاقة في تنمية الموارد البشرية من خلال التركيز على مكافحة الفقر والبطالة والأمية، وخلصت الدراسة إلى ملاحظتين الأولى تركز على التعليم النوعي الذي يؤدي إلى تنمية المهارات البشرية ويؤسس الكفاءة لدى المتعلمين، إما الثانية إعتبار التعليم كمدخل إقتصادي يؤدي إلى التنمية الشاملة المتكاملة، ممثلة في تنمية الصناعة النوعية وزيادة مستوى الصادرات. (التير: 2011:166)

وفي دراسة قام بها جوكلين ليزا (Jacqueline liza:2010)، التي كانت في محورها تدور عن التجربة الماليزيا التنموية بمحاورها التنموية المتكاملة، وحاولت هذه الدراسة الكشف عن تطور التعليم في محاوره الأولى والمتوسطة والعليا، وحيث وضحت بأن التجربة التنموية في ماليزيا تأثرت بالتعليم بصفته المرتكز الأساسي الذي قامت عليه التجربة الماليزية كما وضحت بأن هناك عوامل أخرى كان لها دوراً في التنمية المتكاملة وأدت إلى التطور والإسهام في إنجاح التجربة التنموية الماليزيا، كتطور الصناعة وزيادة الصادرات على الواردات وعملية الإصلاح الاجتماعي، وتأسيس البنية الخدمائية التحتية من مواصلات متطورة والإصلاح السياسي والإداري، كانت مجموعة من العوامل لها التأثير الواضح في إنجاح التجربة الماليزية. (Jacqueline,liza:2010:107)

قام كارول وينجر (Kark wagner.2009)، بدراسة بعنوان العوامل التي أثرت على تطور التعليم في ماليزيا، حيث وضح في دراسته إلى عدد من العوامل كان لها أثراً فعالاً في تطوير التعليم وتغييره في المراحل الأولى، والعليا، والمعاهد والجامعات، ولتحقيق ذلك قام بإستخدام المنهج المسحي الذي يقوم على جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، فتوصل إلى نتيجة مفادها بأن اتباع ماليزيا لإستراتيجيات التطور من الناحية التعليمية، ممثلاً ذلك في استخدام تكنولوجيا التعليم وتطوير أساليب المعلمين، والاهتمام بطلبة تلك المراحل أدى إلى التعليم بتلك البلد، وخلص إلى نتيجة أخرى ممثلة بأن التعليم ارتبط مع التطور التكنولوجي العالمي مما أدى ذلك إلى إيجاد تعليم نوعي. ( karak wanger:2009:33).

اما دراسة كوك انجي (Kolic Enjy:2007)، التي كانت بعنوان: دراسات في التجربة التنموية الماليزيا، حيث القى الضوء على عدة جوانب كان لها أثراً واضحاً في تطور التنمية الماليزيا، وكان من أهمها اصلاح الجهاز الإداري القائم على الموضوعية والمكاشفة، ومحاربة الفساد، وكذلك الإصلاح الجهاز السياسي القائم على سياسة موحدة اتجاه ماليزيا دون النظر إلى حزب أو اتجاه معين، كما ركزت هذه الدراسة على الجوانب الإجتماعية والتعليمية والصحية، وتطوير الاقتصاد، وهذه عوامل بحد ذاتها إلى تطور ماليزيا من جميع النواحي، وخاصة تركيزها على التعليم بصفته المرتكز الأساسي الذي يؤدي إلى الإسهام في التطور النمائي لتلك البلد. (Kolic Enjy:2007:103).

اما دراسة عبد الحافظ الصاوي سنة (2007)، كانت بعنوان قراءة في تجربة ماليزيا التنموية. فقد وضحت ملامح التجربة التنموية الماليزية ممثلاً ذلك في التركيز على التصنيع واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وكذلك الاهتمام بالإصلاح الاجتماعي والإداري، وبهذا الصدد جاء تقرير التنمية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة سنة (2001)، الذي اشار بأن ماليزيا تأتي في المرتبة التاسعة بين الدول المتقدمة عالمياً من حيث عملية الانماء والتنمية.

كما وضحت هذه الدراسة تجربة ماليزيا المتميزة في مواجهة الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا سنة (1997)، حيث تمكنت من تخطيها لهذه الأزمة خلال عامين، في حين ما زالت دول آسيوية أخرى تعاني منها لغاية اليوم كتايلند واندونيسيا.

وركزت هذه الدراسة أيضاً على بعض الآراء والاتجاهات للباحثين والمفكرين حول هذه التجربة ووضحوا الأسباب التي أدت الى إنجاح التجربة التنموية. وكان من أهم أسباب نجاحها الوضع السياسي المستقر في تلك البلد، والمفاوضات المستمرة بين أحزابها السياسية، التي تمثل في مجملها مختلف الإثنيات والعرقيات الماليزية، مما أدى ذلك الى إشاعة الجو الديمقراطي والعمل من أجل الصالح العالم.

إضافة إلى ذلك فقد اتجهت ماليزيا بالحيادية تجاه الازمات السياسية العالمية، ممثلاً ذلك في عدم انحيازها نحو دولة من الدول اتجاه المشاكل العالمية.

كما أن التزامها بسياسة الانفاق على البنى التحتية والتعليم والصحة، واتباعها سياسة المساواة بين سكانها ممثلاً في خلق الفرص للجميع بغض النظر عن الدين والعرقية، أدى إلى نجاح التنمية في ذلك البلد.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها، بأن التجربة التنموية الماليزية، يعزى سبب نجاحها لاعتمادها على عدة مقومات رئيسية، كان من أهمها الاستقرار السياسي في تلك البلد، وإشاعة الجو الديمقراطي وتمكين الاقتصاد، والإصلاح الإداري والاجتماعي، والتركيز على البنية التحتية، كما يمكن أن يحتذى بهذه التجربة عربياً وإسلامياً، (الصاوي، 2007).

**وبهذا الصدد قدّم عادل عبد العظيم، دراسة سنة (2006)، بعنوان التجارب الدولية: تجربة ماليزيا.**

حيث تطرق من خلالها إلى التجربة الماليزية التنموية في الإصلاح الاقتصادي، الاجتماعي. وركز الكتاب على البنية التحتية، مثلاً في تطوير شبكة المواصلات البرية والجوية والموانئ وبناء السكك الحديدية وإنشاء الطرق، والمطارات والموانئ. كما ركز على التصنيع، والإصلاح الاجتماعي، عن طريق منح السكان الفرص المتساوية في التعليم والعمل، دون الاهتمام بعرقية أو إثنية على حساب الأخرى.

إضافة إلى ذلك درس طريقة محاربة الفساد واعتمد على المكاشفة والشفافية والإصلاح الإداري. ولخصت الدراسة في نتائجها، بأن اشراك جميع فئات الشعب الماليزي في عملية التنمية كان له أثراً واضحاً على تطورها. إضافة إلى ذلك توصل الكاتب على أنه تم إنفاق ثلث الموازنة على التعليم مما أدى إلى تطور ماليزي في مجال التكنولوجيا. كما اعتبرت هذه الدراسة بأن التجربة التنموية الماليزية تعد من التجارب التنموية الرائدة عالمياً.

**وفي جانب آخر قدم عبد الرحيم الواحد، كتاب بعنوان ماليزيا بعيون عربية وإسلامية، وكانت سنة النشر (2003).** واحتوى الكتاب على تسعة فصول، ومقدمة وضح من خلالها الصفات الشخصية لرئيس الوزراء الماليزي محاضر محمد ما كان لها من أثر في التطور والبناء التنموي الماليزي، كما حدد الفترة الزمنية التي حكّم فيها من سنة (1981-2003). كما أشار في بقية الفصول إلى التزامه بالواقعية السياسية ممثلاً في اتباعه سياسة الحياد، وتمتعه بكاريزما قيادية بمعنى أنه لم يكن قائداً مستغلاً لمنصبه لتحقيق مصالحه الشخصية. بالإضافة إلى ذلك أنه اتبع في عملية التنمية بالجمع بين الحضارتين الشرقية والغربية، خاصة في عملية التنمية.

اما بقية فصول هذا الكتاب ركزت على الاهتمام في جوانب التنمية كالتعليم والعمل، وصرف ميزانية عليهما لا يستهان بها. اضافة الى ذلك، ركز على التعليم التكنولوجي عن طريق انشاء الكليات والاقسام التي تختص به. كما انه اقتضى بالسياسة اليابانية التنموية ورفع من مستوى الاقتصاد، بتحويل ماليزيا من بلد زراعي الى صناعي، وقام بإصلاحات اجتماعية وإدارية، ولخص الكتاب الى نقطتين:

**الأولى:** ركزت على شخصية رئيس الوزراء الماليزي باعتبارها شخصية قيادية كان لها اثرا واضحا في عملية التنمية، **والثانية:** اتباعه مجموعة من الخطط التطورية، كان لها أثراً في العملية التنموية في ماليزيا (عبد الواحد، 2003).

### التعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء ما تقدم ستحاول هذه الدراسة ان توضح تعقيباً حول الدراسات التي تم تناولها. وهذا بحد ذاته سيشكل مؤشراً هاماً يمكن الاستفادة منه في منهجية الدراسة الحالية من ناحية، ومناقشة نتائجها والتوصيات من ناحية أخرى، وتعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة حيث جاءت في موضوعها مماثلة للدراسات السابقة التي كانت في مجملها تتحدث عن التجربة التنموية الماليزية من جميع الجوانب، كالإقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، والدراسة الحالية اختلفت عن تلك الدراسات بإنها قدمت توصيفاً عن التنمية في ماليزيا والأسس التي قامت عليها، والنظريات التي استندت إليها، وحاولت ان تضع هذه التجربة باعتبارها نموذجاً يحتذى به في الاستفادة منه في بعض دول العالم عامة، ولكنها حاولت أن تحدد الخطوط العريضة لتلك التجربة والاستفادة منها في العالم العربي الذي ما زال يريخ لغاية اليوم نحو التبعية والثقافة الإستهلاكية، فختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها حاولت أن تحدد مجموعة من المعايير والأسس التي يمكن الاعتماد عليها في إيجاد تنمية عربية متكاملة، على غرار التجربة الماليزية.

وعلى هذا الأساس يمكن اجمالها بعدة نقاط على النحو الآتي:

- 1- من خلال الاطلاع على المؤلفات والدراسات التي جاءت في مجملها تلقي الضوء على النموذج التنموي الماليزي، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي التاريخي وهذا بحد ذاته سيفيدنا في منهجية الدراسة الحالية.
- 2- ركزت الدراسات السابقة على شخصية رئيس الوزراء الماليزي (محاضر، محمد) باعتباره من القيادات الفذة التي يقودها والفضل في التطوير والبناء التنموي الماليزي.

- 3- كما ان تلك الدراسات القت الضوء على مقومات التنمية الماليزية، من ناحية اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تعليمية، وإدارية، كل ذلك كان له أهمية في ترسيخ عملية التنمية في ماليزيا.
- 4- كما ركزت تلك الدراسات على السياسة الداخلية للحكومة الماليزية ممثلاً في التوافق بين الأحزاب من أجل تطوير التنمية في ماليزيا، مما كان له اثراً في عملية البناء والتطوير، وكذلك محاربة الفساد والمحسوبية.
- 5- كما وضحت تلك الدراسات السياسية الخارجية لماليزيا ممثلة بمبدأ النأي بالنفس عن الصراعات والمشكلات العالمية، مما كان لهذه السياسة أهمية في ترسيخ الامن والاستقرار، وبالتالي أدى ذلك الى إنجاح عملية التنمية في ماليزيا.
- 6- كما وضحت الدراسات كيفية اتباع الحكومة سياسة المساواة وهذا ما يطلق عليه بالتميز الايجابي، الذي من خلاله اوجدت الفرص حسب الكفاءات بغض النظر عن الأغلبية والأقلية، مما أدى الى إيجاد فرص المناقشة الشريفة، بحيث أدى ذلك الى إنجاح عملية التنمية.
- 7- كما وضحت الدراسات السابقة كيف تعاملت الحكومة الماليزية مع الازمة المالية العالمية وكيف تخطتها.

### الإطار النظري للدراسة

#### مقدمة

سيتم في هذا الفصل استجلاء المقومات التي تؤدي الى التنمية ومن خلال لقاء الضوء على حيثياتها التي تؤدي الى تطور المجتمع والدولة من جميع الجوانب، الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية والسياسية. ولهذا يمكن تعريفها، بان تهيئة الظروف الدافعة التي تؤدي الى تطور والبناء، وتحسين المستوى التعليمي والصحي، وخلق البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار وزيادة مستوى الإنتاج، حيث كل ذلك يؤدي الى البناء والاستقرار والتطور والتقدم والازدهار.

وفي سياق متصل بالنص، تعرف التنمية بأنها حالة من التحول التدريجي التي تؤدي الى التطور والبناء وفقا لفترات زمنية مخطط لها، ولا بد ان تركز على بعدين أساسيين:

الأول: يقوم على تطور الأطر الفكرية التي تؤسس لعملية التنمية المتكاملة.

الثاني: تهيئة الظروف الملائمة والمناسبة لبدء في تنفيذ هذه العملية (البستاني، 2009: 24).

ولذلك تباينت الاتجاهات في تحديد ملامح التسمية من حيث خصائصها، وأساسها، والآراء الفكرية المتعلقة بالتخطيط لتنفيذها، والفترات الزمنية التي تحتاج إليها. ولذلك اختلفت جهات النظر والاتجاهات حول هذا المفهوم. لذا سنحاول في هذا الفصل لقاء الضوء على ثلاثة مباحث، فالأول في مجمله يمثل النظريات العامة التي فسرت عملية التنمية من عدة جوانب، بينما الثاني سيتم من خلاله التطرق الى النظرية التي اتبعتها ماليزيا في عملية التنمية، اما الثالث سيتطرق الى النظرية التنموية التي قامت على أساسها التنمية العربية، وصولا الى الخاتمة التي وضحتها من خلال الخطوط العريضة التي تم التطرق اليها بالفصل.

## المبحث الأول: النظرية العامة.

تعرف النظرية بأنها مجموعة من المسلمات التي نصل اليها من خلال البحث والجربة، والاستقصاء حول ظاهرة ما، في جميع جوانب الحياة. حيث يمكن تطبيقها والاستفادة منها على صعيد الافراد والمجتمعات، في تفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية. ولذلك يفترض ان تخضع النظرية للتجريب والجدل حتى يتم تبنيها. (العلاق، 2008: 119).

ولذلك تخضع أي نظرية لعدة خطوات حتى يتم تبنيها، ويمكن اجمال ذلك على النحو التالي:

1. مرحلة الاستحضار لتفسير ظاهرة وهذا يتعلق في عدة تساؤلات تدور حول الظاهرة المراد دراستها.
2. مرحلة التجريب والتقصي، التي يتم من خلالها موائمة النظرية مع واقع الظاهرة المراد دراستها.
3. مرحلة التبني والتعميم، ومن خلال هذه المرحلة يتم تبني النظرية وتعميمها على الظاهرة التي يتم دراستها. (خليل، 1996: 124).

وبعدما تم التطرق الى تعريف النظرية بشكل عام والمراحل التي تخضع لتعميمها او تبنيها، حول الظاهرة المراد دراستها.

في ضوء ما تقدم ستقدم عددا من النظريات التنموية التي سيتم التطرق لها.

## نظرية النمو الاقتصادي التقليدية:

تصنف هذه النظرية من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، التي أصبحت منذ الستينيات من القرن المنصرم تعتمد في مجملها على التوجه الليبرالي وحرية السوق. وترى هذه النظرية ضرورة تحديد دور الدولة على الصعيد الاقتصادي. وهذا بحد ذاته يتناقض مع الفلسفة الاقتصادية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في توصية الاقتصاد.

وعلى غرار ما تقدم يمكن استخلاص أهم الركائز التي تستند عليها هذه النظرية:

1. ان النمو في جميع المجالات يؤدي لتحقيق التطور الاقتصادي.
2. يعد الدخل من المؤشرات الهامة الذي تمنحنا صورة واضحة عن مستوى رفاهية الفرد، حيث كلما كان مرتفعا يكون مستواها عالٍ، والعكس صحيح.
3. ان النمو والتنمية هما وجهان لعملة واحدة، فهما يعتبران مفهوم واحد يشكلان عملية التنمية.

ومن النقاط التي تم ذكرها التي تشكل في مجملها الركائز أو الاساسيات لعملية التنمية، حسب هذه النظرية، لا بد من التأكيد بان النمو الاقتصادي يؤدي في المحصلة النهائية الى زيادة رأسمال

الدولة، وهذا يكون مقترن بالثروات الطبيعية، والتصنيع والانتاج، وما تمتلكه الدولة من ثروات طبيعية، وايادي عاملة وتقدمها في مستوى التصنيع والانتاج، وزيادة مستوى الصادرات.

كما اشارت هذه النظرية الى عدة جوانب او مضامين لها علاقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس يمكن الأخذ بعين الاعتبار بعدان لهما علاقة بهما، فالأول يركز على ضرورة تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي داخل الدولة، أما الثاني يؤكد على ضرورة التقشف في الانفاق، على الفئات التي هي اقل حظا، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي.

وفي سياق متصل ترى هذه النظرية، بأن تعزيز النمو الاقتصادي، يحقق فوائد ومنافع للمجتمع لاحقا، ويعود بالرفاهية التلقائية على السكان. وهذا يتطلب منهم التقشف والتضحية بمعنى الاستغناء عن السلع والخدمات الرفاهية في بداية الامر. فإن هذه مسألة وقت قصير أو فترة زمنية محددة، وبعدها تتم الرفاهية، التي تتم عن طريق التوزيع بالتساوي على الجميع فهذا بحد ذاته يشكل عملية النمو التنموي المتكامل (البستاني، 2009: 44).

وفي سياق ما ورد من خطوط عريضة، التي ركزت عليها هذه النظرية في النمو الاقتصادي، الا انها واجهت انتقادات كثيرة كان من أهمها اهمال كل من الجانب الاجتماعي والبشري في عملية التنمية. كما ان هذا النموذج التنموي يعد نموذجا احتكاريًا واستغلاليًا وقد تخلت عنه معظم الدول في أواخر الثمانينات لأنه لم يركز على عملية التنمية المتكاملة التي توازن بين ركائز الإنتاج ومقوماته من ناحية والموارد البشرية من ناحية أخرى.

### نظرية التنمية التقليدية:

بَرَزَ هذا الاتجاه بشكل خاص، بعد نهاية الحرب الثانية، بعدما حصلت كثير من الدول النامية على استقلالها. وكان هدف هذه النظرية في اتجاهاتها تحقيق التقدم المقرون بالعدالة الاجتماعية. وجاءت في حيثياتها ومقوماتها مخالفة لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية.

وكان أول من تبنى ذلك المدرسة الأمريكية اللاتينية، ممثلة باللجنة الاقتصادية الأمريكية اللاتينية (Economic commission for Latin America) والمختصرة (ECLA). اما ركائزها، الممتدة على بناء نموذج انبثق على غراره مصدرين. الأول يمثل النظريات الاقتصادية الديناميكية والذي كان اهم رواده هارود. و. دوفار (Harrod O. Dover) ولويس جون (Lewis.Johon) ومن بعدها جاء ايان ميردال (Iaan .Myrdal) وهيرشمان (Hirshman) حيث أكدوا جميعاً على اهمية التطور الاقتصادي في تحديد اساسيات التنمية اما الثاني أخذ بعين الاعتبار تجربة دول أمريكا اللاتينية في



بلورة مفهوم المركز المحيط في النظرية الاعتمادية (Dependency Theory) التي فسرت العلاقة غير متكافئة القائمة بين الدول الصناعية والدول النامية. (العيسوي، 2000: 162).

وبهذا الصدد نشير الى اهداف هذه النظرية، ممثلة في مجموعة من الخطوط العريضة منها، ضرورة اعادة توزيع التقدم الاقتصادي بصورة أكثر عدالة، ايجاد فرص عمل للقوى البشرية المتزايدة، توفير الحاجات الاساسية للسكان.

وقد منحت هذه النظرية للدول دوراً ريادياً في تحقيق اهداف التنمية المطلوبة، في الوقت نفسه حددت ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية والحدثة والجودة. وفي سياق متصل بهذا الموضوع، أصبحت هذه النظرية أكثر رواجاً وتأثيراً منذ الخمسينات من بداية السبعينات من القرن المنصرم.

وبالرغم من الزخم الهائل التي اكتسبته تلك النظرية من حيث شمولية ابعادها، وسعيها في تحقيق التوازن بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لان التجارب التنموية المترابطة في حيثيات هذه النظرية ومسلّماتها وصلت الى طريق مسدود، خاصة في دول امريكا اللاتينية ذاتها. وتمثل ذلك بحدوث اعباء مالية متفاقمة، وديون متراكمة وبطالة وفقر في تلك الدولة، الامر الذي أدى افقارها زخمها وقدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية متكاملة رصينة.

خلاصة القول ان حيثيات والمسلّمات التي جاءت بها نظرية التنمية الاقتصادية التقليدية، كانت تتلاءم مع معوقات التنمية في بداية الامر او لفترة وجيزة من الزمن، سرعان ما انتهت، لم تستطع مواكبة التغيرات التي حدثت في السبعينات من القرن الماضي.

### **نظرية النمو الجديدة: تنمية الموارد البشرية:**

جاءت هذه النظرية تركيزاً على تنمية راس المال من خلال التنمية البشرية، يعكس ما جاءت به النظرية السابقة (نظرية النمو التقليدية)، التي اخضعت كل من راس المال المادي والثروات لعملية التنمية أهملت بعد التنمية البشرية واعتبرت البشر من خلال سياقها بانهم وسيلة للإنتاج، كما تعدهم ايضاً وسيلة انتاجية منتجاتهم كسلعة انتاجية. ولكنها تحت الانتقادات التي واجهتها هذه النظرية، برزت في اواخر الثمانينات وأول التسعينات من القرن المنصرم نظرية النمو الاقتصادي الجديدة، التي تؤكد في سياقها على أهمية التنمية البشرية، بصفها القوة الحقيقية الدافعة للتقدم الاقتصادي (البستاني، 2009: 44).

وبهذا الصدد حرص التوجه الجديد الذي جاءت به نظرية النمو الجديدة، على منح دوراً أكبر لنوعية العامل البشري، في تحقيق النمو الاقتصادي، والنقلة النوعية، التي أحدثتها تلك النظرية، مقارنة بما جاءت به النظرية الكلاسيكية المحدثة التي ركزت على الإنسان كسلعة وهو جزء كمي من رأس المال. وان النمو الاقتصادي ما هو إلا تراكم لرأس المال المادي، مع القوة العاملة في تلاحمها مع عامل خارجي، يمثله التقدم التقني، الذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى تنمية كل من القوة العاملة ورأس المال (صابر، 1980: 14).

وبالمقارنة الجدلية بين النظريتين، نجد بأن نظرية النمو الجديدة جاءت مختلفة مع ما جاءت به النظرية السابقة حيث غيرت هذا المفهوم بشكل جذري، ممثلاً ذلك في تأكيدها بأن العامل الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج ليس خارجياً، بل داخلياً، وهذا مرتبط بسلوك البشر المسؤولين عن تراكم انتاجية ممثلة بعوامل الانتاج والتقنية.

وفي سياق آخر من حيثيات هذه النظرية نجدها بأنها وسعت قاعدة مشاركة العامل البشري، بتأكيداها على أهمية في زيادة رأس المال الذاتي بحيث يكون متزامناً مع النمو، بحيث يكون رأس المال البشري من مكونات التنمية الانتاجية.

عطفاً على ما تقدم وعلى الرغم بأن نظرية النمو الجديدة انطلقت من قاعدة تقوم على قناعات مشتركة، تتعلق بحيوية العامل البشري في عملية الانتاج والنمو الاقتصادي. الا انها تبنت مساراً متفرقاً لتحقيق ذلك، فالأول يمثل الاعتماد على نظرية رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية (Human Resource Development)، والثاني البحث والتطوير (Research and Development). كما تشير هذه النظرية إلى تنمية الموارد البشرية بشكل خاص، إلى أهمية التعليم الذي يؤدي إلى زيادة انتاجية البشر، من حيث قدرتهم على الابداع، بما في ذلك الصعيد الانتاجي، ممثلاً ذلك في ايجاد فرص جديدة أفضل لعملية الانتاج، وفي سياق متصل تشير هذه النظرية بأن التعليم يؤدي إلى زيادة الانتاج، وتحسين من كفاءة عوامل الانتاج الأخرى، إضافة إلى ذلك فإنه يساعد على احتواء وتعويض انخفاض رأس المال المادي.

ومن المضامين المهمة التي ترتبت على هذا المجال الذي اكدت عليه النظرية الانتاجية الحديثة، الإشارة لأهمية التعاون بين الدول المتقدمة والفقيرة، وهذا ما يساعد على تطورها لسببين هما الأول: رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية (Human Resources Development) وهي تعد الأكثر شيوعاً، والثاني الاعتماد على تنمية التعليم الذي بحد ذاته يزيد من مستوى الانتاجية البشرية، ويؤدي إلى تنمية قدراتهم بشكل أفضل لعملية الانتاج (البستاني، 2009: 64). وعلى هذا الأساس يمكن الجزم بأن

الارتقاء بالتعليم، يؤدي الى زيادة عوامل الانتاج الاخرى، وهذا يتطلب تحسين الكفاءة التي يحددها التعليم الذي يساعد بدوره على احتواء وتعويض انخفاض انتاجية رأس المال المادي.

ومن المضامين المهمة التي تترتب على هذا التصور ارتباطه بتقديم تفسيراً للتعاون، الذي أساسه يقوم على فكرة تطبيقه أو تفعيله بين الدول الغنية والفقيرة، ممثلاً ذلك في توجيه الاستثمار بينها، واستغلال الموارد فيما بينهما خاصة رأس المال البشري، وكل ذلك يؤدي الى آثار إيجابية تتعلق بالبحث والتطوير والاختراعات.

كما تشير هذه النظرية الى ادخال اعتبارات جديدة في التعامل مع العامل البشري، ممثلاً ذلك في التركيز على الجانب التعليمي والتدريب المهني، والاستفادة من نتائج البحوث العلمية، وهذا بدوره يؤدي الى تطوير الإنتاج، إضافة الى ذلك توظيف العلاقات الاجتماعية في تطوير المؤسسات من ناحية نوعية، وهذا بدوره يؤدي الى تطوير رأس المال (الفتلاوي، 2007: 131).

بصورة أو بأخرى فإن هذه النظرية ركزت على العامل البشري، ممثلاً بالقوى العاملة باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج التي تؤدي تحقيق التوازن في عملية التنمية.

على غرار ما تقدم تستطيع التأكيد بأن هذه النظرية تعد من النظريات التي ركزت على العلاقة الجدلية ما بين نمو الموارد البشرية من جهة، وزيادة مستوى التنمية الاقتصادية ممثلاً في الإنتاج وزيادة رأس المال من جهة أخرى. حيث نجد بأن النظرية السابقة امتازت ببعض القصور ممثلاً في التوضيح والتوصيف الدقيق لمفهوم تنمية الموارد البشرية.

### **نظرية الاستدامة التنموية:**

برزت فكرة هذه النظرية لأول مرة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. فهي تتضمن استراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، التي جاءت مفادها إن عدم تدمير البيئة لم يعد قاصراً على الدول الصناعية بل الدول النامية أيضاً، وفي ظل ترافق الفقر فيها مع النمو السكاني أدى ذلك إلى زيادة مستوى الفقر والتفكك الأسري، بالرغم ان هناك تباين واضح يرى بأن النمو الاقتصادي مهدداً لنوعية البيئة.

ولهذا فقد صدر تقرير بيرندتلاند (Barndtland) الذي أشار بأن التنمية المستدامة تعتبر قضية دولية لكل من الدول الصناعية والنامية. وعرفها هذا التقرير بأنها تنمية حاجات الجيل الحاضر، دون المس بحاجات الأجيال القادمة، بمعنى التركيز على تلبية الحاجات الأساسية، بالرغم من وجود معوقات تحد من تلبيةها، باستخدام الموارد البشرية عبر الزمن.

وبخصوص هذا المجال، جاء تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتفسير وتطوير هذا المفهوم بشكل أوسع، حيث صدر ضمن عقد مؤتمر قمة الأرض سنة (1990) في ريو دي جانيرو في البرازيل، حيث أصدر وثيقة تقوم على ثلاث مرتكزات.

1. التنمية البيئية ممثلاً ذلك في المحافظة عليها
  2. التركيز على التنمية البشرية ممثلاً ذلك في تنمية الافراد عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية.
  3. التركيز على التطوير الحالي، والتخطيط لتطوير الأجيال القادمة.
- عفا على ما تقدم تشير هذه النظرية الى أهمية التطوير التتموي، ممثلاً ذلك في ايجاد بين التنمية البيئة والبشرية من ناحية، والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

### النظرية الإسلامية في التنمية

من خلال الاطلاع على ملامح التنمية في المنهج الإسلامي، أرسى ثلاث مسلمات تقوم عليها التنمية، وسيتم سردها تفسيرها في عملية التنمية، وهي ما يطلق عليها النظرية الإسلامية التتموية، وتقوم محورها على تلك المسلمات، ممثلة بالتالي:

1. الملكية ودورها في التنمية.
  2. الضمانات الإسلامية لتحقيق عملية التنمية ونجاحها.
  3. دور الدولة الإسلامية في تحقيق التنمية.
- وعلى أساس تلك النقاط قدمت النظرية الإسلامية تفسيراً لكل نقطة وبفروعها. فبالنسبة للملكية اختلفت المواقف حولها، فقد انقسم العالم المعاصر الى نظامين فالأول يؤمن بالملكية الخاصة وهو ما يطلق عليه بالمجتمع الرأسمالي، والثاني يؤمن بالملكية العامة وهو المجتمع الاشتراكي، حيث سارت تلك النظرية في التنمية المتكاملة التي تؤمن بتنمية الفرد والمجتمع معا.

أما النظام الاسلامي يقوم على الشكليين، ويتخذ منهما نمطاً في عملية التنمية، لذا فإنه يؤمن بالملكية الفردية من جانب، والملكية العامة من جانب آخر، حيث يقرر بهذا الخصوص مجموعة من القيم والمعايير التي تضبط معايير التنمية، ممثلة في التوازن بين الجانبين، ممثلاً ذلك بالتوازن بين الصالح العام والخاص. (العنجري، 1982: 56).

لذلك جاءت النظرية الاسلامية وسطية، توازن ما بين الملكية الخاصة والعامة، بغض النظر عن آراء واتجاهات منظري الفكرين الرأس مالي والاشتراكي حول عملية التنمية، الا ان النظرية الاسلامية ترى بتحقيق التنمية الاقتصادية وتقوم على عاتق القطاع الخاص والعام.

كما نظمت النظرية التنموية الاسلامية الملكية الخاصة والعامة، وجاء تنظيمها مخالفا لما جاء به الفكر الرأسمالي والاشتراكي، حيث رفضت الاتجاهين، واقامت التوازن بين الملكية الخاصة والعامة، وبذا تكون اقامت التوازن بينهما.

على غرار ما تقدم حدد نظام الاسلام طرق لامتلاك الملكية الخاصة، اما عن طريق البيع والصدقات، أو الميراث، واما عن طريق التعاون بين الناس، وقد ورد نصوص قرآنية في القرآن الكريم بهذا الخصوص (كسورة البقرة الآية 179، وسورة الحشر آية 7).

كما ارتأت تلك النظرة أهمية التكافل الاجتماعي ممثلاً في الزكاة التي تشكل في المحصلة النهائية التوزيع على الفقراء والعائلات المحتاجة، وهي في مجملها قدر معلوم، هي التزام يؤديه المسلمون بصورة شرعية من اموالهم، وهذا ما أشار اليه القرآن الكريم **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (سورة التوبة، آية 60).

كما أكدت تلك النظرية على دفع خمس الزكاة، أي يعتبر خمس العائدات التي يجب ان تدفع من الموارد الطبيعية للفقراء والمحتاجين.

وبهذا الصدد يشير الباحث ابراهيم يوسف بأن النظرية الاسلامية تعمل على اقامة التوازن بين فتات المجتمع، وهذا الى إيجاد مجتمع متعاطف يخلو من الامراض الاجتماعية، وتعمل على ايجاد فرص العمل، مما يؤدي الى زيادة الانتاج ويجاد رأس المال (يوسف، 1979: 317).

وفي سياق متصل قدمت النظرية الاسلامية ضمانات لتحقيق التنمية المتكاملة، ممثلاً في العمل على التنمية الاقتصادية المستمرة، التي ترتبط في عدة ضمانات وركائز. حرصت النظرية الاسلامية على توفيرها، منها:-

1. تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبلوغ التنمية، ويشمل ذلك تهيئة الظروف التي تؤدي الى زيادة دخل المجتمع بشكل عالٍ، بحيث اباحت النظرية الاسلامية ان يجمع المال بطريقة شرعية، ممثلاً ذلك بتحريم الربا والاعمال غير شرعية.

2. ركزت النظرية الاسلامية على مفاهيم العدالة الاجتماعية ممثلاً ذلك في تطبيق العدل بين الناس، كتطبيق القوانين بين الناس، بغض النظر عن أصواتهم وعرقياتهم، خاصة في اقامة الحدود، بالإضافة الى ذلك الى الالتزام حد الكفاية بجميع افراد المجتمع، ممثلاً ذلك في تطبيق مبدأ العدالة والمساوة بين الناس، وايجاد مبدأ التكافل الاجتماعي، وعدم الاحتقار.

3. اهتمت النظرية الاسلامية بالمفاهيم السياسية، حيث اعتمدت على مبدأ المكافحة والمحاسبة وسيادة القانون ونزاهة القضاء، وحسن الإدارة، والعدالة في الحكم على الرعية، وكذلك تأمين المساواة بين الآخرين ومشاركتهم في اختيار الحاكم عن طريق الشورى.

وبهذا الصدد يرى الامام الغزالي، بأن تلبية حاجات الانسان تتمثل في تنمية مقدراته وامكانياته، حيث يعد ذلك شرط من انتظام امور دينه ودنياه (الغزالي، تقديم عادل حواء، 1969، الجزء الأول).

لذا يعتبر قول الغزالي بمثل مبدئ للتنمية السياسية، وعلى هذا الاساس فان التنمية السياسية في المفهوم الاسلامي ليست مجرد اشباع الحاجات الاساسية والمعنوية بالمطلق، وانما تعتبر تأكيداً لافراد لذواتهم، وهذا لا يتم الا بالاهتمام بجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في ضوء ما سبق يمكن أن نتوصل بأن للتنمية الاسلامية عدة خصائص، ممثلة في الشمول والتوازن، والواقعية، والعدالة والمسؤولية، والانسانية، وكل ذلك يؤدي الى تنمية الانسان المتكامل. وهذا يعتبر مجمل، لما جاءت به النظرية الاسلامية.

## تعقيب على النظريات التنموية

لقد تم عرض عدة نماذج من النظريات التي تدور حول التنمية. وقد ارتكزت هذه على اربعة محاور، يمكن اجمالها على النحو التالي:

1. ركز على التنمية الاقتصادية، حيث ركز على بناء الاقتصاد والاستثمار وزيادة الصادرات والانتاج. وهذا بحد ذاته، يؤدي الى زيادة مستوى الدخل القومي، ودخل الافراد. وهذا يتطلب سياسة اقتصادية تتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي. وهذا ما جاءت به نظرية النمو الاقتصادي التقليدية، ونظرية التنمية الاقتصادية.

2. اتجه ركز على تنمية الانسان، ممثلاً ذلك في تطوير الافراد، من حيث التعليم، والتدريب والتأهيل. وهذا بحد ذاته يخلق فرص العمل. مما يؤدي في المحصلة النهائية الى تحسين المستوى الاقتصادي، بمعنى هناك علاقة وطيدة بين تحسين مستوى الافراد وخلق فرص العمل لديهم وزيادة مستوى الاقتصاد، وتحسين مستوى الدخل. وهذا ما جاءت به نظرية تنمية الموارد البشرية.

3. هناك اتجاه ركز على الاستدامة، في عملية التنمية، ويأخذ بذلك الاستمرارية في التنمية ممثلاً ذلك في وضع الخطط التنموية على مراحل، والعمل على التطوير والتنفيذ، والتركيز على التعاون بين الدول الغنية والفقيرة. كما ان هذا الاتجاه يركز على طبيعة العلاقة والتوازن بين التنمية البشرية والتطوير الاقتصادي، وهذا ما اكدته نظريات الاستدامة.

4. هناك اتجاه ركز على التنمية الشمولية من حيث الاهتمام في الانسان والاستثمار والتركيز على مفهوم العدالة في التنمية، من جميع الجوانب من الناحية الشمولية والتركيز على القضاء والشفافية حيث ركزت على التوازن بين الواقعية والعدالة.

في ضوء ما تقدم نرى بأن الاتجاهات التنموية ركزت بشكل عام على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والقضائية، والتعليمية، بغض النظر ايهما ركز على جانب أكثر من الآخر، ولكن الهدف هو التنمية والتطوير. بمعنى ان ماليزيا عملت على تبني التنمية الليبرالية التي تقوم على الحرية الاقتصادية والاجتماعية والقضائية، وهذا بحد ذاته تماشى مع السياسة الليبرالية القائمة على المكاشفة والمحاسبة ومحاربة الفساد من ناحية داخلية، والانفتاح على العالم الخارجي.

## المبحث الثاني: النظرية التنموية التي استندت عليها ماليزيا.

تعد ماليزيا من دول جنوب شرق آسيا. فالיום اصبحت من الدول المتطورة، ولها دور اقتصادي هام، ويعود الفضل في الخطط التنموية التي نفذتها تلك الدولة، ممثلاً في التنمية المتكاملة التي تبنتها وأدت في المحصلة النهائية في الارتقاء بتلك الدولة في المستوى العالمي المتطور والمتقدم، وأصبحت من دولة تعتمد على الزراعة والصيد، الى دولة صناعة متطورة (الصاوي، 2007: 110).

وسنحاول من خلال هذا العرض لهذا الجانب، ان نستنتج ونتوصل الى أهم النظريات التنموية التي ارتكزت عليها تلك الدولة، وبمنظرة فاحصة فإنها اعتمدت على مجموعة من النظريات التنموية، وموائمة بين تلك النظريات والخطط التنموية من جانب، وتنفيذها عبر فترات من جانب آخر، وعلى هذا الاساس تم تطويرها. وبهذا بدأت عملية التطوير في تلك البلد من منتصف السبعينات من القرن المنصرم، حتى ما وصلت اليه اليوم من بلد متطور من جميع الجوانب، ويعود الفضل لقيادتها ممثلة في رئيس وزرائها محاضير محمد.

من خلال الإستطلاع بنظرة إستقصائية في التجربة الماليزيا فإنها استندت على البناء والتطور منذ إستقلالها لغاية اليوم، حيث عملت ماليزيا على استثمار الموارد الطبيعية واعتمدت على تصنيعها وكذلك عملت على تنمية الموارد البشرية ممثلاً ذلك في تطوير الفرد وتنميته من حيث تقديم خدمات نوعية في مجال الصحة والتعليم، واعتمدها على اقتصاديات التعليم بصفتها عاملاً أساسياً في تنمية الأفراد من جميع النواحي وهذا بدوره أدى إلى محاربة البطالة والفقر والتخلف والأمية، مما جعل المواطن الماليزي مواطناً فعالاً، من حيث الإنتاج وكذلك تطوير البنية الأساسية والبشرية للفرد، حيث أدى ذلك إلى البناء المتكامل في مجال التنمية البشرية، واستندت في ذلك على التجربة اليابانية وعلى نظرية التنمية الإسلامية التي تقوم على رفع من مستوى الأفراد، وكذلك الإهتمام بالجماعة وهذا بدوره أدى إلى بناء نظرية تنموية ماليزيا متكاملة، بحيث أدت إلى ترسيخ المفاهيم التنموية التي من شأنها شكلت البناء التنموي المتكامل لدى المجتمع الماليزي، فإدى ذلك إلى تطور الصناعة والتجارة وكذلك التعليم، واعتمدت على الإصلاح السياسي القائم على الحرية الموجهة والعمل من أجل إيجاد ماليزيا المتطورة والمتقدمة.



وعلى هذا الاساس يمكن التأكيد بأن ماليزيا اعتمدت عدة نماذج تنموية يمكن اجمالها على النحو التالي:

1. اعتمدت على محاربة الفساد، والمكاشفة والشفافية وبهذا تكون قد اعتمدت على النموذج الإسلامي الذي ينادي بذلك.
2. اعتمدت على اصلاح القضاء، وتبني مفهوم العدالة بين جميع الناس، وبذا تكون اعتمدت على نموذج النظرية الاسلامية التنموية.
3. اعتمدت على الاهتمام بالإنسان في تنمية قدراته وامكانياته، عن طريق تطوير التعليم وتطويره ونمائه. وهنا تركز النظرية على هذا الجانب الذي اعتمد على نظرية التنمية البشرية، والنموذج الاسلامي التنموي.
4. اعتمدت التجربة الماليزية في التنمية، على العدالة في توزيع الثروات، والمساواة بين الملكيات، وخلقت الفرص للجميع بغض النظر عن العرقية التي ينتمي اليها، وخلقت فرص للتنمية وبذلك تكون قد اعتمدت على النموذج الاسلامي التنموي في هذا الجانب، الذي يؤكد على العدالة في توزيع الثروة على جميع افراد المجتمع.
5. عملت ماليزيا على انشاء وتطوير البنية التحتية من جسور وشبكة مواصلات ومطارات وسكك حديدية، وكذلك تطوير قطاع الصناعة والانتاج، وزيادة مستوى التصدير، وبذا تكون قد طبقت نظرية التنمية الاقتصادية.
6. عملت ماليزيا على التخطيط الدؤوب، لتطوير وتخطي الازمات، ممثلاً ذلك في تخطي أزماتها التي حلت بها سنة (1997)، وكذلك خطتها التي وضعتها لبناء ماليزيا الحديثة عام (2020) حيث تمكن أولاً من حل وتخطي الازمة الاقتصادية وهنا نستطيع استخلاص في هذا المجال نظرية الاستدامة والنموذج الاسلامي.

على غرار ما تقدم من النقاط السابقة تعد التجربة الماليزية في التنمية فريدة وما زالت خاصة في التطور الإداري، ومحاربة الفساد، وعدم التميز بين الاثنيات، وتركيزها على الانسان، والتعليم والاقتصاد والصحة، والاهتمام في مجال التصنع والانتاج وزيادة مستوى الصادرات، وزيادة دخل الفرد. الذي أدى بحد ذاته الى إيجاد التنمية المتكاملة في تلك البلد.

وفي ضوء ذلك يمكن استخلاص اهم النظريات ذات العلاقة في النموذج التنموي الماليزي، سواء اكانت نظرية التنمية الحديثة او النظرية الاسلامية في التنمية.

### المبحث الثالث: النظرية التي قامت على اساسها التنمية العربية.

منذ فترة الاستقلال التي حصلت عليها الاقطار العربية في منتصف الاربعينات، وحتى أوائل الستينات من القرن الماضي، من الدول الاستعمارية، كبريطانيا في كل من الاردن والعراق، ودول الخليج العربي ومصر، وفرنسا في سوريا ولبنان والجزائر، والاستعمار الإيطالي في ليبيا.

حيث قامت الدول العربية، في سياستها التنموية باتباع النموذج التنموي الغربي او الشرقي، ولكن التنمية في تلك الدول كانت تابعة للدول المتقدمة. كما ان الدول العربية، لم تضع خطط تنموية ترتقي الى المستوى المطلوب، فعلى سبيل المثال ان النظريات التنموية التي اتبعتها كانت قاصرة ولم تشجع الاستثمار الوطني بل شجعت الاستثمار الأجنبي ولم تؤدي في المحصلة النهائية الى تنميتها.

فالدول العربية في الخليج العربي مثلا لم تعتمد على نظرية تنموية استثمارية، بل اعتمدت على نظرية استهلاكية، فأصبحت عائدات النفط قائمة على الاستهلاك وليس على الإنتاج، وكذلك الحال لبقية الدول الأخرى كمصر ودول شمال افريقيا ما زالت ترزخ تحت مشكلات اقتصادية ممثلة في البطالة والتضخم ناهيك عن المشكلات الاجتماعية والإدارية وان كثيرا من الدول العربية ما زال يعتمد على المساعدات الامريكية.

ان كثيرا من تلك الدول لم تقدم الخطط التنموية بشكلها الصحيح، بل كانت عبارة عن شعارات نظرية لم تطبق على ارض الواقع (شرفات، 2010: 88).

وعلى هذا الاساس يمكن ان نستخلص خمس نقاط فيما يتعلق بالنظريات التي طبقتها الدول العربية حيث يمكن اجمالها على النحو التالي: -

1. طبقت اجزاء من النظريات السابقة تختص في تنمية الفرد في مجال الخدمات التعليمية والصحية

بحيث لا تفي حاجات الفرد وهذا فيما يتعلق بالنظرية التنموية البشرية.

2. طبقت النظرية الاسلامية في بعض الاقطار، ولم يكن التطبيق بشكل كامل، واهملت بعض الجوانب كالاستثمار.

3. حاولت بعض الدول العربية ان تتحو النحو التكامل الاقتصادي، وقدمت الخدمات لأفرادها

الطبية والتعليمية واعتمدت على بعض النظريات التنموية الاقتصادية، ونظرية تنمية الموارد

البشرية ان هذا لم يدوم طويلاً، ولم تحقق تطبيق تلك النظريات، كما حدث ذلك في العراق

وسوريا.

4. ان بعض الدول العربية لم تنحو لتطبيق نظريات التنمية الاقتصادية، ولا حتى نظرية الموارد البشرية فكانت المعايير التي اعتمدت عليها قاصرة من حيث الجوهر.

5. لا تستطيع القول بأن الدول العربية، اعتمدت نظرية تنمية أو عدة نظريات بشكل جوهري بل كان ذلك شكلياً، وبهذا الصدد كانت منظمة جنوب شرق اسيا تنظر إلى مصر بإن لديها تنمية اقتصادية متكاملة وكان ذلك في سنة (1965م)، حيث قام مسؤولين في ماليزيا وسنغافورا بزيارة مصر وإعجبوا في النموذج التنموي آنذاك، وكان من بينهم عبد الرحمن تانجو رئيس الوزراء الماليزي ورئيس الوزراء السنغافوري لي كوان يو.

في ضوء النقاط السابقة نجد بأن الأقطار العربية، لم تتبنى نظرية محددة من النظريات التنموية، وهذا بحد ذاته قد أثر سلباً على التنمية في الأقطار العربية، وبقيت تتراوح في مكانها بالرغم من التخطيط للمشاريع التنموية، فعلى سبيل المثال بقيت معظم القطر العربية تنميتها مرتبطة في الدول الأخرى وبالذات الدول الرأس مالية أو الاشتراكية، ولم تستطع اي دولة من هذه الدول أن تستند الى تنمية مستدامة، بل بقيت هذه التنمية من ناحية اسمية ولم تنفذ عبر مراحل كما هو الحال في الدول التي نجحت التنمية فيها.

وبهذا الصدد يشير كل من الشرفات والديدا، بأن التنمية العربية لم تقم على التخطيط، ولم تستند الى برامج إنمائية بل استندت الى فكر ذاتي دون الأخذ بعين الاعتبار المنفعة العامة، وكذلك كانت مرحلية قصيرة، وسرعان ما تنتهي في داخل القطر العربي نفسه، وما بين تلك الأقطار ، وعلى هذا الأساس كثيراً من المشاريع التنموية التي حاولت البلدان العربية تنفيذها فيما بينها، ولك دون جدوى، وهذا بحد ذاته يحتاج الى التخطيط والتنفيذ، التي يقف في وجهها، معوقات التنمية، كالفساد الإداري والقانوني، والسياسي، وهذا بحد ذاته في أدى في التنمية الى الانحصار وعدم قيام مشاريع تنمية ذات جدوى، وعلى هذا الأساس يرى الباحثان أن المشاريع العربية قامت على أساس استهلاكي وخدماتي، ولم تقم على اساس انتاجي ينمي من الإستثمار عن طريق الصادرات، وصولاً الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، كما هو الحال في كل من ماليزيا وسنغافورة. (الشرفات، 2010: 75؛ داليدا، 2002: 56).

على غرار ما تقدم يمكن أن نحدد ملامح التنمية في الأقطار العربية، بأنها كانت تنمية تبعية، ولا تمتاز بالاستمرارية، ولم تولي أهمية في جانب التنمية البشرية، وبقيت تتراوح ما بين التغير والثبات، فعلى سبيل المثال: إن التنمية في مصر في بداية العهد الناصري، قد استندت الى نظرية التنمية الاشتراكية، وما بعد وفاة عبد الناصر أصبحت تتجه نحو سياية الانفتاح الاقتصادي، فأتجهت الى الرأس مالية، ولم يكن لديها صفة ثابتة، نحدد من خلالها ملامحها، أما التنمية في بقية الأقطار

العربية، فأتجهت الى الرأس مالية، كما هو الحال في دول الخليج وبعض الأقطار العربية، وهناك من تبني الجانب الفوضوي في التنمية، كما حدث في ليبيا في عهد معمر القذافي.

فالفرق الجوهرى ما بين الأقطار العربية وماليزيا، فالأولى لم تتبنى نظرية تنموية واضحة المعالم، ولم تصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي بل بقيت تنميتها، تبعية دون الوصول الى مرحلة الإكتفاء الذاتي، حتى أن استثمارات الموارد الطبيعية في تلك الدول أصبحت بيد الدول الكبرى، وبقيت التنمية العربية رهن اتجاهات وقرارات الدول الكبرى من جانب والبنك الدولي من جانب آخر.

وعلى هذا الأساس فإن النظريات التنموية التي تبعت في الوطن العربي، لم تكن واضحة المعالم، وهذا بحد ذاته يشكل معضلة تحتاج الى التخلص منها للوصول الى التنمية الحقيقية المتكاملة، والعكس في ماليزيا التي وصلت الى الاكتفاء الذاتي.

نلاحظ مما سبق أن التنمية في العالم العربي لم تتبنى نهجاً تنموياً يؤدي إلى الإستقلالية، كما هو الحال في ماليزيا، ولكنها أخذت النموذج التنموي التبعية، سواء كان اشتراكياً أو رأسمالياً، أو كان خليط ما بين الإثنين معاً، وعلى هذا الأساس سنطرح بعض الأمثلة على تلك النظريات التي تبنتها بعض الأقطار العربية.

التنمية في مصر: اتخذت التنمية في مصر في زمن الناصرية (جمال عبد الناصر) منحى إشتراكي حيث تمثل ذلك في تأمين قناة السويس سنة (1956م)، وتشديد السد العالي، وإنشاء معامل الحديد والصلب، وكذلك الإهتمام بمجانبة التعليم، وكانت التنمية هنا تقوم على الفكر الإشتراكي ويعزى ذلك لتقاربها آنذاك مع الاتحاد السوفيتي السابق.

وانتقلت مصر في عهد كل من السادات ومبارك إلى تبني سياسة الإنفتاح على الدول الأخرى وبالذات الدول الغربية، والإعتماد على مساعدات البنك الدولي وكذلك تشجيع التجارة الحرة، وتعزيز القطاع الخاص بعكس ما كان بفترة جمال عبد الناصر، ولذا نرى بأن التنمية لم تتبنى جانباً من الجوانب فأصبحت متغيرة، ومرتبطة مع سياسة الدولة، فمصر تحولت من بلد إشتراكي إلى بلد رأسمالي يعتمد على مساعدات الدول الغنية، ويؤمن بالثقافة الإستهلاكية.

التنمية في سوريا: اعتمدت سوريا النموذج الشبه الإشتراكي فركزت على الإنتاج، والابتعاد عن الخصخصة وبذلك نرى سوريا تعتمد على إنتاجها وعلى قدرتها الذاتية، وقد أثر على السياسة التنموية سلباً الفساد الإداري والمحسوبية وهذا بدوره إعاق عملية التنمية الشاملة، وهذا إنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية اليوم خاصة في ظل الإضطرابات والحروب التي تعاني منها، وكان للفساد السياسي في

سوريا والإستثمار بالحكم آثراً سلبياً على وضعها الحالي بحيث أدى ذلك إلى إنهيار إقتصادها، فالنموذج التنموي السوري نموذجاً إشتراكياً لكن الذي حد من تطبيقه الفساد والمحسوبية، مما اعاق التنمية لديها. إما التنمية في بقية الدول العربية، فهي تنمية إستهلاكية تعتمد على التبعية على الدول الصناعية الأخرى وإن تم بها إستثمار فإنه لا يخدمها لأن السيطرة على مواردها وثوراتها تابع للشركات الأجنبية، كما هو الحال في دول الخليج، حيث تعد التنمية بها تنمية إستهلاكية، وهي بمثابة سوق للدول الغربية، أما التنمية في بعض الدول العربية، فلا يوجد تنمية بالمعنى الحقيقي بل هي تنمية تعتمد على المساعدات الأجنبية ممثلة في الهبات والقروض التي تستدينها من البنك الدولي.

نلاحظ مما سبق، إنه لا يوجد لغاية اليوم تنمية بالمعنى الحقيقي في الدول العربية، بل التنمية قائمة على تخبط ولا يوجد هناك تخطيط لبناء تنمية إنتاجية، بل يوجد تنمية إستهلاكية تبعية لهذه الدول مع العالم الغربي.

## الخاتمة

لقد تم التطرق الى النظريات التنموية، بحيث تم شرح كل نظرية، من حيث وصفها لعملية التنمية، وتم التطرق الى نظرية التنموية الاقتصادية التقليدية، والنظرية الاقتصادية، ونظرية التنمية البشرية، والنظرية والاسلامية، ثم تم مقارنة تلك النظريات، وتطبيقها على التجربة التنموية الماليزية، بحيث تم استخلاص اهم النظريات التنموية التي تم تطبيقها، وكذلك تم تطبقها على الواقع التنموي العربي.

### مدخل للتعريف بماليزيا

#### مقدمة

تعتبر ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية تقدماً من جميع النواحي، حيث سنتطرق في هذا الفصل الى عدة خطوط عريضة، تمثل في هويتها من ناحية جغرافيتها وعدد سكانها، وإثنياتهم، ولغتهم، ودياناتهم. ثم سنعرض للجانب التاريخي والسياسي اخذين بعين الاعتبار تاريخ ماليزيا القديم وصولاً الى قيام الدولة. ثم سنتطرق الى الجانب التعليمي في تلك البلاد، وبعدها سنلقي الضوء على الجانب الاقتصادي، ممثلاً ذلك بالثروات، والتصنيع والإنتاج، والصادرات والواردات، والدخل القومي والفردى. ثم سنتحدث عن المنحى السياسي، بحيث تشير الى نظام الحكم فيها، ونظام الانتخابي المعتمد. ثم نلخص اهم ما جاء بهذا الفصل بخاتمته نوضح من خلالها اهم ما توصلنا اليه.

#### المبحث الأول: المنحى الجغرافي والسكاني

##### الموقع:

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا، وتتكون من اقليمين تبلغ المسافة بينهما نحو (650 كم2)، ويفصل بحر الصين الجنوبي. وهذان الاقليمان هما شبه جزيرة ماليزيا التي كانت تعرف باسم غرب ماليزيا سابقاً. سواك وصباح وهي جزر شرق ماليزيا وهي المنطقة التي تشكل الأجزاء الشمالية من جزيرة برينو، ومن جهة الشمال تلتقي مع حدود شبه جزيرة ماليزيا مع حدود تايلاند. وتبلغ مساحة ماليزيا (330.803 كم2) وهي عبارة عن عدة جزر تشكل الاقليم الماليزي ككل، (الموسوعة العربية العالمية، 2000: 127).

##### الحدود:

يحد ماليزيا من الشرق الفلبين، والغرب تايلاند والشمال والجنوب بحر الصين. كما يحدها كل من تايلند، واندونيسيا وسنغافورة، وسلطنة بروناي.

## المناخ:

يعتبر مناخ ماليزيا مداري، اي ان معظم مناطقها تتشكل فيه غابات كثيفة، بمعنى ان مناخها حار رطب طول السنة ويميل الى الاستوائي، ويتراوح بين درجة (20-30 درجة) في المتوسط طول السنة (عبد الحافظ، 2003: 56).

## عدد السكان:

يبلغ عدد سكان ماليزيا حوالي (17) مليون نسمة، حيث يقيم حوالي (3/5) السكان في المناطق الريفية، وتضم شبه جزيرة ماليزيا حوالي (80%) من اجمالي السكان يقطنون في العاصمة، حيث يبلغ عدد سكان العاصمة (كولا لامبور) حوالي (940.000) نسمة. (الموسوعة العربية العالمية 1999: 127).

## الاثنيات في ماليزيا:

تمتاز ماليزيا بعدة إثنيات مختلفة، كالمالايويون ويمثلون (50%)، والصينيون يمثلون (35%) والهنود نسبهم (10%)، والاثنيات والعرقيات الاخرى تمثل (5%). وتتركز في سوراك وصباح (الموسوعة العربية، 1999: 68).

والجدير بالذكر بأنه تختلف تلك الاثنيات من الناحية اللغوية، وأساليب الحياة والمعتقدات، ويعد المالايويون القوى السياسية الرئيسة في البلاد في حين يسيطر الصينيون على قطاعات اقتصادية واسعة. بالرغم من المشاكل والحساسيات العرقية بينهم، فان ماليزيا تعد نموذجا مثاليا للتعايش العرقي، كما تضم شبه جزيرة ماليزيا مجموعة من المدن المكتظة بالسكان. (الموسوعة العربية العالمية، 1999: 132).

## اللغة:

تتنوع اللغات في ماليزيا، وهذا يرجع للاثنيات العرقية المختلفة، لذلك تعد لغة (باهاسا ماليزيا) اللغة الرسمية، وهي لغة الحياة اليومية، بالنسبة لأهل الملايو والماليزيين بشكل عام.

اما الصينيون والهنود فيستخدمون على التوالي اللغة الصينية، ولغة التاميل، ومعظم الماليزيين يستخدمون الإنجليزية وخاصة في مجال الاعمال (عبد الحافظ، 2003: 89).

## الديانة:

يدين معظم سكان ماليزيا، بالديانة الإسلامية، ويشكل المسلمون (60%)، و(20%) البوذية و (9%) مسيحيين، والهندوسية يعتنقها (6.3%) واللادينيين (0.8%) وديانات أخرى (1.5%). (الموسوعة العربية، 2003: 5).



## المبحث الثاني: المنحنى التاريخي

قبل التحدث عن الانجازات التي قامت بها الدولة الماليزية في عملية التنمية الشاملة، لا بد من خلال هذا المبحث، الفاء الضوء على المنحنى التاريخي لذلك البلد بصورة متسلسلة، ومتراصة، وعلى هذا الأساس سيتم استعراض جانبان يرتبطان في هذا المجال وهما تاريخها القديم، استعمارها وصولاً الى مرحلة الاستقلال وقيام الدولة.

### أولاً: تاريخ ماليزيا القديم.

توفرت أدلة تشير بأن الشواطئ الغربية لشبه جزيرة ماليزيا، كانت مركزاً مهماً للثقافة في القرن الثالث ما قبل الميلاد. ولهذا يعتقد المؤرخون، بأن الدولة السياسية المنظمة وجدت في شمال ماليزيا، لهذا قصد التجار من اقطار عديدة لانج كاسوكا كايډ (Lang Casoka, Kuoud) وخضعت تلك الدولة لسيادة امبراطورية سيريفيجايا (Savuvyju) التي سيطرت على تلك الدول آنذاك. وبعد ذلك غزت قبائل التشولا (Toshola) التي جاءت من الهند عام (1025م)، ومع هذا فقد استمرت امبراطورية سيريفيجايا لمدة (250) عاماً أخرى.

ثم خرجت جاوه (Jawa) في تلك الاثناء عن سيطرة سيريفيجايا وبذلك دب الضعف في تلك الإمبراطورية. وفي نهاية القرن الثالث عشر الميلادي بعد ان قامت كل من الإمبراطورية الماجابائية الجاوية، والامبراطورية السياسية تاي بحيث شكل ذلك كيان سياسي (شاكر، 1997: 96).

كما كان لجزيرة ملقا كياناً سياسياً، الذي بدأ في أواخر القرن الرابع عشر ميلادي، حيث تزامن تشكيل كيانها، مع انتشار الإسلام في المنطقة، كما ادعت الاسرة الحاكمة في تلك الجزيرة انها تنحدر من سلالة الاسكندر الأكبر، وكانت السلطات في يد الراجا (الحاكم او ملك)، حيث يطلق على المنطقة التي تخضع تحت حكمه (كاي راجا).

كما أصبحت تلك الجزيرة (ملقا)، خلال القرن الخامس عشر ميلادي مركزاً تجارياً، حيث جذبت التجار من كافة انحاء آسيا والبرتغال في اوائل القرن السادس عشر الميلادي. مما أدى ذلك لازدهارها، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر ميلادي. حيث أسست الممالك الماليزية على مصبات الأنهار الهامة (الموسوعة العربية العالمية، 1999: 75).

وفي سياق متصل بهذا الموضوع، استمرت سلطنة ملقا أكثر من القرن، ولم تنتهي نهائياً، الا عندما احتلها البرتغاليون في عام (1511 م) ثم انتقلت بعد ذلك الى نظام حكم اسرة جوهر، وفي تلك الاثناء جذبت جزيرة سومطرة التجار المسلمين وأصبح الميناء الرئيسي في مضيق ملقا (التميمي، 2011: 76). وبعدها تعرضت سلطة جوهر لعدة هجمات من قبل البرتغاليين ومع ذلك ظلت السلطة بيد أسرة جوهر. وفي بداية القرن السابع عشر ميلادي بدأت السفن الهولندية بزيارة المنطقة بانتظام في عام (1641م) وأصبحت سلطة جوهر حليفة للهولنديين ضد البرتغاليين، حيث استقر قرابة قرنين.

ومع ذلك لم يتدخل الهولنديين في الشؤون الداخلية للدولة الماليزية، مع انهم خاضوا العديد من الحروب ضد القوى المحلية، كما انهم توغلوا داخل الاراضي الماليزية، وشيدوا حصوناً في جزيرة بانغكور ببيراق، وتونغ بوتوس في أعالي نهر ببيراق بنحو (50 كم)، كما عقدوا اتفاقيات مع الحكام المحليين لتأمين امدادات القصدير (التميمي، 2011: 55).

كما حكمت سلطنة جوهر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي كافة اراضي ملقا، ثم ما لبث ان أخذت في الانهيار والتدهور التدريجي، وهذا ناجم عن الحروب، والمجاعات المحلية، وفي سنة (1699م) قتل حاكمها وخلفه رئيس وزرائه باند هارا وهو من عامة الشعب، ويعد هذا أول حادث من نوعه في تاريخ ماليزيا. وأخفق الحاكم الجديد، في الحفاظ على وحدة الامبراطورية، ثم استولى على الحكم الامير سياك مدعياً أنه ابن الحاكم المقتول.

وبعد فترة استطاع الحاكم المعزول بمساعدة المرتزقة والتجار من استرجاع حكمه، وطرد الامير سياك، والسيطرة على سلطة جوهر، وبقي في الحكم حتى عام (1784م) عندما تمت هزيمته من قبل الهولنديين (شاكرا، 1997: 67).

في ضوء ما سبق، لقد شجع ضعف الاسرة الحاكمة لسلطنة جوهر على المطالبة بعدة مناطق باستقلالها، كسلطنة برتغانو وسلطنات أخرى، وبذلك استقلت عدة مناطق، وكونت ثلاث سلطنات مثل كلتشان، وسيلانجور حين بقيت ستة من الاسر تحكم حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، كما استمرت سلطنة جوهر القديمة تحكم حتى أوائل القرن العشرين.

عطفاً على ما تقدم فقد نجم عن ذلك ثلاثة معطيات مهدت للاستعمار البريطاني. حيث يمكن اجمالها على النحو التالي:

(1) نمو القوة البريطانية: ممثلاً ذلك بوصول الأوروبيين الى مضيق ملقا، حيث كان ذلك نقطة تحول رئيسية في التاريخ الماليزي، بوصول أولى الحملات البريطانية الى جاوا الغربية (1601م) بعد الوصول الهولنديين بقليل، وبوجود الهولنديين انسحب البريطانيون. (الموسوعة العربية الحديثة، 1999:1270).

وبعدها دخلت بريطانيا ماليزيا عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن الثامن عشر ميلادي، حيث سيطرت هذه الشركة على معظم الهند والمحيط الهندي، وبذلك دخلت الى ماليزيا، وأصبح التنافس شرسا بين هولاندا وبريطانيا، وفي النهاية استولى البريطانيون على ملقا بعد توقيع المعاهدة البريطانية الهولندية سنة (1824م) حيث قسمت المعاهدة أرخبيل الملايو الى منطقتي نفوذ، البريطانيون تولوا القسم الشمالي من خط الاستواء، بينما الهولنديون تولى القسم الجنوبي، وبعدها بنوا المستوطنات.

(2) تطور مضيق الملايو: بعد انسحاب الهولنديين من شبه جزيرة ملايو، ازدهرت عمليات استخراج المعادن، ممثلاً ذلك في انشاء مناجم جديدة وخاصة للقصدير، واتبه ذلك اتفاقيات بين البريطانيين وشيوخ القبائل، مما أدى ذلك الى تطور المناطق، من ناحية صناعية في جميع المجالات.

(3) مشكلات الهجرة: ان تطور استخراج المعادن، والصناعة في تلك البلد من ناحية، والحالة المضطربة للصين شجع الهجرات الصينية الى ماليزيا، وبالإضافة الى هجرة جنسيات أخرى، حيث وفر ذلك الايدي العاملة وهذا بحد ذاته شجع البريطانيين على النظر الى تلك البلد باعتبارها أدت الى جذب الايدي العاملة، خاصة في استغلالها في مجال الصناعة، وقد أدى ذلك الى تغيرات في ملامح المجتمع الماليزي. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. في ضوء النقاط السابقة يتضح بأن ثروات ماليزيا جذبت البريطانيين لاستعمارها وكانت تلك النقاط بمثابة عوامل جذب للاستعمار البريطاني.

### ثانيا: استعمار ماليزيا حتى مرحلة الاستقلال وقيام الدولة

تؤكد الدراسات في مجال التاريخ الماليزي، بأنه بدأ امتداد التأثير البريطاني على شبه جزيرة ماليزيا عام (1867م)، بعد ان أصبحت مستوطنات المضيق مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، حيث كان السبب الرئيسي للوصاية البريطانية على ماليزيا، ممثلاً ذلك في حماية مصالحها الخاصة.

وبهذا الصدد تمكن البريطانيون بعد توقيع معاهدات مع الحكام المحليون، من اختيار موظفين أطلق عليهم آنذاك بالمستشارين لتولي رئاسة كافة الامور الإدارية (عبد الحافظ، 2003: 88).

وشهد القرن التاسع عشر الميلادي امتداداً للتأثير البريطاني من ناحية تجارية على جزيرتي سواك وصباح، حيث جلب لتلك المناطق التطور الزراعي، مما أدى لقدم الصينيين الى تلك المناطق والعمل بها. (الموسوعة العربية، 1999: 620).

في ضوء ذلك عارضت الطبقات الحاكمة الماليزية المحاولات البريطانية للسيطرة السياسية عليها. وبذلك حدثت اضطرابات في بيراك، حيث اغتيل المستشار البريطاني. وبعد ذلك سارت معارضة عنيفة، استطاع البريطانيون اخضاعها في أوائل نوفمبر (1875م). وتمكن البريطانيون بحلول (1894م) من اخماد الاضطرابات والسيطرة على الوضع بشكل تام. وتمثلت سياسة بريطانيا الاستعمارية بفرض الضرائب على مالكي الأراضي، وسن القوانين التعسفية على البلاد، وقمع ايضاً انتفاضة (1815) في كلتان بعد مقتل قائدها.

اما الوضع في صباح كان أكثر سوءاً، حيث انطلقت المقاومة ضد البريطانيين، منذ الساعات الأولى لتأسيس الإدارة فيها، عام (1827)، وكان من القادة البارزين للمقاومة (مت صالح) الذي نال شهرة اسطورية في المقاومة، حيث خاض صراعاً عنيفاً طيلة خمس سنوات حتى تمت هزيمته من قبل البريطانيين عام (1900م).

استمرت مقاومة البريطانيين بين المد والجزر، وهكذا أصبح الوضع في غاية التعقيد في منتصف العشرينات في منطقة جنوب شرق آسيا، ماليزيا خاصة، ونجم عن ذلك تأسيس الأحزاب، كالحزب الشيوعي الماليزي سنة (1930م). (التميمي، 2011: 55).

ونتيجة لذلك حاول البريطانيون في الولايات الماليزية، جعل الإدارة لا مركزية، حيث تباينت وجهات النظر حول اللامركزية، الامر الذي أدى الى نشوب القتال بين فئات المواطنين الماليزيين كان أولها في مدينة كوالا لامبور عام (1939م)، بهدف توحيد ماليزيا.

وبقيت الأمور على ما هي من اضطرابات وعدم استقرار، ابان الحرب العالمية الثانية، حتى جاء الغزو الياباني في أوائل ديسمبر عام (1941م)، حيث غزو ماليزيا، وسقطت سواك وصباح في منتصف

يناير (1942)، وقد اعتمدت السياسة اليابانية على الاستعادة من المصادر الطبيعية لدعم المجهود الحربي، لذا لم يكن أي نية لمنح الماليزيين الاستقلال.

كما استخدمت القوة المفرطة من قبل اليابانيون، اتجاه الماليزيين، بالإضافة الى ذلك ارتكبت المجازر من قبلهم اتجاه العرقية الصينية في ماليزيا، بالرغم انهم حاولوا في البداية كسب ود الشعب الماليزي، لأنهم فشلوا في ذلك، عندما انكشفت اطماعهم في استغلال ونهب ثروات البلاد.

لذا بدأ العديد من المواطنين الماليزيين في دعم الجيش الشعبي الماليزي المقاوم لليابانيين، الذي قام بحرب عصابات ضدهم، وكان مدعوما من البريطانيين. ومع ذلك تشير الدراسات التاريخية، وبالذات الموسوعة العربية الحديثة، بأن الاحتلال الياباني حظي بدعم من مجموعات من المتطرفين، عرفت آنذاك باسم اتحاد الشباب الماليزي، ومع ذلك رفض اليابانيون قيام أي تنظيم بعيدا عن اشرافهم المباشر، فتم حل هذا التنظيم عام (1942)، وشكل بدل منه نادي الشباب الماليزي (الموسوعة العربية الحديثة، 1999: 147).

وفي سياق متصل بهذا الموضوع، سمح الحكم الياباني للمتطرفين الماليزيين، بإحياء منظماتهم القديمة باسم جديد، أطلق عليه قوة الشعب الخاصة وكانت هذه الحركة ترمي للسماح بحرية الماليزيين وتطور الوعي السياسي، ولكن دون جدوى حيث بقيت ماليزيا تحت سيطرة اليابانيين.

وبعد هزيمة اليابان واستسلامها في منتصف أغسطس من (1945) فقدت المنظمة معناها. وقدم حكم جيش الشعب الماليزي، ماليزيا، بعد استسلام اليابان، حيث قامت تلك المنظمة بحملات من الرعب، واستطاعت ان تحكم البلاد مدة أسبوعين أي من أواخر أغسطس حتى أوائل سبتمبر من عام (1945)، وعاملت السكان بالطريقة نفسها التي اتبعتها اليابانيون، وتمت حملات من التتكيل والاعدامات في تلك الفترة، وهذا بدوره ولد صراعا عرقيا، نجم على أثره بين عامي (1945-1946م)، الكثير من المعارك بين الصينيين والماليزيين في أرجاء عديدة.

وفي أوج الصراع العرقي الدائر في ماليزيا، قامت بريطانيا بتغييرات دستورية في البلاد تماما، كما سبق أن قدمت مشروعاً للوحدة الماليزية في أوائل (1943م)، وأعلن آخر اقتراح للاتحاد الماليزي في البرلمان البريطاني، في شهر يناير (1946م)، يتضمن كل من تانج، وملقى من غير سنغافورة، ويرأسه حاكم

بريطاني، ويمارس السلاطين الحكم بالارتباط مع المجلس الاستشاري، وينبغي الحصول على موافقة الحاكم البريطاني في كافة الموضوعات، ما عدا الامور المتعلقة منها بالديانة الاسلامية.

ثم ارسلت الحكومة البريطانية (1945م) هارولد ماك الى ماليزيا، لتأمين موافقة الحكام المحليين الخفية على مشروع الاتحاد الماليزي. بعدها حدث مؤتمر الوحدة الماليزية الذي نجم عن الاحتجاجات على مشروع الاتحاد الماليزي والتي كانت عنيفة وهاجمته الصحافة، ودعت لتوحيد الصفوف ضده.

عقد المؤتمر في نادي السلطان سليمان في كوالا لامبور، في الاول من مارس سنة (1946م)، وارسلت احدى واربعون منظمة ممثلين عنها للمؤتمر الذي استمر اربعة ايام، حيث اختار المؤتمر لجنة لوضع دستور لتشكيل منظمة الوحدة الماليزية الوطنية.

كما عقد مؤتمر آخر خلال شهر مايو من سنة (1946م) في (جوهر باهرو)، اختار فيه المؤتمر (داثاعون) أول رئيس له. تمثلت الخطورة بوجه خاص في مجلس العمل الموحد الذي قادة تاوتشغ. حيث كان المجلس مختلط من المنظمات بما فيها الاتحادات التجارية والمؤسسات الشيوعية والمؤتمر الماليزي- الهندي والاتحاد الديمقراطي الماليزي، وتعاون مع المجموعات الماليزية المتطرفة بقيادة الحزب القومي الماليزي.

وبعد ذلك شهدت سراك وصباح تغيرات سياسية جذرية، ممثلاً ذلك في انتهاء حكم عائلة سراك والشركة المساهمة اللتين كانتا تحكمانها في عام (1946م) وارسلت بريطانيا وفدها لحل تلك الازمة ولكن دون جدوى، واندلعت الاضطرابات، ولم تجدي السياسة البريطانية في التهديد حيث أصدر البريطانيون امراً فوراً لكافة العاملين في الحكومة للعمل على دعم قرار الضم، وحذرتهم من مغبة المشاركة في السياسة، عندئذ قدمت مجموعة تضم (338) موظفاً حكومياً استقالتهم، واغلقت الكثير من المدارس ابوابها، ولقيت تلك الحركة تأييداً واضحاً في الشارع، وفي مناطق اخرى وانضم اليها العديد من المنظمات.

تم اغتيال الحاكم البريطاني دنكان ستوارت (Duncan Stewart) في الثاني من ديسمبر (1949م)، اثناء زيارته الى سيو، مما ادى الى اضطرابات وانهايار حركة المعارضة نهائياً. وأدى بعدها الى اعلان حالة الطوارئ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1945م)، حاول الحزب الشيوعي الماليزي الاستيلاء على السلطة بالوسائل الدستورية للدور الذي قام به في مقاومة اليابانيين، وحاول تخريب الاقتصاد

الوطني، ظناً منه ان الفئات الفقيرة والمهمشة ستقف الى جانبه، ولكن باءت تلك المحاولة بالفشل (التميمي، 2011: 48).

حشدت الحكومة كافة الامكانيات لمحاربة العصابات الشيوعية، فاستحدثت انظمة التجنيد الاجباري، والحرس الوطني، والشرطة الخاصة بمساعدة بعض الدول كأستراليا ونيوزيلندا. احبطت عمل الشيوعيين، وبحلول (1954م) كان الحزب الشيوعي جاهز للتفاوض من اجل السلام.

أدت الاتفاقيات الفدرالية الماليزية الى تغييرات مهمة، حيث ادخل نظام العضوية الذي يتيح للمواطنين اعضاء المجلس الفيدرالي دخول الحكومة. واجرت الحكومة الماليزية انتخابات محلية بعد مدة قصيرة من بدء الفيدرالية في الاول من ديسمبر عام (1951م)، لاختيار اعضاء مجالس البلدية لمدن ماليزيا، حيث فازت منظمة الوحدة الماليزية بأغلبية المقاعد.

قدم المؤتمر الوطني الماليزي الذي انعقد عام (1953م)، عدة مقترحات تتيح قدراً واسعاً من الديمقراطية ولكنها لم تلاقي قبولا من المستعمرات البريطانية.

وبقيت الامور بين الاحزاب بين المد والجزر الى ان تكونت الدولة الماليزية المستقلة عام (1957م). وبذلك تأسست وزارتها ومؤسساتها.

وفي ضوء ما تقدم سنوضح الفترات التاريخية من خلال الجدول التالي.

جدول يوضح الفترات التاريخية التي تتعلق بماليزيا وصولاً لمرحلة الاستقلال والدولة

1500-2000 ق. م.	بدأ الناس في العصر الحجري الحديث الزراعة.
القرن الثالث قبل الميلاد	أصبحت كيلانج مركزاً ثقافياً مهماً.
القرن العاشر الميلادي	خضعت بعض مقاطعات شبه الجزيرة لحكم امبراطورية سريفيجايا
القرن الثالث عشر الميلادي	خضعت مقاطعات شبه الجزيرة لحكم امبراطورية ماجابانيت
القرن الرابع عشر الميلادي	تأسست مملكة ملقا
1511 م	استولت البرتغال على ملقا
1647 م	هزم الهولنديين البرتغال
القرن الثامن عشر	تأسست ممالك جديدة في الملايو
1786 م	استولى البريطانيون على الحكم في بانغ
1826 م	أسس البريطانيون مستوطنات المضائق
1867 م	أصبحت مستوطنات المضيق بريطانية
أواخر القرن التاسع عشر	انشاء مناجم تعدين القصديرومزارع المطاط
1941 م	قام اليابانيون بغزو ماليزيا
1948 م	بدأت حالة الطوارئ بالملايو
1963 م	نال الاتحاد الماليزي الاستقلال
1963 م	أسست الدولة الماليزية
1965 م	طردت سنغافورة من الاتحاد الماليزي



## المبحث الثالث: التعليم في ماليزيا

يعد التعليم في ماليزيا من الجوانب المهمة التي ركزت عليها الحكومة الماليزية، وبهذا يمكن إلقاء الضوء على هذا الجانب على مرحلتين، فالأولى سنتحدث عن التعليم قبل مرحلة التنمية في ماليزيا، والثانية ما بعد مرحلة التنمية.

### المرحلة الاولى

يضم النظام التعليمي المرحلة الابتدائية والثانوية المتوسطة والعليا، والمرحلة فوق الثانوية النظام الثلاثي، ويبدأ التعليم الابتدائي في سن السادسة، وسيتم لست سنوات، وبعدها تأتي المراحل الأخرى.

أما لغة التدريس في المدارس الوطنية هي الملاوية الوطنية، في حين تستخدم اللغتان الصينية والتألمية في مدارس تلك الاثنيات. كما يكمل (90%) من الأطفال تعليمهم الابتدائي.

وفي المرحلة المتوسطة يدرس التلاميذ الباهاسا ماليزيا لغة الملايو، بالإضافة الى الفنون والآداب، واللغة الإنجليزية والعلوم والجغرافيا، والتاريخ والصحة والتربية البدنية والفنية وعلوم الدين الإسلامي. (الصاوي، 2007: 250).

وبعد ثلاث سنوات يعقد امتحان الشهادة المتوسطة المسمى سجل (راندا بلاجران)، أي شهادة التعليم، حيث يمكن للتلاميذ الناجحين التقدم بعد عامين لامتحان سجل بلاجران ماليزيا او ما يطلق عليه الشهادة الماليزية او امتحان الشهادة المهنية، وهذا يمهد الطريق للطلبة الراغبون في الالتحاق بالجامعات، فيدرسون سنتين اضافيتين، ثم يتقدمون لامتحان شهادة المدارس العليا، وإذا تم نجاحهم يحق لهم الالتحاق بالجامعات. (الفتلاوي، 2007: 76).

وتوجد في ماليزيا سبع جامعات، أقدمها جامعة الملايو، في مدينة (كوالا لامبور)، والتي أنشئت عام (1959م)، ولكن تاريخ انشاءها الحقيقي يعود الى عام (1905م)، الذي شهد تأسيس كلية رافلر في سنغافورة كما يوجد عدد من الجامعات الأخرى، مثل جامعة العلوم، والجامعة الوطنية. وعدد من المدارس النموذجية والمعاهد.

## المرحلة الثانية

ركزت الحكومة الماليزية على التعليم، حيث انفقت ثلث ميزانيتها على التعليم وبالذات على التعليم التكنولوجي، ونظمت أسس التعليم بشكل يتناسب مع حاجات البلد. ومن مؤسسات التعليم العالي، مجلس امانة راكيات، (أي مجلس امانة السكان الوطنيين).

كما تقدم كلية تانجو عبد الرحمن، برامج دراسية عديدة، للمهنيين وشبه المهنيين لنيل درجة الدبلوم، حيث يوجد تنسيق بين الكليات والجامعات في ماليزيا، من حيث المنح الدراسية وتبادل الخبرات، والبعثات الدراسية، مما أدى لذلك الى التطور (مطامع، 2013: 15).

على غرار ما تقدم ان الحكومة الماليزية، اهتمت بالتعليم، اهتماما كبيرا، حيث اعتبرته الركيزة الأساسية في عملية التنمية الشاملة وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص ستة نقاط تتعلق في هذا الموضوع ويمكن اجمالها على النحو التالي:

- (1) اتخذ التعليم في ماليزيا منحى تقليدياً، قبل عملية التنمية فكان التركيز من قبل المدارس والجامعات على تدريس التخصصات التقليدية، ولم يولي القائمون على التعليم أهمية لمتطلبات البلد وحاجاتها، بل كان التعليم كمثله في اقطار عديدة في العالم.
- (2) اهتمت سياسة التعليم بإنشاء مدارس تختص بالعرقيات والاثنيات التي تشمل المجتمع الماليزي، كما ان هناك مدارس عامة هدفها نقل سياسة التعليم القائمة على سياسة التفاهم والمشاركة دون اقصاء لأية أثنية معينة في تلك البلد.
- (3) ركز على التعليم في بداية التنمية وتطويره بحيث يتلاءم مع متطلبات البلد والمستجدات التي تطلبها السياسة التطورية التنموية.
- (4) اهتمت الحكومة الماليزية بإنشاء المعاهد والجامعات وتطويرها، والتركيز على التعليم التقني والتكنولوجي في البلد.
- (5) ركزت الحكومة الماليزية على البحث العلمي الذي أدى الى تطويرها تكنولوجياً. وجعلها متقدمة في مصاف دول العالم.
- (6) انفقت الحكومة الماليزية في عهد رئيس وزرائها محاضير محمد، ثلث الميزانية التي تبلغ تسعة ترليون دولار على التعليم.

ما كان له أثراً واضحاً على التطور والتقدم وازدهار البلد من ناحية علمية، حيث أدى ذلك الى محو الامية والجهل في تلك البلد.

عظفا على ما تقدم نجد بأن التعليم في ماليزيا، قد انهج الصفة النوعية، مما أدى ذلك الى ازدهارها وتطويرها.

## المبحث الرابع: المنحنى الاقتصادي

### التصنيع والإنتاج

يعد اقتصاد ماليزيا واحد من اقوى النظم في دول جنوب شرقي آسيا، ويعتمد اقتصادها الى حد كبير على النفط والمطاط والاششاب والقصدير، الى جانب عدة محاصيل أخرى، بالإضافة الى السلع المصنعة. حيث اعتمدت تلك البلاد على التصنيع بصفته المقوم الأساسي في بناء اقتصادها.

### الزراعة والثروات

للقطاع الزراعي أهمية في دعم الاقتصاد الماليزي، بالرغم من تراجعها في الآونة الأخيرة، خاصة في حقبة الثمانينات من القرن المنصرم، بالرغم ان ثلث السكان يعملون في هذا المجال، كما يعزى تراجع الزراعة في ماليزيا، بسبب تحولها من بلد زراعي الى صناعي، ومن أشهر انتاجها الزراعي المطاط الطبيعي وزيت النخيل، وهي تنتج أكثر من نصف زيت النخيل في العالم، كما ان ماليزيا أكبر بلد منتج للكاكاو بالإضافة الى تصنيع عدة منتجات زراعية أخرى.

كما اتجهت ماليزيا الى التصنيع، فطورت صناعة النفط والغاز الطبيعي، وتحتل ماليزيا المركز الثالث عشر في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، والثاني والعشرين من حيث احتياطي النفط والمعادن الأخرى. كما ارتفعت حصة هذا القطاع في الناتج الوطني الإجمالي من حوالي (20%) في أوائل الثمانينات الى (26%) في اواخرها. (الحاوي، 2000: 46).

كما نشطت شركة التصنيع الكبرى في كل من التصنيع الغذائي، والالكتروني، وصناعة البلاستيك والاقمشة والمطاط، ومنتجات الاخشاب، بالإضافة الى تصنيع المواد الكيميائية، والصناعات التقنية مما أدى الى دعم الاقتصاد الماليزي وجعله يلعب دوراً ذو أهمية في العالم.

إضافة الى ذلك، اعتمدت ماليزيا في سياستها الاقتصادية على الاقتصاد الحر، وفتحت المجال امام الشركات الامريكية واليابانية الإلكترونية لفتح مصانع في ماليزيا، وهذا يعود على استقرارها الاجتماعي والسياسي، لذا أصبحت هذه الصناعة من أكبر الصناعات في البلد، وتعتبر ماليزيا ثالثة أكبر منتج للدوائر الإلكترونية في العالم، بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان. حتى أصبحت أكبر مصدر

لصناعة الدوائر الالكترونية. كما أولت الصناعة في ماليزيا أهمية للتعددين، كتعددين القصدير والمعادن الأخرى. وهذا بدوره أدى الى جعل ماليزيا بلداً صناعياً (الموسوعة العربية العالمية، 1999، 166).

على غرار ما سبق نستطيع التأكيد على أن ماليزيا اهتمت في عملية التصنيع وزيادة مستوى الإنتاج الصناعي، وأولت للتكنولوجيا أهمية مما حولها من بلد زراعي يعتمد على الرعي والصيد الى بلد صناعي منتج ومتطور، كما انتهجت ماليزيا اضافة إلى ذلك النهج الإسلامي في الاقتصاد فأولت أهمية للبنوك الإسلامية القائمة على السياسة التنموية البعيدة عن الاستغلال والامتثال لسياسة المربحة، بمعنى تزويد المشاريع بالتمويل المالي القائم على الربح.

### الصادرات والواردات

تعزى زيادة مستوى الإنتاج في ماليزيا لسياسة التنمية، التي اولتها تلك البلد أدى الى تطورها، مما جعلها أكبر دولة تجارية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) حيث تفوقت على كثير من الدول المجاورة، باستثناء سنغافورة. (الصاوي، 2007، 78).

كما نمت التجارة الخارجية الى حد كبير في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، حيث اهتمت ماليزيا، في عقد اتفاقيات من حيث تبادل التجاري مع شركات عالمية، وهذا بحد ذاته أدى الى زيادة النمو الاقتصادي.

كما ان ماليزيا، تستورد المواد الخام، بالإضافة الى ذلك التكنولوجيا وكل ذلك بغرض التصنيع. وعلى هذا الأساس فقد بلغ مجمل صادراتها (231 بليون دولار) كما بلغ مجمل وارداتها (189 بليون دولار) وهذا يوضح بأن حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات، وبالتالي فإن هذا يعد مؤشراً هاماً يمكن الاعتماد عليه في تقييم الدول من حيث التطور الاقتصادي، وزيارة مستوى التنمية في تلك الدول، التي تعتبر ماليزيا من تلك الدول المتقدمة. وهذا يعود لسياسة الاقتصاد الحر الذي اتبعته.

## الدخل القومي

اشارت التقارير في هذا المجال، وبالذات الصادرة عن مركز دراسات وكالة الاستخبارات الامريكية (C.I.A) عن معدل الدخل في ماليزيا (24700 بليون دولار). حيث يأتي مصدر هذا الدخل من الاستثمارات الأجنبية، والتصنيع وهناك مجالات أخرى. (الأحمد، 2012: 147-150).

## الدخل الفردي

تشير التقارير الاقتصادية، بأن دخل الفرد الماليزي يبلغ في السنة (24 ألف دولار امريكي)، ويعود ذلك للخطة التنموية التي وصفتها الحكومة الماليزية.

في ضوء ما ورد سنحدد المؤشرات الاقتصادية الماليزية، كان حجم الصادرات (231 بليون دولار)، اما الواردات (193 بليون دولار)، اما اجمالي الدخل (746 بليون دولار)، اما معدل دخل الفرد (24 ألف دولار) سنويا، اما الاحتياطي من العملات (133 بليون دولار)، والعملية الماليزية هي الرينجت، فالوحدة تساوي (3.24 دولار)

## عظفاً على ما تقدم نستخلص عدة نقاط تعد ذات علاقة في المنحنى الاقتصادي:

أولاً: من خلال المؤثرات الاقتصادية ممثلة في التصنيع والإنتاج والصادرات والواردات واجمال الاحتياطي، ومعدل دخل الدول والفرد، واحتياطي العملات، نجد بأن ماليزيا تعتبر دولة متقدمة اقتصادية.

ثانياً: كان لعملية التنمية التي قامت بها ماليزيا، أثراً واضحاً على النمو الاقتصادي في تلك البلد، مما أدى ذلك الى تطورها في جميع مجالات الحياة الصناعية والتجارية والمجالات الخدمائية.

ثالثاً: كان لسياسة الاقتصاد الحر، والتبادل التجاري أهمية بالغة في تطور تلك البلد، وبالتالي أدى ذلك الى تطور اقتصادها.

رابعاً: من خلال اطلاع على المؤثرات الاقتصادية السابقة نستنتج بأن دخل الفرد الماليزي يعتبر عالياً إذا ما تم مقارنته مع الدخل الفردي على المستوى العالمي.

وعلى أساس النقاط السابقة، يمكن القول بأن الاقتصاد الماليزي متطور، وهذا يعود لترسيخ أسس التجربة التنموية التي قامت بها تلك البلد، التي ركزت في تنميتها على جميع المجالات، وبالذات الجانب الاقتصادي.

على غرار النقاط السابقة نجد بأن المعيار التي نحكم عليه على التنمية الاقتصادية يقوم على زيادة الانتاج، والاستثمار، وزيادة حجم الصادرات على الواردات، وكذلك عدم وجود عجز في ميزانية الدولة، وبالعكس كان هناك حجم الصادرات أكثر من الواردات، مما أدى الى زيادة في المستوى الاقتصادي وهذا يعزى الى سياسة التصنيع في جميع المجالات، وكذلك توظيف الأيدي العاملة الوطنية، وبالتالي قلل من حجم الاعتماد الماليزي على الغير مما شكل لديها، الاكتفاء الذاتي.

**عطفاً على ذلك نجد أن معيار التقدم الاقتصادي يقوم على ثلاثة نقاط.**

1. سياسة التصنيع في جميع المجالات وبالذات التصنيع التكنولوجي.
2. زيادة حجم الاستثمار وبالذات الوطني الذي يعود الى منفعة البلد وتقدمها.
3. زيادة حجم الصادرات على الواردات، الذي أدى الى الاكتفاء الذاتي لتلك البلد.

## المبحث الخامس: المنحى السياسي

سنتطرق في هذا المبحث لنقطتين وهما نظام الحكم والانتخابات بشيء من التفاصيل. لإبراز هوية ماليزيا السياسية.

### نظام الحكم

يتصف نظام الحكم في ماليزيا بأنه ديمقراطي اتحادي وفدرالي، حيث تنقسم السلطة السياسية فيه، الى حكومة مركزية تتألف من (13) مجلسا تشريعياً في الولايات، ويتكون البرلمان المركزي من مجلسين، فالأول ديوان نيغارا (المجلس الأعلى)، والديوان الثاني راكيات (المجلس الأصغر).

اما مجلس التشريعات يطلق عليه بديوان اندانغان، وهو مجلس الولايات التشريعية (وهو عبارة عن مجلس واحد) يتم اختيار اعضاءه بالانتخاب العام. والحزب الذي يفوز بأكثر عدد من المقاعد هو الذي يتولى الحكومة.

كما تعد ماليزيا ملكية دستورية، ورئيس وزرائها يعتبر الحاكم الفعلي. فالملك او السلطان يكون اسما حيث يوجد في ماليزيا تسع سلاطين يحكمون الولايات ويختارهم الملك كل خمس سنوات. (الموسوعة العربية، 1999: 275).

على غرار ما تقدم، نرى بأن النظام السياسي في ماليزيا يرأسه الملك اسماً، وتسع سلاطين يحكمون الولايات ويختارهم الملك كل خمس سنوات، بينما رئيس الوزراء هو الحاكم الفعلي لتلك البلد.

اما الدستور الماليزي وهو وثيقة مكتوبة، تنص على الإطار العام لحكم البلاد، وهو الأساس التي تصدر من خلاله القوانين، فمن خلاله تحدد اختصاصات المحاكم، وهو يمنح الحكومة الماليزية سلطات فيدرالية واسعة في جميع مجالات الحياة، والملك في ماليزيا يتصرف بناءً على الدستور، ويضمن الدستور الحريات الأساسية لمواطني ماليزيا والحريات الشخصية لهم، كحرية التنقل، وحق الحياة كالصحة والتعليم والعمل. ولا يجوز بأي حال من الاحول ادخال تعديل على الدستور الا بموافقة ثلثي البرلمان (الحاوي، 2000: 86).



## الانتخابات

لقد كفل الدستور الماليزي حق الترشيح والانتخاب لديوان راكيات، وهو (المجلس الأصغر) الذي يبلغ عدد الإجمالي (177) عضو وتجري الانتخابات العامة مرة واحدة كل خمس سنوات، ويقوم الملك بتعيينها. حيث يجوز لجميع مواطني ماليزيا الذين تجاوزت أعمارهم إحدى وعشرون سنة المشاركة في الانتخابات، أو ترشيح أنفسهم، مع العلم بأن التصويت ليس اجبارياً. كما يجب أن يكون المرشح لعضوية ديوان راكيات ان يكون ماليزي الجنسية، مقيماً في ماليزيا ولا يكون محكوماً بالسجن، وكامل الأهلية. (التمييمي، 2011: 82).

## خاتمة

تم التطرق في هذا الفصل الى مدخل متخصص في هذا المجال، من خلاله تم الالتقاء الضوء على ماليزيا من الناحية الجغرافية، ممثلاً ذلك بالموقع والمساحة والحدود، وعدد السكان والديانة واللغة، ثم تم التطرق في هذا الفصل الى الجانب التاريخي، والتعليمي وكذلك الى المجال الاقتصادي، ممثلاً بالإنتاج والتصنيع والصادرات والواردات، ومن ثم تناول هذا الفصل الجانب السياسي ممثلاً في شكل نظام الحكم، والنظام الانتخابي.

على غرار ما تقدم لقد وضح هذا الجانب من هذه الدراسة تعريفاً هاماً بدولة ماليزيا جغرافياً وسكانياً وتعليمياً واقتصادياً وسياسياً، وهذا بحد ذاته سيمكن الباحث في الخوض في ملامح التنمية الماليزية من حيث أسس تشكيلها وبناءها وتطورها استناداً الى ما ورد في الفصل الثاني الذي ركز على النظريات التنموية التي اعتمدت عليها تلك الدولة.

وعلى هذا الأساس يمكن ان نستخلص الى أربعة نقاط في هذا المجال:

أولاً: تحتل ماليزيا موقفاً جغرافياً هاماً بين دول جنوب شرق آسيا.

ثانياً: تمتلك ماليزيا ثروات طبيعية زراعية وخامات التصنيع وهذا ما أدى الى زيادة مستوى دخلها.

ثالثاً: التاريخ الماليزي قديماً وحديثاً مليء بالأحداث المثيرة التي شكلت الملامح السياسية الماليزية قبل الاستقلال وبعده.

رابعاً: ركزت ماليزيا على عدة جوانب كالتعليم وتطبيق العدالة الاجتماعية بين الاثنيات المختلفة التي تقطن بها، وهذا بحد ذاته أدى الى أيجاد الأسس التي شكلت التنمية المتكاملة.

### ملاح التنمية الماليزية

#### مقدمة

سنناول في هذا الفصل ملاح التنمية الماليزية استعراضياً وتفسيراً وتحليلاً وصولاً الى أهم الأسس التي قامت عليها التنمية الماليزية، وهذا بعد ذاته يفسر الخطط التي قامت عليها التنمية. ولهذا سنستعرض عدة موضوعات منها الأساس النظري للتنمية الماليزية وحقوقها، والعوامل التي ساهمت في نجاحها، إضافة الى استمراريتهما والتحدي الذي واجهته التنمية في تلك البلد.

#### المبحث الأول: الأساس النظري للتنمية الماليزية.

واجهت ماليزيا عدة تحديات خاصة في مجال التنمية بعد الاستقلال، فكانت بلداً مهمشة، تعتمد على الزراعة البدائية والصيد إضافة إلى ذلك كان يسود بها الفقر الشديد، والتخلف ويعود ذلك إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إضافة إلى ذلك أنها واجهت عدة عقبات في مجال التنمية وعملت على حلها، وإستثمار الثورات الطبيعية والموارد البشرية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم.

قامت التنمية في ماليزيا على أساسين هما، الأول هو الأساس النظري القائم على بناء الخطط التي من خلالها حددت المهمات ذات العلاقة في عملية التنمية المتكاملة وفقاً لجدول زمني حيث بدأت التخطيط في أواخر السبعينات من القرن المنصرم، اما الأساس الثاني هو العملي ومن ثم التقويم.

اما جذور التنمية الماليزية فقامت على عدة نقاط منها:

1. التجربة الشرقية الآسيوية ممثلة في اليابان.
2. التجربة الغربية ممثلة في الدول الأوروبية.
3. النموذج التنموي الإسلامي في التطوير.

ان المتتبع لعملية التنمية الماليزية، يجد انها قامت على عدة مُسلمات ارتبطت في الجانب النظري حيث يمكن اجمالها على النحو التالي:

(1) قامت التنمية على اتباع عدة نظريات، النظرية الإسلامية، ونظرية تنمية الموارد البشرية، والاستدامة، وهذا بحد ذاته جعل المخططين ان يحددوا الخطوط العريضة لعملية التنمية من خلال تلك النظريات.

(2) اخذت التنمية الماليزية كل من النموذج الياباني باعتبار تلك البلد تطورت بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وكانت تجربتها فريدة في عملية التنمية، وكذلك استفادت من عمليات التنمية الأوروبية والأمريكية، وهذا بحد ذاته أدى الى تطور تلك الدول.

(3) قام الأساس التنموي الماليزي ايضاً على جانبين، التنمية الداخلية ممثلاً ذلك في الإصلاح الإداري والسياسي والاجتماعي والتعليمي، واستغلال الثروات. اما الجانب الثاني فيتمثل في سياسة الإنتاج الاقتصادي الحر، مع المراقبة حيث تعاقبت مع الشركات الخارجية.

(4) تركيز التنمية الماليزية، على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تنمية الفرد والمجتمع والتركيز على التنمية البشرية بصفتها تؤدي الى تطور المجتمع.

في ضوء النقاط السابقة، جاء في كتاب محمد صادق اسماعيل، الذي كان موسوما بعنوان محاضرات محمد والصحة الاقتصادية، الذي كان رئيس الوزراء الماليزي أثراً واضحاً في إعداد الخطط والاستراتيجيات للتطوير التنموي الاقتصادي بشكل متكامل، وبالتركيز على جميع الجوانب، في تطوير ماليزيا، وجعلها في مصاف الدول المتقدمة، وتعد تلك الشخصية ذات أهمية في تطوير تلك البلد، وجعلها دولة عصرية حديثة ترنقي بين دول جنوب شرق آسيا خصوصاً، ودول العالم عموماً (إسماعيل، 2014: 37).

وعلى هذا قامت التجربة الماليزية على أساسها النظري على عدة مُسلمات يمكن إجمالها على النحو التالي:

(1) الخطط والاستراتيجيات في مجال التنمية البشرية... تمثلت تلك الخطط بالتركيز على الفرد من ناحية الخدمات التعليمية والصحية، وهذا أدى الى تنمية الفرد من ناحية الصحية والتعليمية، ويجاد الفرص التعليمية المتساوية، بغض النظر عن العرق الذي ينتمي اليه الفرد، أو الدين الذي يعتنقه. (طاوع، 2013، 15).

(2) القضاء على التمييز بين العرقيات ... اتبعت ماليزيا سياسة الاحترام والمساواة بين الناس والافراد بغض النظر عن لونهم وعرقهم ودينهم واقليتهم حيث كانوا يعاملون كمواطنين ماليزيين متساويين في الحقوق والواجبات والقوانين (حاوي، 2000، 56).

(3) الخطط والاستراتيجيات في مجال النموذج التعليمي... ركزت تلك الخطط على تحسين المستوى التعليمي وتطويره في ماليزيا، بحيث أصبح تعليم نموذجي عن طريق تطوير المناهج والمدارس والجامعات.

(4) الخطط والاستراتيجيات لمكافحة الفقر والبطالة... ركزت تلك الخطط والاستراتيجيات على مكافحة البطالة عن طريق توفير فرص العمل وتقليل البطالة، بحيث تصبح معدومة، ودعم الاسر الفقيرة وذات الدخل المحدود.

(5) الخطط والاستراتيجيات التي استندت الى النظرية في ماليزيا خاصة في تطبيق الاقتصاد الاسلامي... اعتمدت خطط التنمية في ماليزيا، على النظرية الاسلامية، التي تقوم على التكافل الاجتماعي والتعاون، واقامة المشاريع التي تدعم الفرد والاسرة، وزيادة مستوى الاستثمار الاسلامي، وهذا بحد ذاته يؤدي الى التطوير والتقدم.

وفي سياق متصل حول النقاط السابقة، نستطيع التأكيد بأن ما جاء في الخطط والاستراتيجيات السابقة يعد أساساً نظرياً ارتكزت عليه التنمية الماليزية في التطوير.

## المبحث الثاني: المقومات العملية للتنمية الماليزية.

بالاطلاع على أدبيات هذا الموضوع، وبالأخص كتاب نوال بيومي الذي كان بعنوان التجربة الماليزية، خاصة في عهد تنجو عبد الرحمن زعيم الاستقلال الماليزي. عانت تلك البلاد بعد استقلالها من مشكلات عرقية بين الملاويين سكان البلد الاصليين والاقليات الاخرى، مثلاً ذلك في النزاع العرقي، اضافة الى المشكلات الاقتصادية، حيث كانت بلد تعتمد على الزراعة والرعي والصيد بالإضافة انها كانت جزر مترامية الاطراف لا يوجد فيها آنذاك شبكة موصلات، اضافة الى ذلك انتشار الفقر والبطالة والامية، وما عانتها ايضا تلك البلد من الاستعمار الياباني أبان الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد انتهائها فلا بد من وجود خطط تنموية متكاملة وشاملة، فلا بد من القيام بعدة اصلاحات وتغيرات جذرية للنهوض في ماليزيا (بيومي، 2011: 88).

واستمرت الاحوال السيئة، واعتبرت ماليزيا في فترات الستينات، وآخر السبعينات من الدول النامية، وبوصول محاضير محمد الى سدة الحكم، رئيساً للوزراء الماليزي ركزت على عدة مقومات للتنمية، وقام بتنفيذها، مما أدى ذلك الى تطور ماليزيا والوصول الى مصاف الدول المتقدمة.

وبالتالي فقد ركز في عملية التنمية الماليزية على عدة مقومات، كما ورد في كتاب التجربة الماليزية لمؤلفه محمد صادق اسماعيل الذي أكد من خلاله على تنمية الاقتصاد من خلال الفرد والعلاقة الجدلية بين الجانبان، الدولة والمجتمع بحيث يشكلان تنمية تعاونية أدت إلى التطوير، (اسماعيل، 2010: 65).

وفي ضوء ما سبق يمكن عرض مقومات العملية التي قامت عليها التنمية الماليزية:-

**(1) المقوم الاقتصادي:** اخذت هذه التجربة هذا المجال، ممثلاً ذلك في رفع مستوى الصادرات واستغلال الثروات الطبيعية، والاتجاه بماليزيا الى التصنيع، وزيادة الصادرات على الواردات، والاستثمار عن طريق تشجيع الاستثمار الخارجي عن طريق السير بمنحى للاقتصاد الحر. وزيادة مستوى التصنيع، مما أدى الى زيادة مستوى الدخل القومي، والفردى (Malaysia A statistic 2010:16).

ولتوضيح ذلك يمكن ان نرفق جدولاً يشير الى أهمية المؤشرات الاقتصادية التي وصلت اليها ماليزيا حتى نهاية (2015).

مؤشرات التنمية في ماليزيا الاقتصادية بالدولار

السنوات	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة	الدخل القومي	دخل الفرد
1980	28.01	22.78	50.79	5.24	12.6
1985	37.58	28.69	66.27	8.88	13.5
1990	77.40	70.37	147.83	7.09	14.6
1995	179.46	179.39	358.85	0.10	15.4
2000	373.27	311.46	684.73	61.81	16.6
2005	536.23	432.87	969.10	103.36	17.61
2010	638.82	528.83	10167.65	109.99	19.9
2011	694.55	574.23	68.78	120.23	20.6
2015	231	193	746	133	24.700

يشير الجدول السابق الى المؤشرات الاقتصادية التي وصلت اليها ماليزيا من فترة الثمانينات الى سنة (2015) بمعدل النمو الاقتصادي من حيث الصادرات والواردات واجمالي التجارة، والدخل القومي ودخل الفرد. حيث نرى نمواً متصاعداً وهذا يعود للتطور التنموي الماليزي الذي ركز على الصادرات وعلى الإنتاج وعلى الاستثمار مما أدى في المحصلة النهائية الى ارتفاع دخل الفرد الماليزي وهذا بحد ذاته يعد مؤشراً هاماً في التنمية الاقتصادية، وكذلك مؤشراً هاماً في عملية الرفاه الاجتماعي (Malaysia A statistic:16,2010)

**(2) المقوم الاجتماعي:** رسخت مفهوم السلم الاهلي الاجتماعي، ممثلاً ذلك في ايجاد المساواة بين الاقليات والعرقية في تلك البلد، حيث حاربت الفقر والبطالة، حيث أصبحت نسبة البطالة اقل من (1%)، كما انفقت عائدات الضرائب على خدمة المجتمع المحلي، وهذا المقوم منح فرص العمل والتعليم لجميع مكونات المجتمع الماليزي. (نهضة امة ماليزيا، الجزيرة الوثائقية، 2010).

**(3) المقوم الذي يركز على البنية التحتية:** ممثلاً ذلك في انتشاء الموانئ والمطارات، وشبكة السكك الحديدية، وهذا بحد ذاته أدى الى التطور الحضاري من ناحية، وزيادة فرص العمل من ناحية أخرى. (نهضة امة ماليزيا، الجزيرة الوثائقية، 2010).

(4) المقوم السياسي: قامت الخطط التنموية الماليزية على نظام التمثيلي الانتخابي لكل الاحزاب بحيث تمثل جميع الاحزاب في الدولة، وتعمل لأجل المجتمع الماليزي، حيث أن جميع الاقليات والاثنيات ممثلة في البرلمان الماليزي والحكومة، وهذا بحد ذاته رسخ الانتماء الوطني.

(5) المقوم الاداري: قامت التنمية الماليزية على الاصلاح الإداري، ممثلاً في محاربة الفساد والابتعاد عن الروتين، والمكاشفة والشفافية وهذا بحد ذاته سهّل العمل الاداري وابتعد عن البيروقراطية، وقامت التنمية الماليزية بتسهيل الاجراءات على المواطن في تلك الدوائر. (عبد الواحد، 2003، 66).

(6) المقوم القائم على الحرية الدينية: حيث قضت الخطة التنموية الماليزية، بالحرية الدينية، وعدم التعصب الديني والتطرف، ومنحت الحرية لجميع الاثنيات والاديان، في ممارسة شعائرهم، وبذا تكون سمحت للحرية الدينية دون التعصب لدين أو مذهب، بالرغم من ان غالبية السكان من الملاويين يعتنقون الديانة الاسلامية.

(7) المقوم التعليمي: قضت الخطة التنموية الماليزية في تحسين وتطوير التعليم في جميع مجالاته، ممثلاً ذلك في المدارس والمعاهد والجامعات، حيث انفقت ماليزيا ثلث الميزانية على التعليم، كما انفقت كثير من الاموال على تطوير البحث العلمي.

ولهذا التزمت الحكومة الماليزية بمجانية التعليم الأساسي، الذي ركز على تقديم المعارف الأساسية، وترسيخ المعاني الوطنية، وتوجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف الوطنية.

كما اهتمت الحكومة الماليزية بتأسيس مراكز التدريب للمعلمين التربوية والصناعية التي توافقت مع التطورات التقنية والمعلوماتية، وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد.

وهذا بحد ذاته أخضع التعليم للاقتصاد وربط ما بين التعليم وانشطة البحوث التي تخدم التنمية ويتطلب ذلك تحسين النظم التعليمية المتطورة، ولذلك أسهمت التعليم اسهاما وضاحا في تطوير الاقتصاد الماليزي، ممثلاً ذلك في تفعيل الموارد البشرية، لأنها تعد الثروة الحقيقية لأي امة من الأمم (عبد الواحد، 2003: 87).

حيث تتولى الحكومة الماليزية مسؤولية تمويل التعليم في جميع مقاطعاتها كما تخصص للتعليم 18% تقريباً من الدخل القومي، وكذلك 6% من الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك نرى أن ماليزيا تنفق على التعليم بما يعادل 82% من الدخل، خاصة على المرحلة الابتدائية والثانوية والمهنية، ناهيك إنها تنفق

أيضاً على بحوث التخطيط التربوي وبالذات فيما يتعلق بإقتصاديات التعلم وإعداد المعلمين. (Malaysia A statistic:16,2010)

وعلى هذا الأساس تم تنظيم بنية التعليم في ماليزيا على أساس المرحلة الإلزامية والمرحلة الثانوية، والمرحلة الثانوية العليا، والمسار الأكاديمي والمسار الفني والمهني، وسنقدم جداولاً تشير إلى ذلك.

جدول يشر للنفقات الحكومية المركزية على التعليم بالدولار من 1996-2000

نوع التعليم	نفقات التعليم 2000م	نفقات التعليم 1996م
المدارس الإبتدائية	408 مليار دولار	318 مليار دولار
المدرسة الثانوية	597 مليار دولار	448 مليار دولار
المدارس المهنية والفنية	2160 مليار دولار	1606 مليار دولار

يتضح من الجدول السابق بأن الحكومة الماليزيا قد أولت أهمية للتنمية الموارد البشرية، وبالذات في مجال إقتصاديات التعليم إذ يلعب التعليم دوراً أساسياً في تنمية الأقتصاد، وهذا بحد ذاته أدى إلى تطور النهضة التعليمية. (Malaysia A statistic:16,2010)

وسنوضح أيضاً حجم النفقات على التعليم الماليزي ما بين عام (1995-2015م)،



## جدول يوضح نفقات التعليم

2015	2010	2005	2000	1995	نوع الانفاق بالدولار
5.6	4.8	4.6	3.7	2.9 مليون	اجمالي النفقات العامة على مراحل التعليم المختلفة
%26.7	%25.6	%24.5	%23.8	%21.7	نفقات التعليم كنسبة من اجمالي النفقات
260	170	160	150	145	نصيب المتعلم من النفقات

نلاحظ من الجدول السابق ان النمو التعليمي في ماليزيا ما بين سنة (1995 - 2015) في الثلاثة مجالات، بنمو مستمر وهذا بحد ذاته أدى الى تطوير التعليم بشكل نوعي، (Donald,R,2015). كما كان هناك إنفاق على الجامعات والمعاهد وعقد دورات لتطوير الأساتذة الجامعيين والمحاضرين. على غرار ما تقدم، ان المقومات التي استندت اليها التنمية الماليزية في تطوير الاقتصاد الماليزي، والتركيز على حل المشكلات التي تعاني منها ماليزيا، ممثلة في تنمية الانسان والمجتمع، وهذا بحد ذاته يشكل نسق تنموي متكامل.

وبهذا الصدد يشير محاضير محمد في هذا الجانب، اذا اردنا تنمية حقيقية في بلدنا ماليزيا، لا بد لنا من تطوير الانسان او الفرد الماليزي، بحيث يصبح قادراً على مساعدة نفسه اولاً، وتنمية مجتمعه بشكل متكامل، ولا يتم ذلك الا اذا كان الفرد منتجاً وفاعلاً في مجتمعه، وبالتالي يجب أن نركز على مجال التنمية البشرية (اسماعيل، 2014: 77).

نلاحظ مما تم ذكره في سياق هذا المبحث، بأن مجموعة المعوقات التي تم التركيز عليها، في ايجاد نموذج تنموي شاملاً ومتكاملاً، يؤدي في المحصلة النهائية الى تطوير ماليزيا ووصولها الى مصاف الدول المتقدمة في جميع المجالات، وهذا بحد ذاته ارتبط في نقطتين هما:

1. التخطيط القائم على الدراسة العملية المستفيضة والتي درست حاجات البلد، واتبعت النهج الاصلاحى التطوري، القائم على حل مشكلات البلد، وسد حاجاتها.

2. التنفيذ، بمعنى تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات وفقاً لبرنامج زمني محدد، وقد تم ذلك عبر فترات زمنية، كان آخر خط 2020، وقد وصلت إليها ماليزيا في 2014، اي قبل ست سنوات من وصولها الى مراحلها النهائية، وام تقف الخطط والاستراتيجيات على الجانب النظري (بمعنى حبر على ورق)، بل كانت تقوم على الجانب الفعلي التنفيذي الذي أدى الى تحقيق خطط التنمية على شكل فترات متعاقبة، آخذين بعين الاعتبار المقومات البشرية والمساوية في تلك البلد، والصعوبات والعوائق التي تقف في وجه التنمية وتذليلها، للوصول الى المرحلة النهائية في التنمية المتكاملة. (إسماعيل، 2014، 55).

ونتخلص أيضا مما سبق، بأنه كان لدور القيادة السياسية الماليزية في برامجتها أثراً واضحاً في التطوير التنموي الماليزي حيث تمثل ذلك في جانبين:

**الأول:** التركيز على الإصلاح ومحاربة الفساد من جانب، وتنمية الموارد البشرية، واستغلال الثروات من جانب آخر.

**الثاني:** اتباع سياسة الاقتصاد الحر، ممثلاً ذلك في السماح للاستثمار الأجنبي، بالاستثمار في ماليزيا، وفقاً لشروط ومعايير، كذلك عدم تكتلها سياسياً مع أي دولة من دول العالم، وعدم رضوخها لسياسة لبنك الدولي، في الازمة الاقتصادية التي واجهت دول جنوب شرق آسيا (1997) وهذا جعل من تلك البلد متطور اقتصادياً.

ناهيك ان ماليزيا إذا ما قورنت بالبلدان الاسيوية، وبالذات دول الجوار خصوصاً، ودول العالم عموماً، لا يوجد فيها مشكلات سياسية تقوم على الانفصال العرقي كما هو الحال في إندونيسيا والفلبين ويعد ذلك عاملاً هاماً في إيجاد ركائز التنمية.

مما سبق نتلخص نقطتين لهما علاقة في مقومات التنمية الماليزية:

**1.** الدور الفعال الذي قامت به القيادة السياسية في عملية التنمية، ممثلاً ذلك في دور حكومة محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزي، وما أولته هذه الحكومة لعملية الإصلاح والبناء والتطوير ضمن خطتها التنموية، والعلاقات الحسنة مع دول الجوار خاصة، ودول العالم عامة.

**2.** الامن والاستقرار الذي تتمتع به ماليزيا إذا ما قورنت بدول الجوار والدول الأخرى أدى الى التركيز على التنمية بعكس ما حدث في الفلبين واندونيسيا.

في سياق متقدم ان مقومات التنمية الماليزية نعتبرها مجموعة من الجوانب تفاعلت مع بعضها البعض، ممثلة في تنمية الفرد والمجتمع، والتركيز على الثروات والإنتاج وعلى الصادرات أدى في المحصلة النهائية الى تنمية متكاملة.

### المبحث الثالث: العوامل التي ساهمت في نجاح النموذج التنموي الماليزي.

قبل الخوض في هذا المبحث، لابد من التأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي التي قامت به الحكومة الماليزية وصولاً الى المقومات التي أدت الى التنمية الشاملة في تلك البلاد، وفي ضوء ذلك يدور سؤال في أذهان الجميع مفاده، ما هي العوامل التي أدت الى التنمية في ماليزيا؟

وللإجابة عن هذا السؤال لابد من القاء نظرة فاحصة حول الآراء والاتجاهات التي تتعلق بهذا الجانب، ثم نتلخص منها مجموعة من العوامل ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة.

تعد ماليزيا الدولة الإسلامية التي تقع في جنوب شرق آسيا، حيث أسست مملكتها ما قبل الميلاد وهذا بعد ذاته منحها تاريخاً إنسانياً مهماً، ناهيك انه كان لها تاريخ تجاري في العصور القديمة، وقصدها التجار المسلمون ولذلك أصبحت محطاً للأنظار، لكونها سوقاً تجارياً هذا من جانب، وتنوع ثروتها الزراعية والحيوانية والمعدنية من جانب آخر (مطوع، 2013: 38).

فهذا بعد ذاته يعتبر عاملاً هاماً في تشكيل التنمية في تلك البلاد. إضافة الى ذلك تعد ماليزيا، دولة متعددة الاعراق بالرغم ان العرقية المألوية تمثل غالبية السكان، بالإضافة الى العرقية الصينية والهندية واعراق أخرى، كان لابد من إيجاد خطة تنموية تركز على التنمية البشرية، وترتكز على تنمية الفرد بغض النظر عن عرقه واثنيته ودينه (إسماعيل، 2014: 107).

وتعتبر ماليزيا من الدول الاسيوية التي اتجهت بعد استقلالها سنة (1965) الى استراتيجية التنمية، ممثلاً ذلك في إحلال الصادرات الصناعية محل الواردات الاستهلاكية، وبقي هذا الاتجاه حتى وصول حكومة محاضر محمد الى سدة الحكم وهذا كان له دوراً هاماً في تطوير ماليزيا التنموي (شاكور، 1997: 87).

وإضافة الى ما سبق تعتبر ماليزيا احدى الدول الرئيسية في تأسيس منظمة الاسيان، وهي احدى الدول الهامة والرئيسية في دول جنوب شرق آسيا، التي تشكل الأساس فلا غرابة ان تتجه نحو عملية التنمية المتكاملة (حاوي، 2000: 35).

وفي سياق هذا الموضوع، يشير يوسف نعمة حول الأساس التي قامت عليها التنمية الماليزية مرتبطة بعناصرها، حيث عملت ماليزيا على تحقيق العدالة الاجتماعية، كما انها تبنت المبدأ الإسلامي، الذي

يجعل الانسان محوراً للنشاط التنموي، كما انها انتهجت استراتيجية الاعتماد على الذات في مواردها المتاحة ( مطاوع، 2013: 85).

ناهيك انها اهتمت بتحسين المؤثرات الاجتماعية لرأس المال البشري، وزرعت مفهوم الديمقراطية القائم على مبدأ الشورى بين الأحزاب الماليزية.

من خلال ما ورد في الحثيات السابقة، يمكن استخلاص تسعة عوامل ساعدت على إنجاح التنمية الماليزية، ممثلة على النحو التالي:

**(1)** المناخ السياسي لدولة ماليزيا، يمثل حالة خاصة بين جيرانها خاصة، والدول النامية عامة، أدى ذلك الى تهيئة الظروف الملائمة للإسراع في عملية التنمية وانجاحها على جميع الأصعدة، كما ان ماليزيا لم تخضع للحكم العسكري، مما كان لذلك اثراً واضحاً في تطويرها وتقدمها على جميع الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والتعليمية.

**(2)** التفاوض المستمر بين الأحزاب السياسية الماليزية بشأن اتخاذ القرارات من أجل صالح البلد وليس من أجل صالح عرقي أو ديني، بل كانت تلك الأحزاب تعمل لأجل صالح ماليزيا وهذا بدوره أدى الى إنجاح التجربة التنموية الماليزية، بعكس ما كان يحدث في الدول الأخرى، حيث كانت تقف الأحزاب في وجه السياسة التنموية.

**(3)** انتهاج ماليزيا سياسة الحياد في المشكلات العالمية، لم تقف مع طرف ضد الاخر، بمعنى سياسة النأي بالنفس، واتسمت سياستها الخارجية في الحياد، فكانت دائماً تقف مع ترسيخ الامن الدولي، وتوقع على المعاهدات التي ترسخ السلم العالمي، كمعاهدة الحد من الاسلحة النووية، ومعاهدة مكافحة الارهاب واولت جل سياستها في التطوير والتنمية بشكل أساسي، وابتعدت عن التسلح، وهذا بحد ذاته أدى الى انجاح التجربة التنموية لديها.

**(4)** رفضت الحكومة الماليزية تخفيض النفقات الاساسية لمشاريع البنية الأساسية، التي فرضت عليها من قبل البنك الدولي، مما أدى ذلك الى تطوير اقتصادها وخروجها من الازمة المالية التي عصفت بها سنة (1997م)، وهذا ادى الى نجاح التجربة التنموية الماليزية، ليصبح اقتصادها ضمن الدول الخمس الاوائل عالمياً (جرن، 1999: 61).

(5) انتهجت دولة ماليزيا استراتيجيات تعتمد فيها على ذاتها، بدرجة عالية، من خلال اعتمادها على السكان الأصليين، الذين يمثلون غالبية السكان بالنسبة للعرقيات الأخرى، ممثلاً ذلك بمنح الفرص للجميع في تنفيذ الخطط التنموية، وتنمية الكفاءات العملية والمهنية في إنجاز الخطة التنموية.

(6) أولت الحكومة الماليزية أهمية بتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين الأحوال التعليمية والصحية للسكان سواء كانوا من أهل البلاد أو من المهاجرين. وهذا كان عاملاً هاماً في إنجاز العملية التنموية في تلك البلد. وقد عملت الحكومة بهذا الصدد في مكافحة الفقر والامية والمرض لدى السكان الأصليين والمهاجرين.

(7) اعتمدت ماليزيا بدرجة كبيرة على المواد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث زاد ذلك من ارتفاع مستوى الادخار، مما كان له أثراً واضحاً في نجاح التنمية المالية.

(8) وكان للحكومة الماليزية رؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال وضع خطط تنمية متكاملة واستعدادها في دخول القرن الحادي والعشرين، مما كان ذلك له أثراً واضحاً في إنجاز التنمية في ماليزيا.

(9) ان النهج الذي اتبعته الحكومة الماليزية في التنوع الصناعي، ممثلاً ذلك في تغطيتها لفروع النشاط الصناعي، كصناعات الاستهلاكية والوسيطه. مما أدى ذلك لنجاح سياستها التنموية.

على غرار ما تقدم تعد العوامل التي تم ذكرها، ذات أثراً واضح في عملية التنمية الماليزية، وتعتبر من المسلمات الرئيسية في عملية البناء التنموي الماليزي.

## المبحث الرابع: الاستمرارية التنموية والتحديات التي واجهت ماليزيا.

واجهت ماليزيا بعد الاستقلال، عدة تحديات تمثلت بالفقر والامية والجهل، والصراع بين العرقيات المختلفة في تلك البلد، وقد كانت بلد فقير يعتمد على الصيد والزراعة، وبالتالي كان لذلك أثراً واضحاً على تلك البلد فقد انعكس سلباً على تطورها.

ولذلك سنتحدث في هذا الجانب عن فترتين من التحدي التي واجهت ماليزيا. الأولى ما بعد استقلالها، والثانية فترة الازمة الاقتصادية التي واجهتها ماليزيا ما بعد عملية التنمية سنة (1997م)، ومن خلال تلك الازمات في تلك الفترتين، سنحاول ان نستخلص عدة نقاط تمثل في مجملها مجموعة الحلول التي وضعتها الحكومة الماليزية التي أدت الى استمراريتها.

**الفترة الأولى:** التحديات التي واجهتها ماليزيا بعد استقلالها من الاستعمار البريطاني في سنة (1963)، حيث عانت ماليزيا بعد الاستقلال من جهل وفقر وامراض وصراع بين العرقيات، وصراع سياسي، واقتصاد يعتمد على الزراعة والرعي والصيد. وهذا ما جاء في فلم وثائقي عن نهضة امه ماليزيا، الذي قدمته محطة الجزيرة الوثائقية، سنة (2010).

وضح هذا الفلم جانبان للمشكلات التي عانت منها ماليزيا بعد الاستقلال، والجانب الثاني وضح من خلاله التنوع العرقي والثقافي والاجتماعي في تلك البلد، وتنوع الثروات الزراعية والحيوانية والمعدنية في تلك البلد.

من هنا جاءت الرؤية الماليزية في عملية التنمية، وبالذات رؤية محاضر محمد في التركيز على تطوير جوانب هامة كالجانب الاقتصادي، وتحويل البلد من زراعي الى صناعي والتركيز على الإنتاج، وعلى التعليم وانشاء البنية التحتية، وهذا بحد ذاته أدى الى خروج ماليزيا من مصاف الدول النامية الى الدول المتقدمة حيث نفذ الخطة التنموية. عبر فترات زمنية متعاقبة وبذلك جعل من ماليزيا نموذجاً متطوراً ويمكن ان يحتذى به (إسماعيل، 2014: 110).

وعلى هذا الأساس سنقدم ست مجالات أدت الى مواجهة التحديات التي عصفت بتلك البلد بعد الاستقلال ويمكن اجمالهم عبر نقاط تتعلق في مواجهة التحديات:

**(1) محاربة الفساد والمحسوبية** ممثلاً ذلك في التطوير الإداري واصلاحه، حيث ان جميع مواطنين الدولة يخضعون للمساءلة بدون استثناء.

(2) طريق سياسة المساواة بين السكان بغض النظر عن العرقيات، وما تشكله في المجتمع الماليزي وفقاً لثلاثة شروط:

أ- الشفافية في التعامل مع تلك العرقيات.

ب- منح فرص الوظائف للجميع بدون استثناء وفقاً للمؤهلات والكفاءات.

ت- التأكيد على منح المساعدات للسكان بدون استثناء، بحيث لا يخلق ذلك تمييزاً سلبياً.

(3) أولى الاهتمام البالغ في تأسيس البنية التحتية ممثلاً ذلك في انشاء شبكة الطرق، والموانئ، والمطارات والسكك الحديدية.

(4) كما أولت الحكومة الماليزية بقيادة محاضير محمد أهمية للتصنيع باعتباره يُعد البوابة الرئيسية التي تفتح به ماليزيا على العالم، وبالذات التصنيع الإلكتروني والصناعات الأخرى وهذا أدى الى زيادة الدخل.

(5) ركز على اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاصلاحية بأجماع الأحزاب الماليزية دون استثناء، حيث شكل معامل لدراسة المشكلات التي تتعرض لها البلد، وسبل حلها عن طريق ممثلي الشعب، الذين يمثلون كافة الأحزاب.

(6) أولت حكومة محاضير محمد أهمية بالغة في تطوير التعليم بصفته الركيزة الأساسية في التقدم والتطور التنموي، حيث تم صرف ثلث الميزانية على هذا المجال، في تحسين مستوى التدريس في المدارس والمعاهد والجامعات، ناهيك عن انه شجع البحث العلمي لما له من أهمية في تطوير ماليزيا في جميع المجالات.

(7) أولت حكومة محاضير محمد أهمية في منح الحرية الدينية، وهذا بحد ذاته منح التساوي بين جميع الديانات والطوائف التي تشكل مكونات المجتمع الماليزي، مما جنب ذلك التصادم الديني الطائفي والعرقي ورسخ الامن والاستقرار، الذي أدى في المحصلة النهائية الى تجنب التحديات والصعوبات التي تقف في وجه التطور التنموي، وحل كثيراً من المشكلات، وبذا يكون قد غرس روح الانتماء لدى ماليزيين. كما أولت أهمية للجانب القضائي حيث ان جميع افراد الشعب سواسية امامه.

(8) عملت الحكومة الماليزية على ترسيخ التعاون الدولي ممثلاً بعدم الصراع مع دول الجوار خاصة ودول العالم عامة، مما رسخ الامن والاستقرار وأدى الى التطور التنموي، وتخطى العقبات التي واجهتها ماليزيا بعد فترة الاستقلال.



على غرار النقاط السابقة استطاعت ماليزيا تحقيق نقطتين أساسيتين في مجال مواجهة العقبات والصعوبات:

- (1) استطاعت ماليزيا ان تتحدى الكثير من المشكلات خاصة في تحقيق الخطط التنموية التي اتبعتها.
- (2) استمرت ماليزيا في التطور التنموي حتى وصلت الى مصاف الدول المتقدمة عالميا.

**الفترة الثانية:** تتمثل في الازمة المالية التي عصفت في دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة في سنة (1997)، حيث استطاعت تلك الدولة ان تتخطى تلك الازمة في غضون فترة زمنية بسيطة، وهذا يرجع للخطط العلاجية التي اتبعتها الدولة ممثلة في عدم الاستجابة والاذعان للصندوق الدولي، الذي اشترط لتقديم المساعدة لها تقليل النفقات والدعم عن الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، وبالذات تقليل المصاريف على البنى التحتية ولكنها لم تستجب لذلك، فعن طريق التخطيط المتواصل والدؤوب استطاعت تخطي تلك الازمة، مما أدى ذلك الى استمرارية التطور التنموي لديها، ولم تقف تلك الازمة عائقا في وجه التنمية.

## الخاتمة

تم استعراض في هذا الفصل ملامح التنمية الماليزية في عدة مباحث تناولت الأساس النظري للتنمية في تلك البلد فسرت من خلالها، الأساس النظري التي قامت عليها التنمية في ماليزيا، كمقوماتها وعوامل نجاحها، والتحديات التي واجهتها واستمراريتها. حيث تداخلت تلك الموضوعات بحيث شكلت ملامح التنمية الماليزية، وهذا بحد ذاته يعد معياراً يمكن الاعتماد عليه في عملية المقارنة والمقاربة في هذه الدراسة.

### ملاح التنمية العربية: الاسس التي قامت عليها، والمعوقات

#### مقدمة

سنتناول في هذا الفصل جانباً مهماً نعتمد عليه في عملية المقارنة والمقاربة بمنهجية وصفية تحليلية ألا وهو ملاح التنمية العربية من حيث الاسس التي اسندت عليها، ومعوقاتنا، والعوامل الاخرى التي تحد من ايجاد التنمية العربية المتكاملة.

وعلى هذا الاساس نقصد بالتنمية العربية من جميع الجوانب التي ترتبط في حياة المواطن العربي، ولها علاقة جدلية ارتباطية مع الدولة.

في ضوء ما تقدم تعد مؤشرات التنمية من الاسس الهامة التي تؤدي إلى التطوير، سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وسنحاول ان نلقي نظرة فاحصة على عدة مباحث تحمل في طياتها موضوعات تتعلق بهذا الجانب.

#### المبحث الاول: اسس التنمية العربية.

قبل البدء في الخوض في اسس التنمية العربية وصفا وتحليلاً وحكماً، لابد من الاشارة بأن الوطن العربي خضع تحت نير الاستعمار الاوروبي في اواخر القرن التاسع عشر، حتى منتصف القرن العشرين، خاصة بعد الضعف الذي عانت منه الدولة العثمانية.

فالأقطار العربية في افريقيا خضعت تحت الاستعمار الفرنسي كالجزائر وتونس والمغرب، باستثناء كل من ليبيا ومصر والسودان، فليبيا خضعت تحت نير الاستعمار الايطالي، ومصر والسودان خضعتا تحت الاستعمار البريطاني. اما الاقطار العربية الآسيوية كدول الخليج العربي اليوم كانت في مجملها محميات بريطانية، تدار بواسطة أمراء او شيوخ يخضعون مباشرة لبريطانيا. اما العراق والاردن وفلسطين خضعت لسيطرة الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وقد قُسمت الاقطار العربية خاصة في بلاد الشام وفقاً لاتفاقيات (سايكس بيكو) قبل هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، حيث أطلق عليها آنذاك بالرجل المريض (لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، 1976: 270).

وفي سياق متصل نالت الأقطار العربية في معظمها استقلالها، في الثلث الأول من القرن العشرين، وما تبع الاستعمار الأوروبي في تلك الدول ممثلاً في المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول (لوتسكي، 1976:270).

أما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانهزام النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، وحسم الحرب لدول الحلفاء، انقسم العالم إلى معسكرين سياسيين اقتصاديين، فالأول الرأسمالي وتترجمه الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، والثاني المعسكر الاشتراكي الشيوعي ويتترجمه الاتحاد السوفياتي السابق، وبذلك أدى إلى انقسام العالم إلى معسكرين، فأصبحت الدول النامية تتجه إما إلى الرأسمالية أو الاشتراكية، ولا غرابة أن نجد الدول العربية ينطبق عليها ذلك (التميمي، 2011:62).

وعلى هذا الأساس، نجد بأن ملامح التنمية العربية قامت على تبني النموذجين السياسيين، الرأسمالي والاشتراكي. ويشير بهذا الصدد علي القادري بمقالة له بعنوان البنية الفكرية لمفهوم التنمية في ملامحها وخصائصها التي تشكل الأسس للتنمية العربية، حيث أكد في تلك المقالة بأن الأساس الذي قامت عليه التنمية العربية لم يكن استثمارياً بل كان استهلاكياً، وبالتالي فإن ذلك أثر بصورة سلبية على بناء نموذج تنموي متكامل (القادري، 2013:114).

على أية حال إن بعض الأفكار والاتجاهات في مجال التنمية العربية تنوعت وتباينت، منها ما بني على أساس فكري أيديولوجي مستنسخاً لفكرة التنمية الرأسمالية، والأخر قام على أساس التجربة الاشتراكية، وبالتالي لم تستطع الدول العربية أن تؤسس نموذجاً تنموياً مستقلاً على غرار التجربة الماليزية والسنغافورية، وبذلك امتازت التنمية العربية بالاستهلاك والتبعية والتخلف (التميمي، 2011:57).

وبهذا الصدد أشار مركز الأبحاث والدراسات التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A)، واصفاً الأساس التنموي الذي قام في معظم الدول العربية، لم يرتكز على الاستقلالية والإنتاج، وحتى إن قام على ذلك لم يصل إلى المستوى المطلوب. فكان يحتاج إلى مزيد من التخطيط والتنفيذ في مجال تنمية الموارد البشرية، ونجم عن ذلك هجرة كثير من العقول وبالذات فئة الشباب والمتعلمين إلى الدول الأوروبية خصوصاً وكندا والولايات المتحدة عموماً، وهذا بحد ذاته قد أثر سلباً على الإنتاج وأثر سلباً على الحياة الاجتماعية والسياسية ولا نستغرب اليوم لما وصلت إليه الدول العربية من حالة من التشرذم والاضطرابات وخير مثال على ذلك ما يطلق عليه بثورات الربيع العربي (مايكل هايدن، 2015).

وقد انتقد سابقا المفكرين والادباء العرب وبالذات هشام شرابي في كتابه في المجتمع العربي، الذي وضع من خلاله بان صعوبات تحقيق التنمية العربية يعزى لعدة أسباب، منها التخلف الاجتماعي، والولاء للعشيرة والدين، فالدول العربية في سياستها قامت على التبعية للدول الكبرى، واهملت الجانب الإنساني للمواطن العربي من ناحية التعليم والتنقيف والديمقراطية، وبذا اتسمت التنمية الاجتماعية العربية بالتقليدية القائمة على العجز ولم ترسخ في مجملها الانتماء والولاء لدى المواطن العربي (شرابي، 1978).

يتضح مما تقدم ان الاسس التي ارتكزت عليها التنمية العربية، قائمة على التبعية الاستهلاكية، وعدم التركيز على الاستثمار وهذا يعد عاملا حاسما يقف عائقا في وجه التنمية التكاملية التي قامت في الدول العربية، بعكس التنمية التي قامت في دول أخرى مثل الصين واليابان ودول شرق آسيا وبالذات ماليزيا وسنغافورة.

يستخلص الباحث من خلال الآراء والاتجاهات السابقة، في هذا المجال، بأن التنمية العربية قامت على عدة أسس يمكن ان نطرحها تفسيرا وتحليلاً بطرح الأمثلة التالية:

1. هناك بعض الأمثلة التنموية التي قامت في بعض الأقطار العربية، بحيث ارتبطت بالتجارب الايدولوجية السياسية، فكان منها قائما على اساس التجارب الرأسمالية كما هو الحال في معظم الدول العربية اليوم، في سنوات الستينيات، والبعض الآخر منها قام على اساس شبه اشتراكي كحال مصر في سنوات الستينيات في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.
2. بعض التجارب التنموية في الدول العربية ارتكزت على استهلاك، والاعتماد على استيراد البضائع من الدول الصناعية، فركزت على النموذج الاستهلاكي كما هو الحال في دول الخليج.
3. هناك بعض من الدول العربية ركزت على الاساس الفوضوي غير الواضح المعالم، وإطلاق الشعارات التنموية كما هو الحال في ليبيا زمن معمر القذافي (الشرفات، 2010: 72).
4. حاولت بعض الدول العربية تبني سياسات تنموية تقوم على أساس بناء الجيوش وتسليحها، حيث منحتها أولوية على بقية المجالات الأخرى وخير مثال على ذلك ما قامت به العراق قبل غزو الكويت في سنة (1990).
5. ركزت بعض الدول على المشاريع الخدماتية والاستهلاكية، خاصة في استغلال ثرواتها كالنفط والمعادن الأخرى، وهذه المشاريع قامت على أساس استثماري خدماتي حيث سمحت بعض الدول للشركات الاجنبية بالتنقيب عن النفط المعادن الأخرى، ومنحتها امتيازات عالية كما هو الحال في دول الخليج.

6. هناك دول عربية ركزت على التنمية عن طريق الاستثمار السياحي واولته أهمية على بقية مجالات الاستثمارات الأخرى، كما هو الحال في لبنان، وتونس والمغرب، وبذلك تكون قد ركزت على هذا الجانب دون بقية الجوانب الأخرى.

عطفاً على ما تقدم نستنتج بأن الاسس التي قامت عليها التنمية العربية، كانت تدور في محاورها على مشاريع استثمارية خدمائية، ولم تركز على جانب الانتاج الصناعي والتكنولوجي، ناهيك ان بعضها قد اتجه في الآونة الأخيرة الى عملية الخصخصة في مجال الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم، وهذا أثر سلباً على بناء مقومات التنمية العربية.

مما سبق نصل الى نقطة مفادها بأن التنمية العربية لم تكن متظافرة في التخطيط والتنفيذ منها من قام أساس فردي او إقليمي، فلا توجد لغاية الان تنمية عربية شاملة، بمعنى لم تأخذ بعين الاعتبار مقومات التنمية.

استناد الى ما تم ذكره من اسس ومقومات قامت عليها التنمية العربية نستنتج عدة خصائص للأساس التنموي العربي. ممثلة في عدم التركيز على الأهداف وصولاً الى العمليات التي يجب تنفيذها وبالتالي لم نصل الى المخرجات الحقيقية للتنمية العربية التي تؤدي الى تغير نوعي وكمي. حتى تصل الى مرحلة النضج والاكتمال (الدردي، 2011: 16).

## المبحث الثاني: معوقات التنمية العربية.

مما سبق، ومما لا شك فيه ان التنمية العربية لم تصل الى مرحلة ترتقي للمستوى المطلوب كما هو الحال في الدول التي كان لها تجارب ناجحة في عملية التنمية المتكاملة مثل ماليزيا وسنغافورة.

ومن خلال الاطلاع على عدة مراجع متعلقة بهذا الموضوع وبالذات مؤلف **الحاوي** الذي كان موسوماً بعنوان قراءة في التجربة الماليزية التنموية الذي وضح من خلاله الأسس والمقومات التي قامت عليها التجربة الماليزية. وسنحاول هنا بمقاربة ما بينها وما بين التنمية في العالم العربي الذي جاء في مؤلف **الشرفات** الذي كان موسوماً بعنوان مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي في العالم العربي. وكذلك كتاب **الصناع الاقتصادي** الذي كان بعنوان التعليم وسوق العمل.

ومؤلف **الصايغ** الذي كان بعنوان التنمية المحلية من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، حيث أجمعت تلك المؤلفات في بعض جوانبها على معوقات التنمية في الدول العربية، وعزت تلك المعوقات الى مجموعة من السياسات التي اتبعتها الدول العربية في عملية التنمية، إضافة الى ذلك بان التنمية التي حصلت في بعض الدول العربية، كانت تنمية تبعية الى الدول الصناعية الكبرى، وابتعدت عن الاستقلالية، إضافة لذلك بأن التنمية العربية تنمية تبعية الى مؤسستي الصندوق الدولي، والبنك الدولي، وهذا بحد ذاته أدى الى افشال التنمية العربية (**الحاوي**، 2000؛ **الشرفات**، 2010؛ **الصايغ**، 1992).

وبهذا الخصوص، فان مجمل التجارب التنموية العربية التي حصلت في بعض الأقطار العربية، لم يكتب لها النجاح لسببين، **فالأول** لم تكن تنمية نوعية بمعناها الفعلي بل اعتمدت على الشكلية، **والثاني** كان هناك فجوة ما بين النظرية والتطبيق، مما أدى الى افشالها (**السمالك**، 2003؛ 43).

ويشير **غانم** في دراسته بعنوان التنمية المستقلة ابعاد وتخوم، بان التجارب العربية في التنمية، فشلت بسبب الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية وعدم استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الصحيح، وعدم المسائلة القانونية لذلك فان هذه الظواهر تعد من معوقات التنمية (**الغانم**، 2011؛ 120).

في ضوء ما تقدم من آراء واتجاهات وابحاث ومؤلفات ودراسات يمكن ان نحدد أهم معوقات التنمية العربية في ثلاثة مجالات ويمكن اجمالها على النحو التالي:

## المعوقات الإدارية والقانونية:

تعد هذه الظاهرة من المعوقات الهامة التي تقف في وجه التنمية في الأقطار العربية، ممثلاً ذلك بالفساد الإداري، والمحسوبية، وعدم المسائلة القانونية.

كما تعد هذا الظاهرة منتشرة في جميع الأقطار العربية، كانتشار النار بالهشيم، خاصة ان غالبيتها لم تأخذ عملية الإصلاح الإداري في مؤسساتها، اتسمت تلك المؤسسات في الترهل والبيروقراطية، وعدم الشفافية والروتين، كما انها لم تعمل جاهدة على تطور أجهزتها الإدارية الأساسية حتى تصل الى المستوى المطلوب في عملية التنمية الإدارية. وعطفا على ذلك هناك سوء في عملية التوظيف، ممثلاً في تعيين الرجل المناسب في غير المكان المناسب، ناهيك عن عدم وجود دورات تدريبية تهدف لتحسين الجهاز الإداري، وحتى كثير من الدول العربية او البعض منها لم تدخل وسائل التكنولوجيا الالكترونية لتحسين الأداء الوظيفي، وهذا بحد ذاته شكل معوقاً هاماً لإنجاح تنمية إدارية متكاملة (فتح الله، 1995: 81).

كما ان للفساد في الجهاز القانوني، اثر واضح على إعاقة التنمية، ممثلاً ذلك بعدم محاسبة الفاسدين ووقوفهم امام القضاء بغض النظر عن شخصياتهم الاعتبارية وهذا بحد ذاته قد أعاق عملية التنمية. وما زال يقف فساد الجهاز الإداري والقانوني عائقاً في وجه التنمية العربية، كما انه سلبياً على الاقتراحات والمخططات التنموية. كما ان لقضايا الفساد والرشوة، اثر واضح على العجز التنموي، لان كثير من الوزارات الخدماتية العربية، عملها اليوم لا يتعدى الأمور الشكلية، حتى انها موجودة اسماً ولا يتعدى عملها الشكل الفعلي بل قائماً على الروتين الشكلي.

وبنظرة المقارنة ما بين الأقطار العربية وماليزيا نرى ان التنمية التي قامت في الدول العربية، لم تنجح بسبب الفساد والمحسوبية والتبعية، التي وقفت عاملاً حاسماً في عدم إنجاح التنمية في الوطن العربي ناهيك عن الفساد والروتين والبيروقراطية. في حين ان التنمية في ماليزيا كانت قائمة على أساس محاربة الفساد باعتباره آفة من آفات التخلف التي تقف في وجه التطور التنموي، وهذا ما قام به رئيس وزراءها محاضير محمد. وبمقارنة ما بين الاثنتين نجد ان التنمية العربية تقوم على التبعية في حين تقوم الثانية على الاستقلالية والذاتية. (الشرفات، 2010: 88؛ إسماعيل، 2014: 45).



يتضح مما سبق ان الأقطار العربية، لغاية الان لم تضع خطط لمحاربة الفساد الاداري والقضائي، مما أدى ذلك الى عدم وجود نماذج تنموية حقيقية في المعنى الصحيح. وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص اهم المعوقات التنموية التي تقف في وجه التطوير الاداري والقضائي في الدول العربية.

### (1) الروتين والبيروقراطية

(2) العمل او المهمات التي تقوم بها تلك المؤسسات لا يتعدى الأمور الشكلية.

(3) توظيف الأشخاص غير المهنيين وغير المؤهلين للقيام بأعمالهم بشكل مهني.

(4) عدم قدرة تلك المؤسسات على المكاشفة والموضوعية في تقديم الخدمات للمجتمع.

(5) فساد الجهاز الإداري وعدم استقلاليته.

### المعوقات التعليمية

لو نظرنا نظرة فاحصة للأولية التي تقدمها الأقطار العربية في المجال التعليمي، فإنها لا ترتقي الى المستوى المطلوب، مقارنة لما يقدم من إنفاق من قبل الدول المتطورة كاليابان وسنغافورة، وماليزيا، والدول الأوروبية.

ناهيك ان انتشار نسبة الامية في بعض الأقطار العربية، كالسودان واليمن وموريتانيا والصومال، وكذلك عدم قيام تلك الدول بالإنفاق على الخدمات التعليمية، أدى الى عدم التطور والبناء التنموي (الفتلاوي، 2007: 52)

كما ان التعليم اليوم في الأقطار العربية مازال تقليدياً، ولا يأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق وحاجته فأصبحت الجامعات العربية، تخرج طوابير من العاطلين عن العمل وهذا يعزى الى عدم موائمة التخصصات الجامعية لمتطلبات سوق العمل. كما أصبحت الجامعات في الأقطار العربية عبارة عن مؤسسات هدفها الربح المادي الفردي بغض النظر عن الاهتمام بالجودة والنوعية (عساف، 2012: 114).

كما ان هناك قصورا في تطوير المناهج التعليمية لكي تواكب التطورات التي حدثت في العالم، من حيث المعرفة، والمعلومات التي تختص في موضوعات الهاي تك (High Tech)، وهناك قصور في تطوير المعلمين، والاهتمام بهم، حتى ان المعلمين لا يحصلون على حقوقهم في السلم الوظيفي، وهذا بحد ذاته يقف عائقاً في وجه التنمية العربية.

وتأكيداً على ذلك فان راتب المعلم في كل من اليابان وسنغافورة وماليزيا، يضاهي راتب الوزراء، من حيث السلم الوظيفي، كما انهم يحصلون على دورات تأهيلية لتطوير من مهاراتهم، وتجعلهم قادرين على مواكبة الأساليب التعليمية الحديثة (الفتلاوي، 2007، 44).

كما ان في بعض الدول العربية كالسودان وتونس، ابنية مدرسية لا ترتقي الى المستوى المطلوب، من الناحية الصحية، ولا يوجد فيها ملاعب، ومختبرات ولا قاعات للأنشطة، ناهيك بان عدد الطلبة مكتظ، وليس هناك تناسب بين عدد الطلاب ومساحة المدرسة، وهذا بحد ذاته أعاق العملية التعليمية (الصايغ، 1992: 210).

ان التعليم في مجمله في الأقطار العربية، لم يصل الى المستوى المطلوب، بسبب تقصير الحكومات العربية في هذا الجانب، ويعزى ذلك الى جانبين، فالأول الانفاق من قبل تلك الدول يعد متدني إذا ما قورن بما تنفقه بعض الدول المتقدمة، اما الثاني عدم مواكبة تلك الدول للتطورات الحديثة التي وصل اليها التعليم في الدول المتطورة.

وأشارت الدراسات، في مجال التطور التنموي المتعلق بالأقطار العربية، بأن تلك الدول، لم تعطي اهتماما في مجال البحث العلمي، ولذا فان هناك قصورا واضحا مقارنة بالدول المتقدمة والمتطورة، وان وجد هناك اهتمام فانه يبقى نظرياً ولم يصل الى المستوى المطلوب، كما ان الخطط تذهب ادراج الرياح لا يستفاد منها بسبب عدم تفعيلها وتنفيذها (دايلة، 1998: 28).

على غرار ما تقدم ان الجانب التعليمي في الدولة العربية، لم يمنح القدر الكافي من الاهتمام والمتابعة والتطوير، ولذلك يمكن استخلاص اهم المعوقات التي تقف في وجه تطور التعليم في الوطن العربي بالنقاط التالية:

- (1) لم يركز التعليم في الوطن العربي على المجالات التكنولوجية، بل بقي يتراوح في مكانه في التركيز على التعليم التقليدي.
- (2) أهملت الدول العربية الدور الأساسي للتعليم بصفته عاملا اساسيا في عملية التطوير التنموي، وبالتالي كان من معوقات التنمية العربية.
- (3) لم تستطيع الأقطار العربية تطوير التعليم لديها حتى يواكب الدول المتطورة تنموياً، كما هو الحال في اليابان وماليزيا وسنغافورة مما أدى ذلك الى إعاقة التنمية.

(4) ان فترة التعليم طويلة في أغلبية الاقطار العربية، ممثلاً ذلك في ثلاث مراحل خاصة التعليم، ما قبل مرحلة البكالوريوس حيث يقضي الطالب (12) سنة من التعليم، ومن ثم يذهب الى الجامعة، حيث يحتاج فترة (4) سنوات على الاقل، وهذا ما يطلق فترة هدر وقت وجهد، بعكس الدول المتطورة، فإنها تبرمج التعليم وفقاً لنظام المساقات أو الفصول الدراسية، بحيث يؤدي ذلك في المحصلة النهائية لتوفير الوقت والجهد الطالب ويؤدي ذلك في المساهمة الفعالة في عملية التنمية والاسراع بها، وهذا ما حدث في ماليزيا خصوصاً والدول المتطورة عموماً، لا سيما ان الشباب هم عماد للتنمية، بعكس ما يحدث الآن في الوطن العربي، ممثلاً في تهميشهم وعدم الاهتمام بهم مما أدى ذلك الى انحرافهم وهجرتهم ان عدم الاهتمام في تطوير التعليم أدى الى اعاقا عملية التنمية.

(5) لم تولي الحكومات العربية أهمية في استثمار عقول النوابغ والمبدعين، وهذا له أهمية في تسريع عملية التنمية، بحيث أدى ذلك الى هجرة تلك الادمغة، خارج الاقطار العربية الى دول أخرى تهتم بهم كالولايات المتحدة الامريكية، والدول الاوروبية، وهذا بحد ذاته أعاق من عملية التنمية العربية.

على ضوء ما سبق، نجد أن التعليم في الدول العربية لم يرتقي إلى المستوى المطلوب، ولم يأخذ بعين الاعتبار مبادئ إقتصاديات التعليم، ولم يعمل على تطوير المعلم، ولا المناهج الدراسية، ولم يوفر الخدمات التعليمية بشكل كاف، وكان ذلك عاملاً مهماً في عدم وجود نموذج تنموي متكامل في تلك الدول.

### المعوقات الاجتماعية

تعتبر المعوقات الاجتماعية لها دوراً بارزاً في الحد من عملية التنمية في الاقطار العربية ونقصد بذلك ان هناك فئات كثيرة من الناس مهمشة، بسبب انتمائها الديني او السياسي او الاجتماعي.

كما ان كثيراً من الدول العربية أولت اهتماما في عملية التنمية الخدماتية في عواصمها وبقيت باقي المناطق مهمشة، لا تقدم لها أي خدمات على المستوى المطلوب او الكافي، وهذا بحد ذاته أدى الى تهميشها ووقف عائقاً في ايجاد نموذج تنموي متكامل في الاقطار العربية.

وتأكيداً على ذلك أشار الحوات في مؤلفه الذي بعنوان مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، المنشور سنة (1989)، بأن التهميش الاجتماعي الذي مارسه بعض الأقطار العربية في تقديم الخدمات والوظائف والتعليم أدى الى انتشار الامراض الاجتماعية في تلك المجتمعات وعزا ذلك بسبب اختلاف عقائدهم أو أفكارهم أو جنسهم أو لونهم، مما خلق الازمات وعدم تقبل الفئات المهمشة لسياسات حكومتها مما تعد عائقاً هاماً من عوائق التنمية (الحوات، 1989: 98).

وتأكيداً على ذلك ان عدم المساواة بين الناس والمواطنين في الأقطار العربية خلق نوعاً من الظلم الاجتماعي، وبذا انتفت مبادئ العدالة الاجتماعية، مما جعل انتشار الامراض الاجتماعية كالقفر والانحراف والرذيلة في تلك المجتمعات بصورة واسعة، وأدى ذلك أيضا الى التفكك الاجتماعي.

ومما لا شك فيه أيضا بأن انتشار بعض العادات الاجتماعية في المجتمعات العربية، كالتحزب للعشيرة أو العائلة والقبيلة، أو المنطقة الجغرافية، وعادات الولاء المطلق والاعمى للعشيرة، وتفضيل المصالح الشخصية الذاتية على المصلحة العامة، قد انعكاس على العمل المهني الوظيفي، وأدى الى اعاقاة التنمية في بعض المجتمعات العربية.

كما ساد القانون العشائري الاجتماعي على القانون المدني في حل المشكلات في بعض المجتمعات، وأثر ذلك سلباً على التنمية. إضافة الى ذلك ان عملية التنشئة الاجتماعية الخاطئة أثراً سلبياً على التوعية وبذا وقف ذلك عاملاً هاماً في وجه التخطيط للتنمية وجعل منها امراً شبه مستحيلاً.

وقد اثرت بعض السلوكيات الشخصية التي يقوم بها بعض الافراد والجماعات على عملية التنمية، ممثلاً ذلك في الاتكالية والعجز والتهرب من المسؤولية، وعدم قبول النقد او ابداء الرأي جعل من الناس في الأقطار العربية سلبيون لا يساهمون في عملية التنمية والتعاون البناء. بحيث كانوا يقومون بسلوكيات المصانعة لإرضاء السلطة بجميع أنواعها (شرابي، 1976: 43).

ان الحكومات العربية لغاية الان بكافة مؤسساتها، لم تخلق او تستدخل مفهوم الانتماء لدى مواطنيها، واتبعت أسس وقواعد تتنافى مع ذلك بحيث أصبح الموظفون يقومون بأعمال روتينية، وبعيدون كل البعد عن الابداع. وهذا أثر سلباً على قيام تنمية في الأقطار العربية.

بعكس ما حدث في ماليزيا التي قامت التنمية على أساس المساواة ما بين اعراقها المختلفة ووجدت فرص العمل والتعليم على أساس مهني واعتمدت الكفاءة والخبرة والمؤهل والجدارة في عملية التوظيف، مما كان له أثراً ايجابياً على انجاح عملية التنمية في تلك البلد (اسماعيل، 2014: 88).

وفي سياق متصل بهذا الموضوع، نجد بان العامل الاجتماعي في الأقطار العربية، لم يكن له دور يذكر في الاسهام في عملية التنمية، خاصة في استحداث مؤسسات المجتمع المحلي، بل اتصف ذلك بالتحيز لفئة اجتماعية دون الاخرى، مما خلق ذلك نوعاً من عدم التخطيط والتنظيم في تقديم الخدمات الاجتماعية، وان تم تقديمها لم ترتقي الى المستوى المطلوب، الذي يتناسب مع حيثيات ومقومات التنمية الحقيقية (الصايغ، 1992: 160).

كما لانتشار المناطق المهمشة والعشوائيات اثرا واضحا في إعاقة التنمية الخدماتية وهذا ما ينتشر في كل من مصر تونس والجزائر بحيث أثر ذلك سلبا على بناء بنية تنموية خدماتية في تلك البلدان. تحديدا لما تم عرضه نجد بأن الجانب الاجتماعي في الاقطار العربية اتصف بناحيتين كان لهما اثراً في اعاقه التنمية.

**(1)** التميز السلبي بين الجماعات داخل الدولة الواحدة اما على الاساس العائلي او الجغرافي او السياسي، وهذا بحد ذاته لم يخلق الفرص المتكافئة استناداً للكفاءة والمؤهلات والخبرة، مما جعل ظهور الكثير من الامراض الاجتماعية كالواسطة والرشوة والفساد وأثر ذلك على بنية المؤسسات داخل الدولة، وهذا بحد ذاته كان عاملاً مهماً من العوامل التي تعيق التنمية.

**(2)** اختلاط العادات والتقاليد السيئة في اعمال المؤسسات الحكومية، بمعنى ان موظفي تلك المؤسسات لم يفصلوا بين الجانب الذاتي الشخصي المختص بالجماعة مما أدى ذلك الى أثر سلبي في نوعية عملهم وأدى أيضا الى وجود فجوة ما بين الموظفين والمواطنين.

### **أهم المعوقات الاخرى التي تقف في وجه التنمية العربية**

نستنتج مما سبق بان هناك عاملان رئيسيان كان لهما أثراً رئيسياً في اعاقه التنمية المتكاملة في العالم العربي. ويمكن اجمالهما على النحو التالي:

**أولاً:** التشرذم الاقليمي والانقسام ما بين الدول العربية، أدى الى عدم انجاح الخطط التنموية بين الدول العربية، بالرغم من أنه حدث هناك خطط تنموية ضمن الاتحادات العربية التي تمت خلال القرن

الماضي، مثل مجلس التعاون الخليجي وكذلك الاتحاد المغاربي، وكذلك ما حدث ما بين سوريا ومصر في اوائل الستينات من القرن المنصرم. ناهيك عن الاتفاقيات الثنائية بين سوريا والاردن والعراق. كل ذلك ذهب ادراج الريح، ولم يستطع الخروج بخطة تنموية الى حيز الوجود، فالتشرذم العربي يعد من أهم المقومات التي أدت الى عدم انجاح التنمية العربية، بشكل متكامل، او بشكل جزئي، وكثيرا من مشاريع تنموية التي أعلن عنها ولم تنفذ، كل ذلك يعزى لهذا العامل.

**ثانياً:** الانفصال والانقسام الذي حدث في بداية هذا القرن في داخل الدول العربية والتدخل الاجنبي حال دون وجود تنمية حقيقية في تلك الاقطار، فعلى سبيل المثال احتلال امريكا للعراق في عام (2003) وتقسيمه، وما تبعة من أحداث متلاحقة في انقسام السودان، والثورات العربية، وما أطلق عليه الربيع العربي أدى الى الانقسام. وهذا يعد عائقاً هاماً في ايجاد تنمية عربية حقيقية متكاملة.

في ضوء ما تقدم يتضح هناك عوائق رئيسية واخرى ثانوية وقفت في طريق انجاح التنمية العربية، **فالأولى** تمثلت بالتشرذم وعدم اتفاق الاقطار العربية، **والاخرى** الانفصال والانقسام ما حدث في العراق وسوريا واليمن والسودان. اما **الثانية** تمثلت في المعوقات الداخلية في تلك الدول.

## الخاتمة

تم استعراض في هذا الفصل جانبان ارتبطا بملامح التنمية العربية والاسس التي قامت عليها. وبمنظرة فاحصة متأملة تم التطرق الى الجانب الأول على أساس مقومات التنمية العربية. وتم طرح الأمثلة التي تتعلق بذلك، فالأقطار العربية لديها مقومات تنموية، تؤدي الى إنجاح التنمية فيها. ولكنها لم تقوم بالتخطيط والتنفيذ ويعزى ذلك لمصالح سياسية او فردية او حزبية. وهذا ما ارتبط في الجانب الثاني مثلاً في المعوقات. فالمعوقات التي تم ذكرها في هذا الفصل والتي بدورها اعاققت عملية التنمية في الأقطار العربية وتم كذلك طرح بعض الأمثلة ذات العلاقة الجدلية في هذا الموضوع.

### إمكانيات تطبيق معايير النموذج التنموي الماليزي عربياً

#### مقدمة

سنتناول في هذا الفصل إجابة عن إشكالية الدراسة استناداً للحيثيات والمقومات التي قامت عليها التجربة التنموية الماليزية، خاصة ما ورد في الفصول السابقة التي شكلت شرحاً وتفصيلاً وتحليلاً لهذا الموضوع.

وسيتناول هذا الفصل جانبان، فالأول يشكل مجموعة الخطوط العريضة للنموذج التنموي الماليزي، بمعنى آخر استخلاص تلك الخطوط التي تعد بمثابة مقومات وأسس وركائز قام عليها النموذج التنموي. أما الثاني سيحتوي على المقارنات والمقاربات بين التنمية الماليزية والعربية، ومن ثم سيتم ربط الجانبان من خلال علاقتهما الجدلية نصل من خلالها الى أهم النتائج والتوصيات، استناداً الى الآراء والاتجاهات والأفكار التي وردت في فصول هذه الدراسة.

#### المبحث الأول: مقومات النموذج التنموي الماليزي.

تعد التجربة الماليزية، تجربة فريدة من نوعها خاصة في مجال التطور والتنمية من جميع الجوانب حيث قامت ماليزيا بالتركيز على عملية التنمية من حيث التشكيل والبناء والتطور في جميع المجالات، مما ورد في الفصول السابقة لهذه الدراسة، وبالذات في الفصل الأول والثالث والرابع، بان النموذج الماليزي التنموي، يعد من النماذج التنموية المثالية الناجحة في العالم، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث الى وصفه وتحليله بصورة تستند لمنهجية البحث العلمي الوصفي التحليلي، وهذا الأساس سيساعدنا في المقارنات والمقاربات في مجال تحليل النتائج.

في ضوء المعطيات التي ذكرت حول هذا الموضوع، يتضح بأن تلك التجربة قامت على تنمية الموارد البشرية والطبيعية، ضمن خطط زمنية مرحلية متوائمة مع طبيعة الإمكانيات والقدرات لتلك البلد، واعتمادها على عدة نظريات كنظرية التنمية المستدامة التي بحد ذاتها تقوم على استمرار استثمار الموارد الطبيعية والموارد البشرية بصورة مستمرة، وقد اعتمدت أيضاً على نظرية التنمية الإسلامية التي تقوم

على الاستقلالية في الاستثمار، وترسيخ العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتوزيع الثروات الطبيعية على الافراد والمجتمعات، وقد ساعد في إنجاح عملية التنمية في ماليزيا عدة عناصر منها:

- (1) الثروات الطبيعية من حيث تنوعها، حيث ان ماليزيا تملك ثروة طبيعية، ممثلة في الموارد الطبيعية وهذا بحد ذاته ساعد على نهوضها.
- (2) السياسات التي اتبعتها القيادة السياسية الماليزية كالإصلاح الإداري، ومحاربة الترهل الإداري والبيروقراطية، الفساد، وتطبيق سياسة العدالة بين جميع العرقيات دون استثناء، وهذا بحد ذاته ساعد على ترسيخ مفهوم التمييز الإيجابي بين فئات المجتمع الماليزي.
- (3) السياسة المعتدلة التي انتهجتها ماليزيا، فيما يتعلق بالمشكلات الدولية والعالمية بحيث لم تولي أهمية لسياستها الخارجية، من تكتل لو انحياز لدولة ما على حساب الأخرى، وهذا بحد ذاته جعل كل اهتمامها في عملية التنمية الداخلية وشجع على استقرارها.
- (4) ركزت الحكومة الماليزية على جوانب عديدة في عمليات التنمية، ولم تولي الأهمية لأي جانب على حساب الآخر، وبالتالي أدى ذلك الى تنمية متكاملة.
- (5) تعاملت الحكومة الماليزية مع الازمات الاقتصادية وبالذات مع الازمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة (1997)، بحكمة وروية، لذا وضعت الخطط والاستراتيجيات لتخطي هذه الازمة بحيث لم تتصاع لشروط البنك الدولي، مما جعلها تتخطى تلك الازمة في فترة قصيرة، بعكس الدول المجاورة مثل اندونيسيا وتايلند التي ما زالت تعاني من تلك الازمة. (الصاوي، 2007: 48).

في ضوء الخمسة نقاط السابقة يمكن ان نوضح ماهية النموذج التنموي الماليزي بشكل يستند الى منهجية علمية إجرائية واضحة. وعلى هذا الأساس يمكن الاعتماد الى ما أشار اليه إسماعيل في كتابه التجربة الماليزية: محاضير محمد الصحوة الاقتصادية (2014)، الذي أكد من خلال ما ورد في طيات كتابه بأن محور التجربة التنموية الماليزية كان يرتكز على بناء الانسان الماليزي واستثمار قدراته وامكانياته، وهذا لا يتم الا من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية بين الماليزيين ورفع مستواهم الاقتصادي، والتركيز على التعليم بصفته استثماراً للفرد ويرتبط ارتباطاً وثيقاً في الاقتصاد، كما ان الحكومة الماليزية ركزت على محاربة الفساد، وكذلك حسن الاختيار في التوظيف وفقاً لمعايير مهنية لا ترتبط بأقلية ما



او بدين ما. ناهيك انها اعتمدت على نظريات تنموية لها علاقة في التنمية، واخذت بعين الاعتبار أهمية التجربة اليابانية (إسماعيل، 2014: 56).

عظفا على ما تقدم، اشارت ناديا عباس في دراستها التي تم نشرها في مجلة الدراسات الدولية سنة (2000)، التي كانت موسومة بعنوان: التجربة التنموية في ماليزيا. والتي وضحت من خلالها، بأن تلك التجربة ارتكزت على إصلاحات جذرية في جميع المجالات، سياسياً واقتصادياً وادارياً وقانونياً، وخدماتياً، فكان ما بين تلك المجالات توائم وتناسق وترابط وفقاً لخطط تنموية مرتبطة بفترة زمنية محددة، وبذلك أصبحت ماليزيا اليوم في مصاف الدول المتقدمة. (عباس، 2000: 113).

وعلى هذا الأساس، سنقوم من خلال هذا الفصل باستعراض لتلك المجالات آخذين بعين الاعتبار التحليل والتفسير وعدم التكرار، وهذا بحد ذاته يمنحنا مؤشرا هاما فيما يتعلق بتلك التجربة خاصة من ناحية المقارنة والمقاربة والتحليل.

وقبل البدء بالتفسير والتحليل لابد من التأكيد بان تلك التجربة بنيت على نظريات كانت ذات أهمية وهي نظرية التنمية المستدامة والنظرية الإسلامية، ولابد هنا ان نستشهد بكتاب عبد الواحد (2003)، الذي كان بعنوان: ماليزيا بعيون عربية وإسلامية، الذي عرف من خلاله بأن تلك التجربة كانت فريدة من نوعها، خاصة انها أدت الى تغير جذري لهيكلية البلد من جميع الجوانب. وازافة الى ذلك، فقد وضع من خلال كتابه الى أهمية الاستثمار والتركيز على الإنتاج وزيادة الصادرات على الواردات (عبد الواحد، 2003: 56).

وتعليقا على ما سبق، ان النموذج التنموي الماليزي كان طفرة بحد ذاته، خاصة فيما يتعلق بنقل ماليزيا من دولة نامية متخلفة وجعلها في مصاف الدول المتقدمة وتركيزها على التنمية المتكاملة. ولابد هنا ان نحاول الإجابة على السؤال التالي: بماذا استفادت ماليزيا من النظرية الإسلامية، ونظرية التنمية المستدامة؟

استفادت ماليزيا من النموذج الإسلامي بعدة نقاط كانت لها علاقة في عملية التنمية. ويمكن سردها على النحو التالي:

(1) تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية بين جميع الفئات بغض النظر عن عرقياتهم او اديانهم او مكان سكنهم، بل حاولت تطبيق ذلك النموذج على أساس الكفاءة والمهارة والقدرة التي يتسم بها الفرد. أي كل حسب مهارته وخبرته.

(2) طبقت ماليزيا مفهوم استثمار التنمية باستخراج الموارد الطبيعية من داخل الأرض، وحاولت الاستفادة من عائدها لصالح المواطن الماليزي وهذا بحد ذاته يتماشى مع مسلمات التنمية الإسلامية من حيث الاستفادة من تلك الموارد للصالح العام.

(3) اعتمدت تلك التجربة على مبدأ ترسيخ مفهوم المساواة في القانون وكذلك مبدأ الشفافية، بين الحكومة والمواطن وكذلك العلاقة الوثيقة ما بين الحاكم والمحكوم. وهذا بحد ذاته يتماشى مع مبادئ التنمية الإسلامية.

(4) عملت على إيجاد فرص العمل ومحاربة البطالة، والفقر ورسخت بذلك مفاهيم الامن الاجتماعي بين الناس وهذا يتماشى مع هذه النظرية.

(5) كما كان هناك دور هام للقيادة الماليزية خاصة في العمل الدؤوب في تطوير البلد من الناحية الاقتصادية والسياسية ممثلا ذلك في الاستثمار والإنتاج، وترسيخ مفهوم الديمقراطية بين الناس وهذا بحد ذاته شكل الامن والاستقرار في تلك البلد.

اما فيما يتعلق بالاستفادة من نظرية التنمية المستدامة، فان ماليزيا عملت على التطوير المتواصل والتنمية المتواصلة ووضعت الخطط والاستراتيجيات لبناء ماليزيا الحديثة حتى انها وضعت خطة لكي تصبح ماليزيا نموذجا حضاريا وصناعيا وتكنولوجيا يحتذى به في العالم، وان تصل اليه في سنة (2020)، ولكنها بعملها الدؤوب والمستمر وصلت الى هذا النموذج في (2014).

في ضوء ما تقدم نستطيع التأكيد بان هذه التجربة قامت على الاستثمار الداخلي والخارجي وأدى هذا بحد ذاته الى نهوضها من كبوة اتخلف والتبعية، بالرغم من انفتاحها على الخارج واندماجها في اقتصاديات العولمة (Globalization)، الا انها احتفظت بهامش ذو خصوصية من الناحية الاقتصادية ولم تتأثر بالتبعية، فأصبحت تاسع دولة في العالم من ناحية التقدم الصناعي (عادل، 2015: 75).

وخلال العشرين عاما التي مضت أصبحت ماليزيا بلدا صناعيا متطورا يصدر المعدات والآلات الكهربائية والالكترونية وكذلك لديه اهتمامات في الهاي تيك (High Tech) وتأكيدا على ذلك أشار

تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام (2001)، الذي تم الإشارة من خلاله بان ماليزيا تعد من اهم الدول المصدرة للتقنيات العالمية. وتأتي بالمرتبة التاسعة في هذا المجال بعد كل من إيطاليا والسويد والصين.

وتتصف التنمية الماليزية بانها عملت على التخطيط والبناء وقد أدى ذلك الى زيادة مستوى الدخل والصادرات والواردات ومعدل الدخل العام واجمالي الإنتاج والاحتياطي من العملات والقيمة الحقيقية للعملة الماليزية الرينجنت بالنسبة للدولار، وهذا ما تم التطرق اليه في الفصول السابقة. وهذا بعد ذاته أدى الى انخفاض مستوى التضخم والبطالة وكذلك أدى الى الاستقرار الاقتصادي (عبد العظيم، 2006: 115).

وعلى هذا الأساس فقد ارتبطت تلك التنمية بالاستثمار البشري وتم ذلك من خلال إنفاق ما يعادل ثلث الدخل على التعليم وربط التعليم بالاقتصاد، فكان للتعليم أهمية في جلب العائدات في السوق الماليزي ومن خلاله استغنت ماليزيا عن كثير من الكفاءات الخارجية واستبدالها بكفاءات وطنية ماليزية. ولهذا يمكن اجمال اهم المرتكزات التي تم التطرق اليها بنوع من التفصيل. قامت عليها التنمية الماليزية موضحين ذلك بنقاط ونموذج يوضح ذلك.

- (1) الإصلاح الإداري والقانوني
- (2) استثمار القوى البشرية والمصادر الطبيعية
- (3) سياسة العدالة الاجتماعية بين العرقيات
- (4) السياسة الداخلية والخارجية
- (5) التركيز على الخدمات التي تؤدي الى الرفاه الاجتماعي

نموذج يوضح ركائز التنمية الماليزية.

مكافحة الفساد	(1) الإصلاح الإداري
القضاء على البيروقراطية	
القضاء على الترهل الإداري	
تطبيق العدالة القانونية	(2) الإصلاح القانوني
استقلالية القضاء	
الشفافية والمكاشفة	
الناس سواسية امام القانون	
تطوير التعليم والصحة	(3) استثمار الموارد البشرية
القضاء على الفقر والبطالة	
مكافحة الانحراف	
إيجاد فرص عمل للجميع	
بناء شبكة المواصلات	(4) الخدمات
تقديم الخدمات التي تختص في مجال الحياة اليومية	
عدم تفضيل اقلية على حساب الأخرى	(5) الإصلاحات الاجتماعية
ترسيخ العدالة الاجتماعية	
ترسيخ المواطنة الماليزية	
اتباع سياسة التمييز الإيجابي	
زيادة الإنتاج عن طريق تحويل البلد من زراعية الى صناعية	(6) الإصلاحات الاقتصادية
زيادة الصادرات على الواردات	
سياسة الانفتاح الاقتصادي بصورة مضبوطة واستقطاب الكفاءات الخارجية من افراد وشركات	
التصالح بين الأحزاب والعمل من اجل ماليزيا	(7) الإصلاحات السياسية
سياسة النأي بالنفس والحيادية	
سياسة التوازن والوفاق مع الدول المجاورة ودول العالم	

على غرار ما تقدم يمكن ان نصل الى تعريف مانع جامع للنموذج التنموي الماليزي: مجموعة الخطط التنموية التي وضعتها ماليزيا ممثلة في الإصلاحات والتنمية والتطور في جميع المجالات بشكل متكامل وتنفيذها عبر فترات زمنية بحيث ترتبط تلك الخطط ارتباطاً وثيقاً في آلية تنفيذها.

## المبحث الثاني: معايير التنمية الماليزية.

سنتطرق في هذا الجانب للمعايير الأساسية التي اعتمدها النموذج التنموي الماليزي مع انه تم ذكرها في الفصول السابقة، ولكن من باب التوضيح لابد من تحليلها استنادا لتحليل نتائج هذه الدراسة.

حيث تعد هذه المعايير البنية الأساسية في عملية التطور التنموي. وفي هذا المبحث سنتناول العيار الإداري والقانوني والسياسي والتعليمي والاقتصادي. وسيتم تناولها بعلاقة جدلية من خلال توضيح تأثيرها على التنمية بصورة منهجية علمية. من خلالها سنصل الى مقارنة ومقارنة بين التنمية الماليزية والعربية حتى نصل الى اهم الخطوط العريضة المستفادة من النموذج التنموي الماليزي عربياً وهذا بحد ذاته سيجيب على إشكالية الدراسة.

### المعيار الإداري

نقصد بهذا المعيار النظام المؤسسي، أي إدارة المؤسسات الحكومية بجميع أنواعها واشكالها والتي تمثل وزارات الدولة، إضافة الى ذلك إدارات الشركات الدولية والخاصة، حيث قامت ماليزيا بوضع تلك الإدارات تحت الرقابة والمسائلة من ناحية تقييم اداءها فهذا بحد ذاته قام على ثلاث مرتكزات:

أولاً: استخدام معيار الجدارة والكفاءة في التوظيف، أي اختيار الموظفين الاكفاء، والمؤهلين علمياً ومهنياً، ولديهم كفايات شخصية ومهنية، أي اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب وفقاً لمعايير تستند الى قدراته وامكانياته وخبراته. وقد اعتمدت الحكومة الماليزية بهذا الخصوص اختبارات تختص في هذا المجال لاختيار الموظفين والمدراء ذوي الكفاءات على أساس يقوم على تقييم القدرات والامكانيات الشخصية والمهنية التي تساعد باختيار الموظف بشكل قائم على موضوعية الاختيار بعيداً كل البعد عن الوساطة والمحسوبية (حاوي، 2000: 46).

ثانياً: البرجماتية ونعني بها القيام بأنماط من شأنها ان تساعد في التطور والتحسين في النظام المؤسسي والقيام على انمائها وتطويرها بحيث تقدم خدمات نوعية للمجتمع. وهذا ما اتبعته الحكومة الماليزية في توصيف عمل كل مؤسسة من ناحية، وتقديم خدمات نوعية من قبلها من ناحية أخرى.

**ثالثاً: الإخلاص والأمانة في العمل،** ونعني بذلك ان يكون لدى موظفي المؤسسات انتماء لمؤسساتهم وإخلاص في عملهم وتقديم خدمات عالية الجودة من شأنها ان تقدم التنمية المتكاملة وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الماليزية بتطبيق هذا المعيار.

اما **المعيار القانوني** فنقصد به تفعيل واعمالا في تطبيق القانون بتفعيل دور القضاء وتطبيقه على الجميع، دون استثناء، وتنظيم اختصاص المحاكم حسب درجاتها وسن القوانين وتعديلها حسب ما يتناسب مع طبيعة المرحلة ومحاربة الفساد كالرشوة والمحسوبية وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية ممثلاً في تحديد معايير وقواعد قانونية تقوم على ستة نقاط:

- (1) تنظيم عمل المحاكم حسب اختصاصاتها كالمحاكم النظامية والصلح والبداية والمحاكم الشرعية.
- (2) تنظيم القوانين التي تختص بالقانون المدني والعقوبات.
- (3) تنظيم مهام المحكمة الدستورية.
- (4) تعيين القضاء والقضاة حسب المؤهل والكفاءة والخبرة.
- (5) سن القوانين بواسطة ممثلي الشعب الماليزي وعرضها على لجنة قضائية للإعمال بها بما يتناسب مع طبيعة المرحلة.
- (6) الناس امام القضاء متساويين بغض النظر عن صفاتهم العرقية او الدينية او شخصياتهم الاعتبارية.

هذه النقاط كانت بمثابة خطوط عريضة ترتبط ارتباطاً وثيقاً في عملية الإصلاح القانوني والقضائي وهذا بحد ذاته حد من انتشار الفساد والجرائم داخل المجتمع الماليزي وأدى الى تشكيل الأسس العامة في عملية التنمية الماليزية.

عطفا على ما تقدم ان اصلاح وتطوير الجانبين الإداري والقانوني، أدى الى تحديد وتوصيف اساسيات ومسلمات التنمية الماليزية وهذا بحد ذاته أدى الى إزالة معوقات التنمية مما رسخ أسس التنمية الماليزية بشكل واضح لا لبس فيه.

## المعيار السياسي

نقصد بهذا المعيار السياسة الداخلية والخارجية الماليزية، فالأولى تمثل هيكلية نظام الحكم في ماليزيا، أي حكم الملك والسلطين الذي كان ومازال اسماً، وحكم رئيس الوزراء فعلياً، الذي يتم انتخابه عن طريق الحزب الذي ينتمي اليه، والذي يفوز في الانتخابات. وإذا نظرنا نظرة فاحصة متعمقة نجد بأن هناك انسجام وتوافق ما بين الأحزاب الماليزية، وهذا يعزى الى سياسة التمثيل النسبي لدى جميع فئات الشعب الماليزي، فالحكم في ماليزيا يقوم على الديمقراطية الموجهة، القائمة على تحمل المسؤولية مما أدى ذلك الى ترسيخ التجربة التنموية السياسية التنموية، التي قامت على الاستقرار السياسي الداخلي ممثلاً بالعمل من أجل ماليزيا وليس من أجل مصالح الأحزاب. بعكس الدول المجاورة التي مازالت تعاني من الاضطرابات كإندونيسيا والفلبين (أسماعيل، 2014: 68).

أما الثاني، تمثل في السياسة الخارجية، لقد كان لسياسة الحكومة الماليزية اثراً واضحاً في ترسيخ الامن والاستقرار وإرساء التنمية وهذا يعزى الى احتفاظها بسياسة عدم الانحياز والحيادية، والنأي بالنفس في دخولها بتكتلات مع دولة ضد الأخرى او حلف ضد الآخر، فقد احتفظت بسياسة متوازنة وحسنة مع الدول الآسيوية من جانب والدول الأوروبية والعربية الإسلامية من جانب آخر.

وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص اهم المعايير السياسة الداخلية والخارجية التي تتصف بها ماليزيا بثلاثة خصائص:

(1) الحرية السياسية الموجهة بمعنى منح الأحزاب الماليزية فرصاً متكافئة في التمثيل الحزبي داخل المؤسسات الحكومية.

(2) الإصلاحات السياسية ممثلة بوجود مؤسسات برلمانية تمثل المجتمع الماليزي بكافة احزابه واثنياته ودينه دون استثناء، او دون تفضيل مجموعة على أخرى.

(3) سياسة الانفتاح الخارجي، ممثلاً بإقامة علاقات سياسية دبلوماسية مع الدول الآسيوية المجاورة بشكل خاص ودول العالم بشكل عام.

وعلى هذا الصعيد يشير (Vujanovic, 2015:47). في مقالته بعنوان السياسة الماليزية بوجه عام، حيث وضح من خلالها التحالفات الآسيوية ممثلة في دول جنوب شرق آسيا، والاقتصادية منها بوجه خاص بأنها أدت الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين تلك الدول، التي شكلت في مجملها مؤسسة منظمة



آسيان التي أسست سنة (1967)، وكان مؤتمر التأسيس في جاكرتا العاصمة الاندونسية. وهذا بحد ذاته يوضح أهمية ماليزيا السياسية والاقتصادية في منطقة جنوب شرق آسيا.

كما برز دورها السياسي كعضو هام في منظمة المؤتمر الإسلامي وقد تزعمت هذا المؤتمر ونادت بأهمية القضية الفلسطينية ممثلا ذلك بحل الدولتان الفلسطينية والإسرائيلية ورسخت الامن والسلم الدولي. وفي ضوء ما سبق كان لسياسة ماليزيا الداخلية والخارجية أهمية في ترسيخ الامن والاستقرار في تلك البلد، ولكون السياسة الماليزية ارتكزت على ترسيخ السلم الأهلي من جانب وترسيخ علاقة حسن الجوار من جانب آخر، لم يكن فيها اضطرابات داخلية او حركات انفصالية كما هو الحال في اندونيسيا والفلبين ولم يكن لديها أي اضطرابات مع الدول المجاورة الأخرى كما هو الحال ما بين الكوريتين الشمالية والجنوبية. مما أدى ذلك في المحصلة النهائية الى صرف جل اهتمامها في التنمية في جميع المجالات.

### المعيار التعليمي

اولت ماليزيا اهتماما بالغا لا يستهان به حول التعليم، وقد تم تفصيل ذلك وشرحه في الفصول السابقة، من حيث تحسين مستوى التعليم وانشاء المدارس والجامعات واتباع سياسة تربوية تنموية تطويرية في مجال التعليم. بحيث يرتبط باقتصادياته ممثلا بتلبية حاجات السوق. ولهذا امتاز التعليم في تلك البلد بأنه نوعي وقد ركزت على التعليم التقني والصناعي والعلوم الإنسانية واعتبرت ماليزيا من الدول المتقدمة في مجال التعليم، وقد قام التعليم فيها على ثلاث مرتكزات:

**(1) تقديم تعليم نوعي يركز على تطوير الطالب من الناحية المعرفية، وكذلك يركز على تطوير المعلم من ناحية أدائية مهنية.**

**(2) التركيز على البحث العلمي وتطوير إمكانيات الطلبة من ناحية مهارتية في هذا الأداء.**

**(3) توائم التعليم مع متطلبات السوق الماليزي بحيث تخرج الجامعات التخصصات التي تتناسب مع حجم المتطلبات.**

تعد تلك النقاط السابقة عاملا أساسيا في التنمية والتطوير في مجال التعليم في ماليزيا، بحيث جعلت منها بلدا متطورا أسهم في مجال التطور والتقدم (عباس، 2000: 51).

وبهذا الخصوص أشارت دراسة الصاوي (2007)، التي كانت بعنوان قراءة في التجربة الماليزية ان الحكومة الماليزية عملت على أنفاق كثير من الأموال على تنمية المشاريع التعليمية سواء على صعيد تأسيس المدارس والجامعات وتطوير المنهج والمعلم والاختبارات، فهذا بحد ذاته جعلها من الدول المتقدمة والمتطورة (الصاوي، 2007: 46).

وعلى هذا الأساس نستخلص ثلاثة مجالات قامت بها الحكومة الماليزية في تطوير الجانب التعليمي.

(1) استحداث مناهج تعليمية منسجمة مع متطلبات العصر، بحيث تؤدي تلك المناهج الى خلق الابداع لدى الطلبة.

(2) الاهتمام بالمعلم من حيث تنمية قدراته وامكانياته بحيث يستطيع ان يقدم نماذج تعليمية فريدة، ينقل من خلالها المعرفة النوعية الى الطلبة بصورة علمية.

(3) الاهتمام بالمبدعين وتطوير البحث العلمي مما جعل الطالب الماليزي طالبا مميزاً في الخلق والابداع.

على غرار ما تقدم، نستنتج بأن هناك علاقة جدلية ما بين التعليم والتنمية والتطور في ماليزيا، وبذلك يكون قد أسهم هذا الجانب في التطور والتقدم المعرفي ورفض السوق الماليزي في احتياجاته من الجوانب التي بحاجة لها.

### المعيار الاقتصادي

يعد هذا المعيار ذو أهمية بالغة في عملية التنمية في ماليزيا وقد تم التحدث عنه في الفصول السابقة ولهذا سنوضح بعض الاسهامات التي قدمها هذا المعيار في مجال البناء والتطور والاستحداث. فكان مرتبطا ارتباطا وثيقا في تنمية اقتصاد ماليزيا وقائما على الصناعة والتصدير والانفتاح الاقتصادي على دول العالم. كما استند هذا المعيار على تحقيق اهداف التكامل الاقتصادي من خلال الاعتماد على الإنتاج وزيادة حجم الصادرات على الواردات، ومحاربة البطالة، وكذلك التخلص من التضخم المالي وذلك اعتمدت ماليزيا لدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتحويل الاستثمارات، دون اللجوء الى الاقتراض من الدول الغنية الأخرى، وعدم اعتمادها على القروض التي يقدمها البنك الدولي، وهذا بحد ذاته جنبها كثيرا من الازمات المالية.

كما تعاملت ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي بأن سمحت له بالاستثمار في داخلها ضمن شروط ومعايير تصب في المحصلة النهائية لصالح الاقتصاد الوطني، ممثلا ذلك في عدم منافسته للاقتصاد الوطني، كما تعمل الشركات الأجنبية على تصدير (50%) على الأقل من جملة ما أنتجته والباقي يصب في مصلحة البلد. كما انها حددت رأس مال الشركات الأجنبية الى (2 مليون دولار)، كما حددت باستقدام خمسة أجناب للعمل بها، وهذا بحد ذاته حد من سيطرة راس المال الأجنبي على الاقتصاد الماليزي.

كما أقامت المشاريع الصناعية في جميع اغلب مناطق والاقاليم الماليزية وهذا بحد ذاته أدى الى تنمية المناطق من ناحية خدماتية وأنشأت تبعا لذلك المؤسسات التي تختص بهذا المجال والطرق البرية والسكك الحديدية والمطارات مما ساع ذلك على انتشار التنمية في جميع مناطق ماليزيا (عبد العظيم، 2006: 87).

على اية حال من خلال سرد الحثيات والوقائع السابقة يعد الاقتصاد في ماليزيا العمود الفقري للتنمية الماليزية وكان بمثابة العامل الحاسم في عملية التنمية، خاصة في التطوير والبناء والتكامل في ماليزيا. ويمكن اجمال ذلك بعدة نقاط ترتبط بالعامل الاقتصادي.

**(1) استغلال واستثمار الثروات الطبيعية والقوى البشرية.**

**(2) الاعتماد على المقدرات الداخلية والمحلية دون اللجوء الى الاقتراض من الدول الأخرى**

**(3) المتابعة في التنمية الاقتصادية حتى تواكب التطور العلمي اسوة بالدول المتقدمة كاليابان والدول الأوروبية.**

**(4) إيجاد الأسواق لتصريف المنتجات الماليزية.**

**(5) سعت ماليزيا من خلال خططها التنموية الى ان تصل الى مرحلة اقتصادية متطورة وصولا الى مرحلة الاكتفاء الذاتي.**

على غرار ما سبق يعد العامل الاقتصادي الذي اولته ماليزيا ذو أهمية خاصة في إقامة المشاريع البنائية الاستثمارية عاملا هاما في تشكيل النموذج التنموي الماليزي.

## المعيار الاجتماعي

لقد تم توضيح ذلك وتفسيره في الفصول السابقة وسنقوم هنا بنوع من تفسير هذا المعيار لذا قامت الحكومة الماليزية بالتعامل مع الاثنيات والعرقيات بسياسة تستند الى المساواة بينها، على اختلاف دينها

ونوعيتها. فالعرقية المالوية تعد أكبر عرقية من حيث عددها في ماليزيا وتشكل (50%) من الاثنيات الأخرى ولهذا نتيجة للسياسة الماليزية لم تستأثر تلك العرقية بالسلطة او المركز الهام بالدولة. بل طبقت الحكومة الماليزية سياسة التمييز الإيجابي التي تقوم على أسس تمكين جميع السكان الماليزيين بما فيهم الأصليين والمهاجرين في الحصول على فرص متساوية في العمل والوظائف دون التمييز بينهم على أساس العرق والدين (عباس، 2000: 26).

كما يتصل هذا الجانب بمنح السكان الماليزيين ممارسة نشاطاتهم في العمل السياسي كالترشح والانتخاب بغض النظر عن عرقياتهم ودينهم، ولديهم حقوق وواجبات كدفع الضرائب مقابل تقديم الخدمات لهم بغض النظر عن عرقهم او دينهم ولم تأخذ الحكومة الماليزية بمبدأ الأغلبية على الأقلية أي بمعنى لم تمنح العرق المالوي السائد فيها الافضلية بالحكم بل جعلت الناس متساويين في الحقوق والواجبات واعتمدت بدلا من ذلك المؤهل والخبرة والقدرة على ممارسة العمل الوظيفي.

كما أولت الحكومة الماليزية أهمية في توزيع التنمية وانتشارها في جميع مناطقها ومقاطعاتها، فلم تتبع سياسة التهميش والاقصاء بل اتبعت مبدأ إيجاد الفرص المتساوية لمواطنيها.

وبهذا السياق نسير الى ما ورد في دراسة الصاوي التي وضح من خلالها العلاقة ما بين التنمية الاجتماعية التي قامت بها ماليزيا وفقا للمبدأ الإسلامي الذي يقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والخدمات دون تفضيل فئة على أخرى (الصاوي، 2010: 62).

وفي سياق متصل بهذا الحديث جعلت ماليزيا من تطبيق معيار العدالة الاجتماعية أهمية في ترسيخ الحقوق والواجبات بين مواطنيها دون استثناء وهذا بحد ذاته لم يتيح الفرص لظهور حركات انفصالية كما هو الحال في اندونيسيا والفلبين، وهذا أيضا سهل من عملية التنمية.

وتأكيداً على ما سبق ان الحكومة الماليزية رسخت مفهوم المواطنة والوطنية، ممثلا ذلك بالولاء نحو ماليزيا فهذا بدوره يعد عاملا أساسيا في ترسيخ المفاهيم المتعلقة بالولاء والانتماء مما مهد الاستقرار السياسي الداخلي المرتبط بالمعيار الاجتماعي وبالتالي رسخ مفهوم التنمية الاجتماعية المتكاملة.

على غرار ما تقدم، ذكره في هذا المجال يمكن استخلاص ستة نقاط ترتبط بالمعيار الاجتماعي بالتنمية.

(1) الغت الحكومة الماليزية الفوارق بين الاثنيات والعرقيات التي تشكل المجتمع الماليزي واتبعت سياسات تقوم على المساواة وترسيخ السلم الأهلي، وهذا له دور أساسي في عملية التنمية الاجتماعية.

(2) قدمت الخدمات التنموية كالصحة والتعليم والمسكن لجميع مناطقها بغض النظر عن عرقياتهم ودينهم وأصولهم بما فيهم المهاجرين، وهذا أدى لتطبيق العدالة الاجتماعية على الجميع دون استثناء.

(3) عملت ماليزيا على محاربة الفقر والبطالة، وبالتالي فان هذا بحد ذاته قلل من الامراض الاجتماعية كالانحراف الذي يؤدي الى تفكك المجتمع.

(4) قامت بالتركيز على ترسيخ مفاهيم تؤدي الى صهر المجتمع الماليزي بغض النظر عن اختلاف اثنيتها ودينه ومناوبته واصوله بحيث شكل ذلك مفهوم المواطنة الماليزية الحقيقية وأدى الى الاحترام والاستقرار.

(5) سمحت الحكومة الماليزية لكل اثنية وعرقية ان تمارس ثقافتها وشعائرها الدينية، لذا خصصت لها مدارسها ومؤسساتها دون المس بثقافات الاخرين، ودون هيمنة ثقافة على أخرى، مما رسخ هذا مبادئ الاحترام بين الجميع وخلق الثقة المتبادلة فيما بينهم (روبرت جران، 1999:60).

(6) منحت ماليزيا ضمن خططها التنموية جميع العرقيات كالمالوية التي تعد عرقية كبيرة والهندية التي تعتبر عرقية صغيرة وبقية العرقيات الأخرى تمثيلا في مجلس الشيوخ للمشاركة في القرارات والانجازات دون استثناء او تهميش لأي فئة او عرقية.

نستخلص مما سبق بان يعد المعيار الاجتماعي عاملا هاما في عملية التنمية الماليزية، لأنه رسخ من خلاله الامن والاستقرار بين فئات المجتمع الماليزي على اختلاف عرقياتهم وكان له دورا أساسيا في عملية تحقيق التنمية والبناء، وتشكيل النموذج التنموي الماليزي.

## المبحث الثالث: مقارنة بين التنمية الماليزية والعربية

يعد هذا المبحث محور الدراسة، لاسيما أنه امتداد لما سبق طرحه وسيحاول الإجابة عن السؤال المحوري الذي يتعلق بإشكالية الدراسة، هل من الممكن الاستفادة من النموذج التنموي الماليزي عربياً؟ وللإجابة على هذا السؤال استخدمت المنهجية الوصفية التحليلية، معتمدين من خلالها على المقاربات والمقارنات بين ماليزيا والإقطار العربية. فمن خلالها سنوضح نقاط التشابه والاشترك ونقاط الاختلاف، معتمدين على الوقائع والحديثات مستنديين بذلك على الدراسات ذات العلاقة بهذا الموضوع.

من خلال ما تقدم تعد ماليزيا كما تم عرضه سابقاً في الفصل الثالث منطقة متعددة الثروات الطبيعية، ومساحتها واسعة واستطاعت ان تعد خططا تنموية توازن من خلالها ما بين الثروة الطبيعية من جانب، والتنمية البشرية من جانب آخر معتمدة على نظريات تنموية وعلى تجارب في التنمية. وتحول نفسها من بلد يعتمد على الزراعة والصيد الى بلد صناعي ونتاجي وصل الى مصاف الدول المتقدمة.

اما الاقطار العربية تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، تتنوع ما بين الأراضي الساحلية والجبلية والسهلية والصحراوية وتتنوع في المناخ والتضاريس فهي أكبر في مجملها من مساحة ماليزيا. ناهيك انها تمتلك معادن متنوعة، فعلى سبيل المثال الأقطار الخليجية لديها ثروات هائلة من احتياط النفط والمعادن، والسودان يعتبر السلة الغذائية للوطن العربي، وتعتبر المصدر الأساسي للثروة الحيوانية، ودول شمال افريقيا تمتلك ثروات نفطية كليبيا والجزائر، ودول بلاد الشام لديها إمكانات لا يستهان بها من الثروة الزراعية ولها أهمية في المجال السياحي. كذلك العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة إضافة الى ذلك بان الوطن العربي بجناحيه الاسيوي والافريقي يمتلك موقعا استراتيجيا هاماً، فهو يمتلك ممرات مائية استراتيجية، كقنات السويس في مصر، ومضيق باب المندب على البحر الأحمر ومضائق أخرى، مما جعل منه ذو أهمية في العالم خاصة في مجال الاتصال بين القارات، حيث أصبح مثاراً للتنافس بين دول العالم قاطبة لإيجاد منطقة نفوذ لها.

وعلى هذا الأساس امتاز الوطن العربي بعدة مقومات لو استغلت وتمت الاستفادة منها، لحدث بناء نموذج تنموي ناجح، ويمكن اجمالها على النحو التالي:

### (1) الموقع الجغرافي: تقع جميع الدول العربية في الجناح الافريقي، كمصر وليبيا وتونس والمغرب

والسودان والصومال وموريتانيا وحزر القمر. اما ما تبقى من الأقطار العربية الأخرى يقع في الجناح الاسيوي، كدول الخليج والسعودية واليمن وسلطنة عُمان والعراق والأردن وسوريا ولبنان

وفلسطين. وهذا الموقع يعد موقعا استراتيجيا هاما من حيث الطرق البرية والبحرية والجوية. ويعد مقوما هاما من مقومات التنمية.

(2) يمتلك الوطن العربي أكبر ثروة من المصادر الطبيعية بالذات النفط والغاز، إضافة الى عدة معادن كالحديد والنحاس والتصدير والذهب والفوسفات، إضافة الى ذلك يمتلك ثروة زراعية وحيوانية وسمكية هائلة موزعة على كافة أرجاء الأقطار العربية. وفي اعتقادي يعد هذا مقوما أساسيا من مقومات التنمية المتكاملة الشاملة.

(3) يمتاز بكثافة بشرية هائلة معظمها من فئات الشباب القدارين على العمل والانجاز والإنتاج. فهذا بحد ذاته يؤدي الى توفر الأيدي العاملة ويعد مقوماً أساسيا من مقومات التنمية في الوطن العربي.

(4) ان الوطن العربي يزخر بعدد كبير من المتعلمين والعلماء والباحثين الذين قد يكون لهم دوراً أساسيا في البحث والتطوير الذي يؤدي في المحصلة النهائية الى إيجاد نموذج تنموي يؤدي الى تطوره.

وفي غرار ما تقدم نجد بمقارنة موضوعية شاملة بان الأقطار العربية بجناحيها الأفريقي والاسيوي لم تصل الى مقومات التنمية المتكاملة مقارنة بماليزيا التي لا تمتلك كل تلك الخصائص مقارنة بهم. وعلى هذا الأساس سنقوم بمقارنة موضوعية ما بين ماليزيا والوطن العربي من ناحية استراتيجيات التنمية.

(1) قامت ماليزيا ببناء خطط تنموية قائمة على الاهتمام بالإصلاحات الإدارية والقانونية ومحاربة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية والترهل الإداري. وهذا ما تم ذكره سابقاً، في حين ان غالبية الأقطار العربية ترزخ تحت هذه الظاهرة، التي وقفت عائقا في وجه وجود نموذج تنموي حقيقي، ولذا فان ماليزيا أصبحت من الدول المتقدمة نتيجة لمحاربتها لتلك الظاهرة في حين ان الأقطار العربية تعد من الدول النامية والمتخلفة لأنها لم تعالج هذه الظاهرة.

(2) اولت ماليزيا اهتماما واسعا للتنمية البشرية ممثلا ذلك بتقديم خدمات صحية وتعليمية نوعية، ووفرت المسكن وحاربت البطالة والتضخم حيث أولت أهمية لتلك الخدمات، فأنفقت ميزانية هائلة على كل من التعليم والصحة. مما جعلها ان تحقق تنمية متكاملة مقارنة بالدول العربية، والحقيقة تقال بان هناك ليس وجها للمقارنة لا سيما ان كثيرا من الأقطار العربية اليوم تنتشر بها الامية بنسبة عالية كالصومال وموريتانيا واليمن ويعود ذلك لعدم اهتمامها بهذا المجال، إضافة الى ذلك

ان نسبة البطالة في الأقطار العربية عالية جدا. حيث تصل للبعض منها الى (45%) او أكثر، بينما في ماليزيا تصل نسبة البطالة (1%). وهذا بحد ذاته أدى الى إعاقة إقامة تنمية حقيقية شاملة، في الأقطار العربية.

(3) معظم الأقطار العربية ركزت على تصدير ثرواتها الطبيعية كالبتترول ومشتاته بشكله الخام، واستفادت من عائداته في انشاء أسواق استهلاكية واعتمدت على الواردات أكثر من الصادرات وهذا ما حدث في دول الخليج خاصة، والدول العربية عامة بعكس ما حدث في ماليزيا التي استغلت ذلك في الاتجاه نحو التصنيع والإنتاج وانشاء البنية التحتية.

(4) جميع الأقطار العربية لم يكن لديها خطة واضحة لمحاربة الفساد الإداري، فأعاق ذلك التنمية فيها. ولكن ما حدث في ماليزيا هو العكس تماماً فحاربت تلك الظاهرة وأدى الى تطورها وتقدمها وانجاح خططها التنموية، وهذا ما ورد في الادبيات والدراسات السابقة التي تم ذكرها في الفصل الأول من هذا البحث كدراسة إسماعيل والصاوي والحاوي وعبد العظيم، التي تم التوضيح من خلالها مقومات التطور التنموي الماليزي.

(5) ولو نظرنا نظرة فاحصة متأمله لوجدنا ان معظم الأقطار العربية تعتمد في تنميتها على التبعية لدول أخرى. كما انها تعتمد على سياسة الاقتراض من البنك الدولي، والمساعدات العينية والنقدية التي تقدمها الدول الكبرى بشكل عام والدول الغربية بشكل خاص. فعلى سبيل المثال ان مصر تعتمد على استيراد القمح من الولايات المتحدة الامريكية. والبعض من الأقطار العربية، يعتمد على المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة والدول الأخرى وبذلك لم تصل تلك الدول الى مرحلة الاستقلالية والاكتفاء الذاتي وبقيت تنميتها تبعية لتلك الدول في حين ان ماليزيا اعتمدت على كواردها وثرواتها بصورة ذاتية ووصلت الى مرحلة الكفاءة الذاتي والاستقلالية مما أدى ذلك الى نجاح التنمية فيها. خلاصة القول ان التنمية العربية تعتبر تباعيه معتمدة على الغير في حين ان التنمية في ماليزيا تعتبر مستقلة معتمدة على امكانياتها الذاتية.

(6) مازالت الأقطار العربية ترزخ تحت الحكم السياسي الاستبدادي الديكتاتوري، القائم على الاضطهاد لشعوبها، وما الربيع العربي الذي قام في تلك الأقطار نتيجة لرد الفعل الذي عانت منه الشعوب العربية، كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا واليمن. فلم تولي الحكومات العربية أهمية للإصلاحات السياسية بل سيطرت على الحكم فئة من الافراد او حزب من الأحزاب او العسكر وهذا بحد ذاته أدى الى افشال الخطط التنموية في الوطن العربي. بعكس ماليزيا التي تركز لديها



السياسة على مشاركة الأحزاب السياسية دون استثناء او اقصاء لحزب او لفئة. وبالتالي، فان العامل السياسي الداخلي والخارجي في العالم العربي كان من معيقات التنمية فيها، ناهيك الخلافات المستشرية بين الدول العربية فيما بينها.

(7) أخفقت الأقطار العربية في التنمية الاجتماعية. في معظمها تعاني من الفقر والتهميش والتمييز، وسنحاول هنا ان نطرح بعض الأمثلة التي تشير الى ذلك. فعلى سبيل المثال هناك أعداد كبيرة من الناس تمثل ثلث المجتمع الكويتي يطلق عليهم (البدون). ولا يحق لهم ممارسة ايسر حقوقهم وواجباتهم. ويعانون من التهميش، وفي السودان هناك جماعة يطلق عليها (الجنجويل). الذين عانوا من التهميش وأصبحوا في النهاية حركة انفصالية تطالب باستقلالها عن السودان. وكذلك الحال قبائل جنوب السودان، و(الحوثيون) في اليمن أصبحوا حركة انفصالية بسبب التهميش من قبل الحكومات المتعاقبة. كل ذلك أدى الى إعاقة التنمية في الأقطار العربية، بعكس ما حدث في ماليزيا التي ذكرنا. وفي سياق هذا البحث نجد بأن ماليزيا اتبعت سياسة التمييز الإيجابي، ممثلاً بخلق الفرص بغض النظر عن عرقية الفردي ودينه دون إستثناء مما أدى ذلك إلى إنجاح النموذج التنموي لديها. (الشرفات، 2010: 258).

(8) الاقتصاد العربي متذبذب لا يمتاز بالثبات والتطور، وهذا يعزى لاتباع العالم العربي خطأً تنموية اقتصادية غير واضحة المعالم. يتحكم بها فئة من الناس او الافراد وحتى انه أصبح في العالم العربي تزوج ما بين السلطة السياسية ورأس المال. وعاد ذلك بالنفع على الفئتين دون استفادة بقية افراد الشعب. ناهيك بأن التنمية العربية تنمية تبعية في مضمونها وفي تنفيذها وهذا أدى ان تكون تنمية استهلاكية بعكس ماليزيا التي شكلت بنية تنموية تقوم على الاستقلالية ونفذت كل صغيرة وكبيرة من عناصر التنمية بعكس ما حدث في العالم العربي.

(9) المواطن العربي يأن تحت وطئه الضرائب وغلاء الأسعار وتدني الدخل لديه مما جعل هذا المواطن عرضة للانحراف والتفكك الاسري، والبطالة كان لها الدور الأساسي في خلق الامراض الاجتماعية بعكس ما حدث في ماليزيا التي وفرت فرص العمل، ووفرت بنية الأمان الاجتماعي من دخل ومسكن وتعليم وصحة. وهذا بحد ذاته يعد مقوما هاما في إنجاح عملية التنمية.

سنحاول على غرار النقاط السابقة، ان نحدد وصفاً للتنمية في كل من ماليزيا والدول العربية. فالأولى سارت خططها التنموية بشكل عمودي متسلسل مترابط في جميع جوانبه بحيث أدى ذلك الى تنمية متكاملة. وهذا ما جاء بدراسة كل من (الصاوي ومطاوع، وإسماعيل) بينما الثانية لم تكن التنمية مخطط

لها بالشكل الفعلي، وان خطط لها تذهب ادراج الرياح ولا يمكن تنفيذها، كما ان المعوقات السياسية والإدارية والاجتماعية أدت الى تخلفها وعدم إنجاح عملية التنمية فيها، وهذا ما جاء في دراسة كل من (الشرفات، والصايغ، ودليدا).

## مناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

على هذه الأسس، لا بد الإجابة عن إشكالية الدراسة، ممثلة في مدى الاستفادة من النموذج التنموي عربياً. خاصة بعد اجراء كل من المقاربات والمقارنات بين ماليزيا من جانب، والأقطار العربية من جانب آخر. وهذه الإجابة تتمثل في أربعة مرتكزات يمكن اجمالها على النحو التالي:

**الأولى:** لا بد من تهيئة الظروف والعوامل التي من شأنها ان تساعد على التخطيط والتطبيق في اعداد نموذج تنموي عربي، على غرار النموذج الماليزي، اخذين بعين الاعتبار تهيئة الظروف التي تؤدي الى إنجاح ذلك.

**الثانية:** العمل على وصول الأقطار العربية الى مرحلة الاكتفاء الذاتي الذي يؤدي الى عدم الاعتماد على الدول الغنية والبنك الدولي، والابتعاد عن المساعدات الدولية والاقراض. وهذا بحد ذاته يعد ذو أهمية في إيجاد تنمية مستقلة بعيدة كل البعد عن التبعية.

**الثالث:** العمل على إيجاد نقاط الالتقاء والتقاطع ما بين النموذج التنموي الماليزي ووضع الأقطار العربية الحالية. ممثلاً ذلك بالتركيز على مقومات التنمية لاسيما ان الأقطار العربية تمتلكها. والعمل على إزالة العوائق التي تقف في وجهها، وهذا في المحصلة النهائية، يؤدي الى استتساخ ونمذجة للتجربة الماليزية الفريدة والرائدة.

**الرابعة:** من أهم المعوقات للتنمية في الأقطار العربية هو اصلاح النظام السياسي والقضائي. وبإصلاح هذان الجهازين نصل الى الحكم العادل الرشيد الذي يؤدي الى المساواة والمكاشفة والعمل من أجل الصالح العام وهذا يؤدي الى تسريع التنمية في الأقطار العربية.

## التوصيات:

في ضوء ما ورد في نتائج الدراسة الحالية، لابد لنا ان نوضح نقاط تؤدي الى استكمال هذا الموضوع من خلال اقتراح أربعة توصيات.

**الاولى:** اقترح ان يدرس النموذج المالي في كليات الاقتصاد والمعاهد الإدارية في جامعاتنا العربية بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص حتى يتسنى لنا الالمام بهذا النموذج من ناحية فكرية وتطبيقية ويساعدنا في عملية التخطيط والتنفيذ.

**الثانية:** اقترح بان يكون النموذج التنموي كخطة مساق يدرس في كليات التربية في جامعاتنا العربية تحت مسمى اقتصاديات التعليم المالي نوضح من خلالها كيف ربطت تلك الدولة التربية بالتعليم وأدى ذلك الى الاستثمار في الموارد البشرية.

**الثالثة:** اقترح في هذا المجال ان نحدد عدة نماذج تنموية عالمية ناجحة ودراستها بنوع من المقارنة والمقاربة والتحليل. وبالذات النموذج السنغافوري والياباني والصيني.

**الرابعة:** اقترح تقديم محاضرات وندوات في هذا المجال نوضح من خلالها كيف استطاعت ماليزيا من بناء نموذجها والاسس التي اتبعتها، وكيف تخطت الازمة المالية التي عصفت بها حتى نستفيد من ذلك في حل مشكلتنا التي تقف في وجه التنمية.

## المراجع العربية:

- القرآن الكريم
- أبو كوش، محمد، (2015)، محاضرات في اقتصاد الاسيان، معهد الدراسات الاقليمية، طلبية الدراسات الآسيوية، جامعة القدس (أبو ديس)، كلية الآداب.
- الاحمد، سهيل محمد طه، (2012)، تنمية الموارد البشرية من منظور اسلامي، مجلة جامعة الاقصى، سلسلة العلوم الانسانية، العدد الاول ص 145 - 169
- أحمد، عادل، (2015)، تطورات ما بعد الازمة المالية في دول جنوب شرق آسيا، الطبعة الاولى، القاهرة: الناشر، مركز الحضارة للدراسات الآسيوية.
- أزمة دول جنوب شرق آسيا الاقتصادية (2003)، تلفزيون الجزيرة العرب
- اسماعيل، محمد صادق، (2014)، التجربة الماليزية، محاضر محمد: الصحة الاقتصادية، الطبعة الاولى، بيروت: دار العربي للنشر والتوزيع.
- البستاني، باسل، (2009)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين، وموانع التمكين، الطبعة الاولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بيومي، نوال، (2011)، التجربة الماليزية، وفق مبادئ التمويل الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- التميمي، سعد علي، (2001)، السياسات العامة في ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة المستنصرية
- ثائر، هليل كاظم، (2013)، التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية من عام 1991-2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد.
- جوزيف، شجلر، (2007)، ضحايا العولمة، الطبعة الاولى، بيروت دار العلم للملايين.
- جون بلاجر، (2008)، حكام العالم الجدد، ترجمة اسماعيل داوود، الطبعة الاولى، القاهرة دار النهضة المصرية للنشر والتوزيع.
- حاوي، رياض، (2000)، معجزة التنمية في ماليزيا، فكر رئيس الوزراء الماليزي، محاضر محمد، محلية الوطن، المعهد العربي للتخطيط عدد 46
- حسن، سحر احمد، (2015)، مشكلات البطالة وآليات العلاج: دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا سنة 1991-2013، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان 69.

- الحسيني، سنية، (2013)، محاضرات في اقتصاد لاسيان، معهد الدراسات الاقليمية، طلبة الدراسات الاسيوية، جامعة القدس (ابو ديس).
- الحوات، (1989)، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الوحدة العربية للنشر والتوزيع
- خاطر، أحمد، محمد سمير، (1998)، التخطيط الاجتماعي، مدخل القرن الواحد والعشرين الطبعة الاولى، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- خليل، معين، (1996)، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، الطبعة الاولى، بيروت: دار الافاق
- درج، علي احمد، (2015)، التجربة التنموية الماليزيا والدروس المستفاد منها عربياً، مجلة جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد.
- الدودي، عبد الله (2011)، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية، مقدمة للأوراق مرجعية، UNDP
- دليدا، عارف، (2002)، انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية: البعد السياسي، البعد القومي والتبعية، الطبعة الأولى بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
- روبرت، جرن، (1999)، ترويض النمر - نهاية المعجزة الاسيوية، ترجمة سمير كريم، الطبعة الاولى، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.
- سعيد، محمود درويش، (2005)، الاسس الاسلامية لتنمية السياسة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح
- سليم، محمد السيد، (1998)، الاسلام والتنمية في ماليزيا، الطبعة الاولى، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية.
- السماك، محمد أزر (1998)، قياس التبعية الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع
- شاکر، محمود، (1997)، التاريخ الاسلامي والتاريخ المعاصر، القارة الهندية، الطبعة الاولى، بيروت: دار العلم للملايين
- شرابي، هشام، مقدمات في المجتمع العربي، الطبعة الثالثة، بيروت: دار العلم للملايين

- الشرفات، على جدوع، (2010)، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق والميل للنهوض، الطبعة الاولى، عمان: دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع.
- صابر، محيي الدين، (1980)، التنمية، مجلة المستقبل، الكويت: مركز الوحدة العربية، المجلد الثاني.
- الصاوي، عبد الحافظ، (2007)، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الاسلامي، دولة الكويت، عدد (451).
- صايغ، يوسف، (1992)، التنمية المحلية من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، الطبعة الاولى، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية (313)
- عباس، نادية، (2000)، التجربة التنموية في ماليزيا مجلة الدراسات الدولية، القاهرة عدد (50).
- عبد الحافظ، أحمد، (2003)، الاطلس الاسيوي، الطبعة الاولى، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية
- عبد الرحيم، عبد الواحد، (2003): ماليزيا بعنوان عربية والاسلامية، الطبعة الاولى، دولة الامارات العربية: الاجواء للنشر والتوزيع.
- عبد العظيم، عادل، (2006)، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، محلية الوطن، دولة الكويت العدد (310).
- عبد المطلب، الغانم، (1992)، التنمية المستقلة: ابعاد وتخوم، الطبعة الأولى، بيروت: دار الوحدة العربية للنشر والتوزيع
- عساف، صالح، (2012)، مشاكل وتحديات الوطن العربي التنموية، الموقع الالكتروني لوزارة الاقتصاد الفلسطينية
- العلاف، بشير، (2008)، الادارة الحديثة، الطبعة الاولى، عمان: دار اليازوردي للنشر والتوزيع.
- العيسوي، ابراهيم، (2000)، التنمية في عالم متغير: دراسته مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الاولى، القاهرة: دار الشريف
- الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد، (1322 هـ) المستصفى تقديم عادل حوا، (1969)، الجزء الاول، القاهرة: المطبعة الاميرية
- الغزي، نجم عبد الطارش، (2015)، النخب السياسية الماليزيا وموقفها من الوحدة الوطنية، مجلة كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة ديثار، المجلد5، العدد 1.

- فتح الله، سعد حسين، (1995)، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الفتلاوي، سهيلة، (2007)، الجودة في التعليم، المفاهيم، المعايير، المواصفات والمسؤوليات، الطبعة الاولى، عمان: دار الفكر.
- الفنجري، محمد شوقي، (1982)، ذاتية السياسة الاقتصادية في الاسلام، الطبعة الثانية، الرياض: دار الثقيف
- قراءة في التجربة التنموية الماليزية، (2003)، مجلة مفكرة الاسلام، الكويت، العدد (451).
- كمال، يوسف، (1988)، فقه الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الاولى، الكويت دار العلم.
- لطفي، وفاء، (2011)، السياسات التنموية في ماليزيا، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- لوتسكي، فلاديمير، (1975)، تاريخ الأقطار العربية الحديث، الطبعة الأولى، موسكو: دار التقدم
- ماشا، حسن محمد، (2008)، رؤية الاسلام لحل المشكلة الاقتصاد والعلوم الادارية، العدد الاول، جامعة المستنصرية والعلوم الاسلامية الخرطوم، السودان.
- مايكل هايدن، (2014)، تقرير الاوضاع السياسية في الدول العربية، وكالة الاستخبارات الامريكية.  
<http://Ramallah.news/post/60892>
- مطاوع، نادية، (2013)، مقالة بعنوان التجربة الماليزية للنهضة التعليمية، موقع.  
<http://alwafd.org/article/96924>
- الموسوعة العربية العالمية (1999)، الطبعة الثانية، السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. [http://www.mawsoah.net/gae\\_master.html](http://www.mawsoah.net/gae_master.html)
- نادية، الفاضلي، (2011)، التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000-2010، مجلة الدراسات الدولية، العدد الرابع والخمسون.
- نهضة امة ماليزيا (2011)، فيلم وثائقي، محطة الجزيرة
- يوسف، ابراهيم، (1979)، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الاسلام، الطبعة الاولى، القاهرة: دار بولاق.



## المراجع الأجنبية:

- Ariff, Mahmmod, (1988), **The Malaysian Experience** (First Edition), Singapore, (1970) South In Asia Library
- Country page: **Malaysia** (2014)
- Donald R.,(2005),**Successful Economic Development In Malaysia**, New York
- <http://data.un.org/countryprofile.aspx?crname=thailand>retrievedin
- <http://Malaysiangovernment-parliament>, (2011)
- <http://www.asc>, books-Malaysia, 2006. P10
- <http://www.malaysiangovernment>, Executirebranch 2011. P2
- Jacqueline Liza,2010, **AN exploratory study of factors influencing the decision of students to study at university sains Makaysia**, Universiti sains Malaysia,penang.
- Karl,Wagner, (2009) **Factors Influencing Malaysian Students, Intention to study at a Higher Educationak Institution**, University of Malaysian.
- Kolic,Enjy:2007, **Studies of a exprimaual groth of Malaysia**,[http://www.adcb.com/education/pdf/Study\\_in\\_Malaysia.pdf](http://www.adcb.com/education/pdf/Study_in_Malaysia.pdf)
- Mahthir, Mohammad, (2000), **Development of Publications of**
- Makaruddin, Hashem (2014), **Islam and the Muslim in Malaysia**. First Edition, New York
- **Malaysia**, A statistic Economy (2010)
- **Malaysia**, Kuala Lumpur
- Martin Rudner, **The Malaysian journal Election: a Political analysis**,
- Michael, Tudor, (1985) **Economic Development: the third world**
- **Modern Asian Studies, Volume January**, 1970, Cambridge University Press
- Overseas, First Edition, USA: New York
- **Personal Finance and Investment Blog**, Malaysia: International Trade (Export, Import and trade Balance) Statistics, Retrieved from: (2013)

## فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وتقدير
ج.....	الملخص
د.....	Abstracts
1.....	<b>الفصل الأول</b>
1.....	<b>خلفية دراسية وأهميتها</b>
1.....	المقدمة
2.....	منهج الدراسة
2.....	أهمية الدراسة
3.....	مشكلة الدراسة:
3.....	مبررات الدراسة:
3.....	أهداف الدراسة:
3.....	أسئلة الدراسة:
4.....	فرضيات الدراسة
4.....	حدود الدراسة:
5.....	ملخص الدراسات السابقة بخصوص النموذج التنموي الماليزي:
11.....	التعقيب على الدراسات السابقة:
13.....	<b>الفصل الثاني</b>
13.....	<b>الإطار النظري للدراسة</b>
13.....	مقدمة
14.....	المبحث الأول: النظرية العامة.

14	..... نظرية النمو الاقتصادي التقليدية:
15	..... نظرية التنمية التقليدية:
16	..... نظرية النمو الجديدة: تنمية الموارد البشرية:
18	..... نظرية الاستدامة التنموية:
19	..... النظرية الإسلامية في التنمية.
22	..... تعقيب على النظريات التنموية.
23	..... المبحث الثاني: النظرية التنموية التي استندت عليها ماليزيا.
25	..... المبحث الثالث: النظرية التي قامت على أساسها التنمية العربية.
29	..... الفصل الثالث
29	..... مدخل للتعريف بماليزيا
29	..... مقدمة
29	..... المبحث الأول: المنحنى الجغرافي والسكاني
29	..... الموقع
29	..... الحدود:
30	..... المناخ:
30	..... عدد السكان:
30	..... الاثنيات في ماليزيا:
31	..... الديانة:
32	..... المبحث الثاني: المنحنى التاريخي
32	..... أولاً: تاريخ ماليزيا القديم.
40	..... المبحث الثالث: التعليم في ماليزيا
43	..... المبحث الرابع: المنحنى الاقتصادي
43	..... التصنيع والإنتاج

43	الزراعة والثروات
44	الصادرات والواردات
45	الدخل القومي
45	الدخل الفردي
47	المبحث الخامس: المنحى السياسي
47	نظام الحكم
48	الانتخابات
48	خاتمة
<b>49</b>	<b>الفصل الرابع</b>
<b>49</b>	<b>ملاح التنمية الماليزية</b>
49	المبحث الأول: الأساس النظري للتنمية الماليزية
52	المبحث الثاني: المقومات العملية للتنمية الماليزية
59	المبحث الثالث: العوامل التي ساهمت في نجاح النموذج التنموي الماليزي
62	المبحث الرابع: الاستمرارية التنموية والتحديات التي واجهت ماليزيا
65	الخاتمة
<b>66</b>	<b>الفصل الخامس</b>
<b>66</b>	<b>ملاح التنمية العربية: الاسس التي قامت عليها، والمعوقات</b>
66	مقدمة
66	المبحث الاول: اسس التنمية العربية
70	المبحث الثاني: معوقات التنمية العربية
77	الخاتمة
<b>78</b>	<b>الفصل السادس</b>
<b>78</b>	<b>إمكانيات تطبيق معايير النموذج التنموي الماليزي عربياً</b>

78	.....	مقدمة
78	.....	المبحث الأول: مقومات النموذج التنموي الماليزي
85	.....	المبحث الثاني: معايير التنمية الماليزية
93	.....	المبحث الثالث: مقارنة بين التنمية الماليزية والعربية
99	.....	التوصيات:
100	.....	المراجع العربية: